

DATE DUE

JAFET LIB.

3 - FEB 1993

330.962 K88tA

القونى ، مصطفى .

تطور مصر الاقتصادى في العصر الحديث

330.962

K88tA

JAFET LIB.

- 2 JUN 1977

JUN 1954

APR 1954

2 AUG 1974

MAR 1953

JUN 1973

JAFET LIB.

25 JAN 1977

AUG 1977

J. Lib.

JAFET LIB.

20 JAN 1993

نظور مصر الاقتصادية في العصر الحديث

—•—

تأليف

مصطفى القونى

مدرس الاقتصاد السياسى

بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية

—•—

القاهرة

طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق

١٩٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

التاريخ دراسة الماضى . ولقد طالما نظر الناس إلى التاريخ كسجل للماضى الميت ؛ ولكن الماضى لا يموت : إنه يسيطر على الحاضر ويمتلك ناصيته . وإن ما حدث فى مصر منذ آلاف السنين يؤثر فى المصريين اليوم ، بل وسوف يؤثر فى أجيال مقبلة منهم لم تر بعد نور الوجود .

وعلى هذا فليس الحاضر إلا حلقة فى سلسلة التطور الذى يجرى فى طريقه الطبيعى . والحاضر نتيجة للماضى وأساس للمستقبل .

وما دام للماضى تأثيره فى حياتنا الراهنة فيجب أن نعى بدراسته ، لنفسره به الحاضر ، ونسير على ضوئه نحو المستقبل .

وسوف ندرس فى هذا الكتاب فترة من ماضى مصر الاقتصادى ، تبدأ بأول القرن التاسع عشر وتمتد حتى الوقت الحاضر ، وهذه الفترة فى تاريخ مصر تسمى العصر الحديث . ولكننا سوف نمهد لدراسة تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث بدراسة مجملة للحالة الاقتصادية فى نهاية القرن الثامن عشر .

وتاريخ مصر الاقتصادى يعنى أكثر ما يعنى بدراسة المصريين فى أحوالهم المعيشية ، من حيث إنتاج الثروة وتداولها وتوزيعها واستهلاكها ، أو بمعنى آخر يعنى بدراسة ما كان المصريون يحترفونه من الحرف لسد مطالبهم وكفاية حاجاتهم فى الفترة التى ندرسها .

وإذا عرضنا للناحية السياسية فإنما نعرض لها عرضاً سريعاً ونكتفى منها بالقدر الذى تدعو إليه الحاجة لإدراك الناحية الاقتصادية التى هى مدار البحث فى هذا الكتاب .

الحيزة : فبراير سنة ١٩٤٢

مصطفى القونى

فهرس الكتاب

صفحة

مقدمة	ج
تمهيد	ى

الفصل الأول : مصر عند نهاية القرن الثامن عشر

مجل وصف نظام الحكم العثمانى	٢
الحالة الاقتصادية	٦
الزراعة	٦
الصناعة	١٤
التجارة	١٩
آثار الحكم العثمانى	٢٩
الملخص	٣٠

الفصل الثانى : الحملة الفرنسية

أغراض الحملة ومجل حوادثها	٣٤
أثر الحملة فى مركز مصر الدولى	٣٩
أهم الحوادث التى انتهت بولاية محمد على	٣٩
الآثار الاقتصادية للحملة الفرنسية	٤٠
بعض مشروعات الحملة	٤٠
الملخص	٤٣

الفصل الثالث : محمد على

ولاية محمد على على مصر	٤٦
الإمبراطورية المصرية	٤٩
نظام الحكم	٥٧
الجيش والتعليم	٥٩
تطور مصر الاقتصادية فى عصر محمد على	٦٢
حالة الزراعة	٦٤
حالة الصناعة	٧٠
حالة التجارة	٧٦
انهيار سياسة محمد على	٨٠
النتائج الاقتصادية لعصر محمد على	٨٢
الملخص	٨٣

الفصل الرابع : عباس الأول وسعيد

صفحة	
٩٠	عباس الأول
٩١	الحالة الاقتصادية
٩٣	الخط الحديدي
٩٥	سعيد
٩٧	الحالة الاقتصادية
٩٧	قانون ملكية الأراضي
١٠١	قناة السويس
١٠٢	الملخص

الفصل الخامس : عصر إسماعيل

١٠٤	استقلال مصر والإمبراطورية المصرية
١٠٨	قناة السويس
١١٥	الامتيازات الأجنبية
١١٧	نظام الحكم
١١٧	الحركة الدستورية
١١٩	الحالة الاقتصادية
١٢٢	الزراعة
١٢٦	الصناعة
١٢٩	التجارة
١٣١	عصر إسماعيل ونتائج الاقتصادية
١٣٤	الملخص

الفصل السادس : من نهاية عصر إسماعيل إلى إعلان الاستقلال

١٤٠	بداية حكم الخديو توفيق
١٤٣	الثورة العرابية
١٤٦	الحوادث السياسية في عهد الاحتلال
١٤٧	ثورة المهدي
١٥٥	الإصلاحات في الصحة والتعليم
١٥٧	الحالة الاقتصادية
١٥٨	الزراعة
١٦٣	الصناعة
١٦٥	التجارة
١٦٧	الملخص

الفصل السابع : عهد الاستقلال

صفحة

١٧١	 الحوادث السياسية
١٧٣	 خلاصة عن علاقة مصر بالسودان منذ عهد محمد علي
١٧٥	 نظام الحكم في عهد الاستقلال
١٧٧	 سياسة الحكومة في الإصلاحات الداخلية
١٧٨	 السياسة الاقتصادية
١٨٠	 الزراعة
١٨٥	 الصناعة
١٨٧	 التجارة
١٩٠	 الملخص

ملحق إحصائي الكتاب

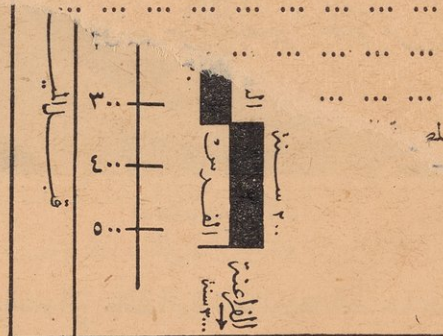
١٩٤	 الجدول الأول : تطور الحكومة المصرية
١٩٦	 الجدول الثاني : سكان مصر منذ سنة ١٨٠٠
١٩٧	 الجدول الثالث : مساحة الأراضي الزراعية
١٩٨	 الجدول الرابع : محصول القطن منذ سنة ١٨٢١
٢٠٢	 الجدول الخامس : تجارة مصر الخارجية منذ سنة ١٨٠٠
٢٠٦	 الجدول السادس : ديون مصر في عهد إسماعيل

فهرس الخرائط والرسوم البيانية

رقم	صفحة
١ —	تطور الحكومة المصرية من عهد الفراعنة إلى الفتح العثماني "رسم بياني" ١
٢ —	طرق التجار بين الشرق والغرب في القرن الخامس عشر ٢٠
٣ —	العالم المعروف في وقت كرسطوف كولمب ٢١
٤ —	كشف تاريخ رأس الرجاء الصالح ٢٢
٥ —	طرق القوافل في مصر في أواخر القرن الثامن عشر ٢٧
٦ —	خط سير الحملة الفرنسية ٣٦
٧ —	حكومة مصر منذ آخر القرن الثامن عشر ٤٥
٨ —	الحرب الوهابية ٤٩
٩ —	السودان في عصر محمد علي ٥١
١٠ —	حرب اليونان ٥٢
١١ —	حروب الشام ٥٦
١٢ —	مراكز صناعة الغزل والنسيج في عهد محمد علي ٧٤
١٣ —	الطريق البري ٧٨
١٤ —	السودان المصري في عصر إسماعيل ١٠٧
١٥ —	قناة السويس ١٠٩
١٦ —	محصول القطن المصري (١٨٤٨ — ١٨٧٩) "رسم بياني" ١٢٥
١٧ —	مصانع السكر في عصر إسماعيل ١٢٧
١٨ —	تجارة مصر الخارجية (١٨٤٨ — ١٨٨٠) "رسم بياني" ١٣٠
١٩ —	القيمة السنوية لمحصول القطن المصري في عصر إسماعيل "رسم بياني" ١٣٢
٢٠ —	خط سير الاحتلال الإنجليزي ١٤٥
٢١ —	الأراضي الزراعية في مصر ١٥٩
٢٢ —	محصول القطن المصري (١٨٨٠ — ١٩٢٢) "رسم بياني" ١٦١
٢٣ —	تجارة مصر الخارجية (١٨٨٠ — ١٩٢٢) "رسم بياني" ١٦٦
٢٤ —	زيادة سكان مصر في العصور الحديثة "رسم بياني" ١٧٩
٢٥ —	مشروعات الري في مصر ١٨١

فهرس الصور

رقم	صفحة
١ — السلطان سليم الأول	٢
٢ — مملوك	٥
٣ — مصنع زجاج	١٧
٤ — مصنع نسيج	١٨
٥ — ناپليون بوناپرت	٣٥
٦ — محمد على	٤٦
٧ — إبراهيم باشا	٥٣
٨ — محمد على في أحد معسكرات جيشه	٥٩
٩ — محمد على صاعدا إلى القلعة	٦١
١٠ — القناطر الخيرية	٦٥
١١ — محمد على في مصانع الترسانة	٧٥
١٢ — عباس الأول	٩٠
١٣ — محمد سعيد	٩٥
١٤ — الخديو إسماعيل	١٠٤
١٥ — تمثال فردينان دلسبس	١١٠
١٦ — يخت امبراطور النمسا في حفلة افتتاح القناة	١١٢
١٧ — إحدى تزهات الخديو إسماعيل	١٢١
١٨ — الخديو إسماعيل يستقبل ضيوفه في قصر الجزيرة	١٣١
١٩ — إحدى ولائم إسماعيل	١٣٣
٢٠ — الخديو توفيق	١٤١
٢١ — أحمد عرابي	١٤٣
٢٢ — المهديون ينصرون على الجيش المصري	١٤٧
٢٣ — محمد أحمد المهدي	١٤٨
٢٤ — عباس حلمي الثاني	١٤٩
٢٥ — السلطان حسين كامل	
٢٦ — سعد زغلول	
٢٧ — الملك فؤاد الأول	
٢٨ — جلسة إمضاء المعاهدة	
٢٩ — معمل نسج تعاون	
٣٠ — قسم الأ...	
٣١ —	



تمهيد

كان يحكم مصر ، في بداية تاريخها ، ملوك من أبنائها هم الفراعنة ، وقد حكموا البلاد نحو ثلاثة آلاف سنة .

وفي أوائل القرن السادس قبل الميلاد أغار الفرس على مصر فبقيت تحت حكمهم حوالي ٢٠٠ سنة .

ولما ابتدأت حكومة الفرس تضعف فتح الإسكندر بلادهم ، ثم فتح مصر ، ولكنه مات بعد قليل ، فاستقل بمصر بطليموس أحد قواده ، وبقي يحكمها هو وذريته من بعده نحو ٣٠٠ سنة .

وقبل بداية القرن الأول الميلادي أغار الرومان على مصر فأصبحت جزءا من الإمبراطورية الرومانية .

وفي منتصف القرن السابع الميلادي جاء العرب فاتحين ، وصارت مصر جزءا من الإمبراطورية العربية ، ولما ابتدأت هذه الإمبراطورية تتفكك استقلت البلاد تحت حكم الطولونيين والإخشيديين والفاطميين والأيوبيين .

وقد أكثر الأيوبيون من شراء المماليك من آسيا ليستخدموهم جندا في الجيش . وكان هؤلاء المماليك يسكنون "جزيرة الروضة" فأطلق عليهم اسم المماليك البحريين . ولما شعر المماليك بقوتهم اغتصبوا الملك من الأيوبيين وأسسوا "دولة المماليك البحرية" .

١ - أمراء المماليك البحرية يشترون ممالك جددا ، وكانوا يسكنونهم أبراجا في القلعة .

٢١ - الأراضي الزراعية في مصر . قوتهم حتى اغتصبوا الحكم من المماليك البحريين وأسسوا

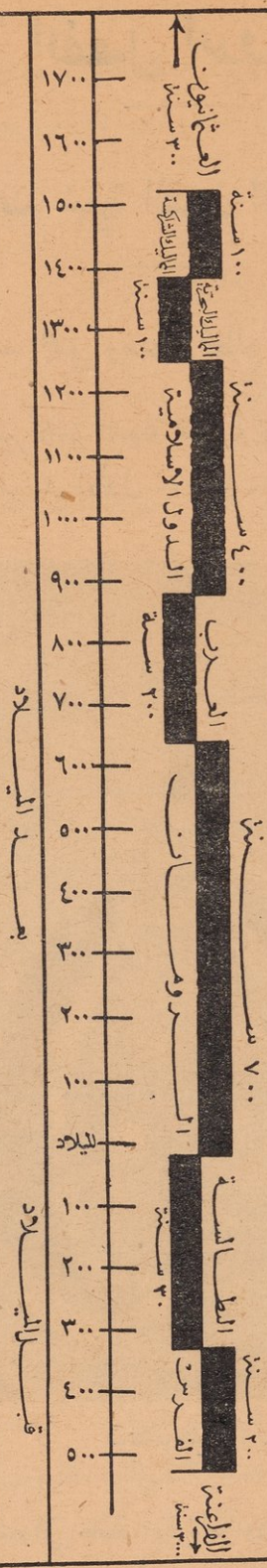
٢٢ - محصول القطن المصري (١٨٨٠ - ١٩٢٢)

٢٣ - تجارة مصر الخارجية (١٨٨٠ - ١٩٢٢) "رسم يار"

٢٤ - زيادة سكان مصر في العصور الحديثة "رسم بياني" مصر وصارت البلاد ولاية

٢٥ - مشروعات الري في مصر

نظرة الخريف على مصر من عهد الفرعون إلى الفتح العثماني



الفصل الأول

مصر عند نهاية القرن الثامن عشر

أولا — مجمل وصف نظام الحكم العثماني

في بداية القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية تعمل على توسيع إمبراطوريتها . وكان من الطبيعي أن يتجه نظر السلطان سليم الأول — أحد سلاطينها — إلى مصر، التي كانت أراضيها



السلطان سليم الأول

تمتد إلى حدود بلاده الجنوبية، والتي جعلتها وفرة مواردها الطبيعية عرضة للفتح والغزو في أدوار تاريخها المختلفة. وقد سار السلطان سليم على رأس جيش قاصدا فتح مصر وضمها إلى إمبراطوريته.

وقد كانت الشام في هذا الوقت جزءا من الممتلكات المصرية بفحز السلطان الغورى — سلطان مصر — جيشا وقاده إلى شامى الشام ليصعد الجيوش العثمانية . ولكن سليا الأؤل انتصر عليه في موقعة ”مرح دابق“ سنة ١٥١٦ ، وقتل السلطان الغورى في هذه الموقعة ، واحتل العثمانيون الشام وتقدموا بجيوشهم نحو مصر ، ودخلوا القاهرة في يناير سنة ١٥١٧ ، وشتقوا ”طومان باى“ خليفة الغورى .

نظام الحكم العثمانى :

كانت الطريقة المتبعة في الولايات العثمانية في هذا العهد أن يفرض عليها مبلغ من المال ، يدفع سنويا إلى الحكومة العثمانية ، ويسمى هذا المبلغ ”الجزية“ . فكان السلطان في العادة يولى من قبله واليا يحكم الولاية ، ويشرف على جمع الجزية وإرسالها . وقد بقى السلطان سليم في مصر حتى سبتمبر سنة ١٥١٧ ، ثم عاد إلى الآستانة . ولما كانت مصر بعيدة عن مقر السلطنة لم يشأ السلطان أن يترك كل سلطة الحكم في يد والى الذى يعينه ، مخافة أن يستقل بالبلاد ويستغلها لحسابه . لهذا ترك السلطان حامية عثمانية إلى جانب والى ، ووزع السلطة بينها وبينه . وكان والى أو (الباشا) نظريا صاحب السلطة العليا في البلاد ، يعينه السلطان ، لمدة لم تكن في الغالب تتجاوز ثلاث سنوات ، ليقوم بتنفيذ أوامره وجمع الجزية وقيادة الجنود في حالة الحرب . ولكن أوامر والى — التى كان يصدرها من مقره في القلعة — كان من الضروري أن يوافق عليها قبل تنفيذها ضباط الحامية التركية الذين كوّن منهم مجلس يسمى ”الديوان“ . وكان للديوان الحق في قبول قرارات والى أو رفضها ، كما ترك له الحق في عزل والى في حالة الشك في ولائه للسلطان .

وقد تركت إدارة الأقاليم (المديريات) للأمرء الممالك الذين كانوا يحكم مصر قبل الفتح العثمانى . وهؤلاء المديرون كانت مهمتهم تلقى الأوامر من والى لتنفيذها ، ولكن تعيينهم وعزلهم في يد أعضاء الديوان .

وكان من كبار الموظفين : ”الكخيا“ وهو نائب والى . والدقتردار وهو بمثابة وزير المالية في نظامنا الحاضر ، ويرأس الإدارة التى تقوم بحفظ سجلات الأراضى وضبط إيرادات ومصروفات الحكومة . والرزناجى وهو المشرف على إدارة تحصيل الضرائب . وأمير الحج الذى يرافق الحاج سنويا إلى الحجاز ، ويعهد اليه بتوزيع الصدقات في الأراضى المقدسة . والخازندار الذى يحمل الجزية سنويا إلى الآستانة . وأمين العنابر وهو مدير مخازن الحكومة ، وكان للحكومة مخازن تخزن فيها الغلات المختلفة التى يقدمها الفلاحون مقابل الضرائب المفروضة عليهم . وقاضى القضاة وهو الذى يشرف على الإدارة القضائية ويعين القضاة ، وكان السلطان يعين قاضى القضاة لمدة سنة أو سنتين .

الإدارة المحلية :

كانت إدارة البلاد المحلية في أيدي الأمراء المماليك ، أو البكوات المماليك ، وقد كانت مصر مقسمة ، من الوجهة الإدارية ، ستة عشر إقليماً (أى مديرية) : منها تسعة في الوجه البحري وهي البحيرة ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والجيزة ، والباقية في الوجه القبلي وهي أطفح وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا .

وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة) يحكم كلا منها مدير يسمى " السنجق " ، ويساعده وكلاء له يسمى كل منهم " الكاشف " . أما باقي الأقاليم فكان يحكم كلا منها " كاشف " . وقد كان السناجق والكشاف من الأمراء المماليك ويعينهم الديوان .

والسناجق والكشاف يعينون لكل قرية شيخا للإشراف على شئونها . وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف والمشايخ تتعلق بحفظ الأمن وجباية الضرائب ، والمحافظة على جسور النيل وتقويتها عند الفيضان .

نظام الحكم العثماني في أواخر القرن الثامن عشر :

كان الوالى لا يملك في ولايته مدة تتسع لرسم سياسة إصلاحية ، إذ لا يكاد يستقر في مصر حتى يعزل ويولى غيره ، فأصبح أعظم غرض للوالى أن يجمع أقصى ما يمكنه جمعه من الأموال لنفسه ، وللسلطان ولرجال الحكومة العثمانية حتى يأمن على البقاء في منصبه .

أما الديوان فقد اختلط أعضاؤه بالمصاهرة مع الأمراء المماليك ، كما أفقدت قلة الحروب أعضاء الديوان صفاتهم الحربية على ممر الزمن . وكان الأمراء المماليك يحلون محل العثمانيين فيما كان يخلو من الوظائف الكبيرة . وبهذا أصبح الأمراء المماليك ، في القرن الثامن عشر ، أصحاب الكلمة العليا في البلاد .

وقد بقي هؤلاء الأمراء المماليك ، كما كانت عاداتهم قبل الفتح العثماني ، يشتركون ممالك جدداً ، يدرّبونهم على الحرب والفروسية ويعلمونهم القرآن . وإذا كبر المملوك حرره سيده فيبقى طول حياته مديناً له ، ينحاز إلى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماليك من المنازعات والمشاحنات ، التي كانت من المظاهر السائدة في هذا العصر . وكان الدافع إلى هذه المشاحنات الرغبة في السيادة والوصول إلى سلطة الحكم التي أصبحت ، حين ضعفت السيادة التركية في مصر ، في أيدي أقوى الأمراء المماليك وأكثرهم أنصاراً .

وكان للأمراء المماليك رئيس يسمى " شيخ البلد " . ولكن لم يكن هناك نظام متبع للرئاسة فكان يصل إليها أكثر الأمراء أنصاراً وأعظمهم قوة . لهذا أصبح كل واحد من زعمائهم يجتهد

— ٥ —
في أن يقوى نفسه بالحصول على الأموال والأتباع ليصل بهذه وهؤلاء إلى أغراضه . ومن
الأمراء المماليك من كان يملك أكثر من ألفى مملوك ، يعولهم وينفق عليهم ، لأنهم كانوا مظهر
غناه وعنوان سيادته .



مملوك

وفي القرن الثامن عشر أصبحت قوة شيخ البلد لا تدانيها قوة ، وطغت سلطته على سلطة الوالى
فصار يكفى أن يرسل "شيخ البلد" . رسولا يقول للوالى "إنزل يا باشا" ، فيكون هذا أمرا بالعزل
ويضطر الوالى لمغادرة البلاد .

على بك الكبير :

لم يكتف المماليك بما فى أيديهم من السلطة بل عملوا على التحرر نهائيا من السيادة العثمانية
فى عهد زعيمهم "على بك الكبير" ، الذى صار شيخا للبلد فى سنة ١٧٦٣ ، فقد انتهر فرصة ضعف
تركيّا فى هذا الوقت فأعلن استقلال مصر سنة ١٧٦٩ ، وطرد الوالى ، وامتنع عن دفع الجزية ،
وضرب النقود باسمه ، وسمى نفسه سلطان مصر . وقد ابتدأ بتنظيم الأحوال الاقتصادية ،

وأراد توسيع حدود بلاده ففتح الحجاز واليمن ، وأرسل جيشا بقيادة "أبي الذهب" أحد أتباعه وزوج ابنته ، لفتح الشام ، فلما فتحها عرضته تركيا على خيانة سيده ، ووعدته بمشيخة البلد ، فعاد إلى مصر وحارب على بك الكبير وهزمه . ومات على بك متأثرا بجراحه (سنة ١٧٧٣) .

وعين السلطان "أبا الذهب" شيخا للبلد ، وأرسل واليا عثمانيا إلى مصر ، وعادت البلاد إلى الفوضى . وقد مات أبو الذهب بعد ذلك بقليل خلفه اثنان من أمراء المماليك : هما إبراهيم بك الذى صار شيخا للبلد ، ومراد بك الذى صار أميرا للحج وقائدا للجند ، وتلاشى بجانب نفوذها نفوذ الوالى التركى .

ثانيا — الحالة الاقتصادية

أدى نظام الحكم العثماني إلى ضعف الحكومة المصرية ، وتأخر الحالة الاقتصادية . ونعني بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أى حالتهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتداولها وتوزيعها واستهلاكها . ويقتضى الكلام على الحالة الاقتصادية البحث فى أحوال أهم الحرف الشائعة فى مصر فى هذا الحين وهى : الزراعة والصناعة والتجارة .

ومصر فى هذا العهد — كما كانت فى كل أدوار تاريخها — بلد زراعى ، لأن البيئة الطبيعية السائدة فيها توجهها هذه الوجهة . ولكن الزراعة المصرية تعتمد فى مياه الرى على نهر النيل ، ومشروعات الرى لا يمكن أن تترك لمجهودات الأفراد وإنما يجب أن تشرف عليها الحكومة المركزية . وبهذا صار للحكومة السائدة فى مصر تأثير عظيم فى حالة البلاد الاقتصادية : فحين تتولى إدارة البلاد حكومة قوية تتجه عنايتها لتحسين وسائل الرى ، بشق الترع وإقامة القناطر والجسور وتعهدتها وصيانتها . وحين تختل الإدارة الحكومية تهمل مشروعات الرى ويقل الإنتاج الزراعى وتتأخر حالة البلد الاقتصادية ، ويشمل الركود الاقتصادى الصناعة والتجارة . وبهذا يمكننا أن نفسر التدهور الاقتصادى ، الذى أصاب مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، باختلال الإدارة الحكومية .

١ — الزراعة

تقوم الزراعة على ثلاثة عوامل مهمة أولها خصوبة الأرض ، وثانيها ماء الرى ، وثالثها طرق الاستغلال الزراعى :

الخصوبة :

فأما الخصوبة فعنها غنى الأرض بالعناصر الصالحة لغذاء النباتات المختلفة . وتربة الأراضى الزراعية مكوّنة من الغرين الذى يأتى به النيل سنويا ، فى زمن الفيضان من هضبة الحبشة ،

فى أواخر الصيف . وقد تكونت التربة فى آلاف السنين بما يلقىه النيل على ضفافه من رواسب الغرين ، التى تجعت فوق بعضها طبقات يصل متوسط سمكها إلى نحو عشرة أمتار . وقد قدر أن نهر النيل يلقى على الأراضى المصرية نحو مائتة من الرواسب فى كل عام . والتربة الغرينية من أصلح أنواع التربة لزراعة كثير من المزروعات .

ماء الرى :

أما من حيث ماء الرى فإن مصر تعتمد على مياه النيل . ولكن مياه النهر لو تركت على طبيعتها لم تصل إلى الأراضى الزراعية إلا فى وقت الفيضان فى أواخر الصيف . وعلى ذلك لا يمكن زراعة معظم الأراضى إلا مرة واحدة فى السنة . ويقتضى تنظيم توزيع مياه الفيضان شق الترع وتطهيرها وتقوية جسور النيل ، لعدم طغيان المياه على الأراضى . وفى أثناء الحكم العثمانى أدى ضعف الحكومة إلى إهمال مشروعات الرى ، فقلت مساحة الأراضى التى يمكن زراعتها ، وقل الإنتاج الزراعى لدرجة كبيرة . وشق الترع وتطهيرها ، وإقامة الجسور والقناطر وتوزيع مياه الرى — أو بعبارة أخرى السياسة المائية — من أهم الأعمال الحكومية فى بلد زراعى ، إذ يكاد يكون من المستحيل تركها للجهودات الفردية .

نظام الاستغلال الزراعى :

كانت ملكية الأراضى الزراعية، فى مصر منذ القدم ، من حق حاكم البلاد . وكان الحاكم يوزع الأراضى على الفلاحين الذين يترك لهم حق زراعتها نظير دفع الضرائب التى تفرض عليهم ، نقدا كانت أو محصولات زراعية .

وقد أصبح السلطان سليم — حين فتح مصر — مالكا لجميع أراضىها . غير أن الحكومة كانت تعطى الأراضى للناس لاستثمارها ، ولكن حق الاستثمار كان ينتقل بالميراث إلى ورثة المستثمرين ، فأصبحت حيازة الأراضى واستثمارها أشبه بالملكية . وقد أمر السلطان بمسح الأراضى كما أمر بتسجيلها ، وتسجيل أسماء مستثمريها ، وتحديد الضرائب المفروضة عليها .

وكانت هناك بعض الأراضى معفاة من الضرائب كأراضى الوقف الخيرية . أما الأراضى الباقية فكان يحصل الضرائب المفروضة عليها عمال الحكومة ، تحت إشراف حكام الأقاليم . غير أنه فى القرن السابع عشر عجزت الحكومة عن تحصيل الضرائب مباشرة من الفلاحين ، فلجأت فى تحصيلها إلى ما يسمى " نظام الالتزام " .

أراضى الوقف :

كانت بعض الأراضى المصرية موقوفة . والوقف هو تخصيص ريع الأرض لغرض معين تبعا لإرادة من يمتلك هذا الريع . وقد يخصص الوقف ريع الأرض للصرف على عمل أو أعمال خيرية ، وهذا ما يسمى "الوقف الخيري" . وقد يخصص الريع لبعض أفراد عائلة الوقف ، بشرط أن يصرف بعد انقراض المستحقين إلى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى "الوقف الأهلى" . وميزة الوقف الأهلى أن الوارث لا يستطيع التصرف فى الأرض بالبيع وانما له الحق فى الانتفاع بريعتها فقط ، على أن يدفع الضرائب المفروضة عليها .

وقد قام الأمراء المماليك فى أول عهدهم بوقف بعض أراضهم على المساجد ، وغيرها من وجوه الخير ، ثم ابتداء هذا النظام يشيع بين الموسرين من الأهالى .

غير أنه فى أيام الحكم العثمانى ، حيث عمت الفوضى ، خاف كثير من الناس من ضياع حق استثمار الأراضى التى فى حوزتهم ، فأقبلوا على وقفها ، وقد أدى انتشار نظام الوقف إلى قلة خصوبة الأرض ، من جراء عدم الصرف على ما يلزم لإصلاحها ، نظرا لإهمال نظار الوقف .

وفى كل من نوعى الوقف يعين الناظر ، الذى يدير أراضى الوقف ، من بين المستحقين فاذا انقضوا كان للقاضى أن يعين ناظرا يكون عادة من طائفة العلماء .

وفى أواخر القرن الثامن عشر كان النظار من العلماء يستغلون أراضى الوقف ، ويستولون على ريعها ، كما لو كانت من أملاكهم الخاصة ، وذلك نتيجة لضعف الحكومة وتهاونها فى مراقبتهم .

نظام الالتزام :

أدى ضعف الحكومة إلى اختلال نظام تحصيل الضرائب وقلة ما يجبي منها ، مما ألجأ الولاة إلى اتباع نظام الالتزام . ويتلخص نظام الالتزام فى أن الأراضى المصرية الزراعية قسمت مناطق ، تسمى كل منطقة منها دائرة التزام ، ثم قدرت الضرائب المفروضة على كل دائرة . وكانت دائرة الالتزام تتألف من عدة قرى . وكان الالتزام يتم إما بطريق الاتفاق بين الحكومة والملتزم ، على مقدار الضريبة المفروضة ، وإما بطريق المزايدة بين راغبى الحصول على حق الالتزام . والملتزم هو من يتعهد بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقة معينة ، على أن يدفع ضرائب سنة واحدة مقدما . وبدفعه هذا المبلغ كان يعطى الحق فى تحصيل الضرائب فى دائرة التزامه . وكان حق الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكنه أصبح فيما بعد حقا للملتزمين مدى الحياة .

وحق الالتزام يعطى للأمرء المالك أو العثمانيين أو الموسرين من المصريين على السواء . وهو يحرر بمقتضى عقد يسمى "عقد الالتزام" يحرره شيخ البلد ويستلمه الملتزم فيصبح أشبه بالحاكم المطلق في دائرة التزامه : إذ يتعين على الأهالى تنفيذ ما يصدره من الأوامر ، وتأدية المفروض من الضرائب .

وعلى هذا كان الملتزم يحل محل الحكومة في السيادة على دائرة الالتزام . وهكذا أصبح نظام تحصيل الضرائب أساسا للنظام الإدارى . وكان المفروض ألا يحصل الملتزم أكثر من الضرائب المفروضة على الأراضى ، أى ألا يحصل أكثر من ثمن الالتزام . ولما كانت الحكومة لا تعطى الملتزم أجرا نظير تحصيل الضرائب فقد كانت تمنحه حق استثمار جزء من أراضى دائرة الالتزام يسمى "أرض الوسية" . وكانت أراضى الوسية تعفى من الضرائب و احتما فى العادة تقدر بنحو خمس مساحة دائرة الالتزام .

ولكن الملتزم كان يحصل ما يشاء من الضرائب ^(١) من الأهالى ، كما كان يسخر الفلاحين فى زراعة أرض الوسية ، وذلك نتيجة لضعف الحكومة وقلة الرقابة الحكومية ، الأمر الذى أدى الى أن يحل الملتزم محل الحكومة فى السيادة على "دائرة الالتزام" .

إدارة دوائر الالتزام :

كان الملتزم يستعين بعدد من الموظفين لإدارة قرى الالتزام وتوطيد الأمن فيها . ويمكننا أن نعدد من بين هؤلاء الموظفين :

١ — الشيخ : لكل قرية شيخ ، يوزع الأراضى على الفلاحين ، ويراقب أهل القرية ويبلغهم أوامر الملتزم . وكان الفلاح الذى تعطى اليه قطعة من الأرض يصبح مالكا لحق الانتفاع بها ، ويمكنه توريث هذا الحق لورثته ، غير أنه إذا لم يترك ورثة ، أو إذا توقف عن دفع الضرائب المفروضة عليه ، تعود أراضيه للملتزم . وكان الشيخ يقوم بالوساطة بين الملتزم والفلاحين ، يعرض طلباتهم عليه ويقوم مقامه حين غيابه . وإذا كان للقرية أكثر من شيخ كان أكبرهم يسمى "شيخ المشايخ" .

٢ — الشاهد : ومهمته أن يحفظ سجل أراضى دائرة الالتزام ، الذى تدون فيه مساحتها ، وأسماء مستثمرى كل جزء منها من الفلاحين ، وفتات الضرائب المفروضة عليها .

٣ — الصراف : وهو الذى يقوم بجباية الضرائب ، طبقا للعلومات المدونة بسجل الشاهد ، ويسلم ما يجبيه من الضرائب — نقدا كانت أو محصولات زراعية — للملتزم .

(١) كانت الضرائب المفروضة على الأرض تسمى "المال" ويصل من هذه الضرائب جزء إلى "بيت المال" ويسمى هذا الجزء "المبرى" وجزء يأخذه الكاشف ويسمى "الكشوفية" وما يتبقى للتم يسمى "الفائض" .

٤ — الخولى : ومهمته القيام بإدارة أراضى الوسية ، كما أنه مكلف — إلى جانب ذلك — معرفة حدود القرية ، وحدود ملكية كل من الفلاحين ، وهو الحكم فيما يقوم من المنازعات فى هذا الشأن .

٥ — المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم أو الشيخ من العقوبات على الفلاحين ، الذين يتوقفون عن دفع الضرائب ، أو يمتنعون عن العمل فى أراضى الوسية ، أو يهملون فى هذا العمل . وكان الجلد هو العقوبة الشائعة فى هذا العهد .

٦ — الكلاف : ويعنى بمواشى الوسية ، ويقوم بتطيبها ، كما يقوم بتطيب مواشى الفلاحين .

ولكل قرية إمام ونجار وحداد وحلاق ، يعيشون على ما يدفعه لهم الفلاح فى موسم كل محصول من المحصولات ، ويقومون بخدماتهم لجميع أفراد القرية .

وللملتزم الحرية فى بيع حق الالتزام أو توريثه لورثته . غير أنه إذا لم يكن للملتزم ورثة ، أو إذا توقف عن دفع " ثمن الالتزام " عادت أراضيه للحكومة ، أى أن حق ملكية الأراضى كان دائماً للحكومة .

ويعتبر نظام الالتزام من أسوأ نظم تحصيل الضرائب ، إذ لا تراعى فيه قاعدة من أولى قواعد الضرائب وهى " الاقتصاد " . ونعنى بالاقتصاد أن تكون نفقات تحصيل الضريبة أقل ما يمكن . وبمقتضى نظام الالتزام كان الفرق عظيماً بين ما يدفعه الفلاحون فعلاً وبين ما كان يدخل خزانة الحكومة ، فقد كان الملتزمون يغالون فى تقدير الضرائب ويستبقون جزءاً كبيراً منها لأنفسهم ، وكان الصرافون يحصلون من الفلاحين أكثر مما يقدره الملتزم . وعلى العموم كان نظام تحصيل الضرائب فوضى ، وكان الفلاحون المصريون ضحايا هذه الفوضى .

المحصولات الزراعية^(١) :

كان نظام الرى المتبع فى هذا العهد هو نظام رى الحياض ، فكانت مياه النيل لا تصل إلى الأراضى إلا مرة واحدة فى السنة فى زمن الفيضان فى أوائل الخريف . وعلى هذا كانت أهم المحصولات التى تزرع هى المحصولات الشتوية ، وهى القمح والشعير والفول والعذس والبرسيم والعصفور والسمك والدخان والبصل والخس .

ولم تكن المزروعات الصيفية أو النيلية تزرع إلا حيث تتوافر المياه ، فى وقت الصيف ، بالآلات الرافعة فى الأراضى الموجودة على ضفاف النيل مباشرة ، أو بواسطة الآبار فى الأراضى

(١) كروتشلى (Croachley) التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة .

البعيدة عن النيل . وأهم الزراعات الصيفية في هذا الوقت هي الأرز والنيلة والقطن والقصب والذرة . وعلى العموم كانت زراعة المحصولات الصيفية أكثر نفقة من المحصولات الشتوية ، لاحتياجها للرى بالآلات الرافعة ، وعلى هذا كان الفلاحون لا يزرعون منها غير الذرة ، لسد حاجتهم من الغذاء حتى يأتى موسم المحصولات الشتوية . أما الحاصلات الأخرى وهي الأرز والقصب والنيلة والقطن ، فمع أنها كانت أكثر ربحاً ، فإن كثرة نفقاتها جعلت زراعتها مقصورة على أراضي الموسرين من الزراع .

القمح :

كان القمح هو المحصول الرئيسى في البلاد ، ويعتبر أهم عناصر تجارة الصادرات في هذا العهد . ويزرع فلاحو الوجه القبلى القمح ليسدوا من محصوله الضرائب ويبيعوا الفائض ، لأنهم كانوا يستعملون الذرة في غذائهم . ولكن في الوجه البحرى كان القمح يستعمل إلى جانب الذرة في الغذاء . وقمح الوجه القبلى ينقل في نهر النيل إلى القاهرة ، ثم إلى الموانىء ، ليصدر منها ، مع الفائض من قمح الوجه البحرى . وتراوح كمية القمح المصدرة بين الارتفاع والانخفاض تبعاً لكمية المحصول ، التى كانت بدورها تتوقف على مقدار مياه الفيضان في كل سنة .

الذرة :

كانت الذرة الشامية في الوجه البحرى والذرة الرفيعة في الوجه القبلى تعتبر الغذاء الرئيسى لمعظم السكان . والفلاحون يزرعون الذرة بقصد استهلاكها إذ لم تكن من المحصولات التى تقبل في دفع الضرائب عينا . ويزرع من الذرة محصولان : نيل ويزرع بين أغسطس وديسمبر ، وصيفى ويزرع بين أبريل وأغسطس .

الشعير :

ويزرع للاستهلاك المحلى أو للتصدير ، وهو كالقمح يقبل في تأدية الضرائب عينا . وكان ما تجمعه الحكومة من الشعير يخزن في القاهرة للبيع ، أو لنقله للموانىء للتصدير .

الأرز :

ويزرع في شمالى الدلتا في المنطقة المحيطة برشيد ، وكان معظم محصول الأرز يصدر للخارج . وتركز صناعة ضرب الأرز وتبييضه في رشيد .

البقول :

كان الفول والعدس وغيرهما من البقول تزرع بكميات وافرة بقصد الاستهلاك أو لتسديد الضرائب . والفائض من البقول يخزن في القاهرة ثم ينقل للموانىء للتصدير .

الكثان :

كانت زراعة الكثان ذات فائدة مزدوجة ، ففضلا عن استخراج الزيت من بذوره فإن أليافه تستعمل في صناعة المنسوجات التيلية . وكان جزء من الكثان المنتج يستهلك في صناعة النسيج المحلية ، أما الباقي فيصدر إلى الخارج .

القطن :

كان القطن يزرع وبخاصة في الوجه القبلي . وأشجار القطن ، في الوجه القبلي ، تمكث في الأرض نحو عشر سنوات . ويبلغ المحصول في السنين الثلاث الأولى نحو ثلاثة قناطير للفدان . ولكن بمضى الزمن ، بعد السنين الثلاث الأولى ، يقل محصول الفدان ، ويخطط نوع القطن . ومحصول الوجه القبلي كله يستهلك في صناعة نسج القطن ، التي كانت من الصناعة المهمة في الصعيد في هذا الوقت . وفي بعض الأحيان كان محصول القطن المصري لا يكفي حاجة المغازل والمناسج المحلية فيستورد بعض القطن الخام من الشام .

البصل :

ويزرع بكيات وافرة ويستعمل في الغذاء . ومعظم المحصول يستهلك في أماكن إنتاجه وإن كان بعض البصل يصدر لشبه جزيرة العرب .

مواد الصباغة :

كان يزرع في مصر من مواد الصباغة النيلة والعصفر . وتزرع النيلة في مصر الوسطى . ولما كانت زراعة النيلة تحتاج لنفقات كثيرة فقد اقتضت على مزارع الأمراء المماليك وغيرهم من الزراع الموسرين . ومادة الصباغة الزرقاء توجد في أوراق النبات التي تجمع أربع مرات في السنة ثم تدق وتلقى في الماء لتفرز المادة الملونة . وبالرغم من كثرة نفقات زراعة النيلة فإنها كانت تعتبر من أعظم الزراعات المربحة . أما العصفر فهو كالكثان مزدوج الفائدة : إذ أنه تستخلص من زهوره مادة صفراء للصباغة ويستخرج من بذوره زيت يصلح للطعام ، هو زيت الزعفران . وكانت أسيوط تعتبر مركز تجارة العصفر . وزراعة العصفر كزراعة النيلة تستلزم نفقات كثيرة ولكنها مع ذلك كانت مربحة . وكانت زهور العصفر تدق ثم تجفف وتباع لتجار أسيوط .

القصب :

ويزرع في الوجه القبلي والقليل منه يزرع في الوجه البحري . وقد أقام الأمراء المماليك بعض مصانع للسكر في الوجه القبلي ، في فرشوط وأنجم ، كانت تستهلك محصول القصب في المناطق المجاورة ، وأما في بقية المناطق فكان القصب يستهلك على حالته الطبيعية .

الدخان :

ويزرع في الوجه القبلى . ولم يكن الدخان المزروع من نوع جيد . ويستهلك كل المحصول الناتج في داخل البلاد .

الزيوت النباتية :

قبل كشف زيت البترول وشيوع استعماله كان المصريون يستعملون أنواعا مختلفة من الزيوت النباتية في الإنارة إلى جانب استعمالها في الطعام . وكانت زراعة النباتات التى تنتج الزيوت منتشرة في جميع أنحاء البلاد لتكفى حاجة الاستهلاك المحلى . وأهم أنواع الزيت في هذا الوقت هى زيت الزعفران وزيت بذر الكتان وزيت الخس وزيت السمسم . ولكل قرية معصرة للزيت لسد حاجة سكانها منه .

البرسيم :

يزرع في جميع أنحاء البلاد في أقاليم الجهات الموجودة في أقصى الجنوب . وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة برسيما في الوجه القبلى سدس مساحة الأراضي الزراعية . وفي الوجه البحرى كان ربع مساحة الأراضي الزراعية يزرع برسيما . وفي المناطق المجاورة للقاهرة تزرع مساحات واسعة برسيما . وكان البرسيم ينقل للقاهرة لغذاء الماشية ، وبخاصة الخيول التى عنى الأمراء المماليك بتربيتها عناية فائقة .

الأشجار :

كان النخيل أهم أنواع الأشجار المزروعة ، وكان يعتبر ملكا للفلاح الذى يزرعه حتى ولو لم تكن الأرض المزروع عليها النخيل ملكا له . ويستهلك البلح رطبا أو تمرا ، وأما الجريد والليف ، وغيرهما من منتجات النخيل ، فتستعمل في شتى الأغراض .

وتزرع بعض أشجار الفاكهة في حدائق في الجهات القريبة من المدن . وكانت ضواحي الإسكندرية تشتهر بزراعة التين كما اشتهرت الفيوم بزراعة الكروم . وكانت أشجار الجميز أهم أنواع الأشجار التى تزرع في القرى . وعلى العموم لم تكن زراعة الأشجار تلقى عناية كافية ولم تكن مصر تكفى حاجتها من الخشب .

تربية الحيوان :

كانت المواشى تربي لاستخدامها في العمل الزراعى ، ولكنها كانت دائما معرضة للأمراض الوبائية ، وبخاصة الطاعون الذى ينتشر في بعض السنين ويقضى على الكثير منها . أما الجمال فتستخدم في أعمال النقل ويستورد عدد منها سنويا من السودان بطريق القوافل القادمة من

دارفور وكردفان . وكانت الحمير تعتبر أهم دواب الحمل ، يقتنى كل فلاح واحدا منها أو أكثر ، وفى المدن كانت تعتبر أهم وسيلة للانتقال بين أحياء المدينة ولها مواقف لانتظار الركاب فى كل شارع من الشوارع . أما الأغنام والماعز فكانت تربي على الفضلات الزراعية فى كل قرية ، وبخاصة فى قرى الوجه القبلى . ويجز صوف الأغنام ويغزل فى القرى . أما الماعز فتقتنى للانتفاع بألبانها وكانت جلودها تستعمل فى عمل القرب . أما الخيل فمظهر من مظاهر الأبهة والعظمة وركوبها محرم على الطبقات الدنيا من الأهالى . وإلى جانب هذا كان الفلاحون يقومون بتربية الدجاج ، وبترية النحل فى خلايا الطين التى لا تزال تستعمل إلى الآن .

ومما تقدم نرى أن الفلاح كان يكفى معظم حاجاته بنفسه ، فكان ينتج غذاءه ، ويغزل صوف أغنامه ، ويلبسه فى المناسج المنتشرة فى كثير من القرى والمدن . وكان يدفع مما يفيض عن حاجته من المحصولات الزراعية — وبخاصة الغلال — الضرائب المفروضة عليه . وكان يحصل على بقية ما يلزمه — كالآلات الزراعية والزيت والحصر وغيرها — من المدن القريبة . وكان استعمال النقود محدودا جدا ، حتى أنه فى بعض أجزاء الوجه القبلى لم تكن النقود المعدنية معروفة حتى زمن الحملة الفرنسية^(١) . وكان مستوى معيشة الفلاح منحطاً إذ كان يقنع بسد ضرورياته الأولى ، وكادت قوته الشرائية تكون معدومة ، وعلى هذا كانت التجارة الداخلية محدودة جدا .

٢ — الصناعة

الصناعة فى هذا العهد صناعة يدوية . وقد بلغ مهرة الصناع المصريين بالصناعة مكانة رفيعة قبل الفتح العثمانى . وساعدهم فى هذا السبيل شيوع نظم الطوائف ، إذ كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون أفرادها ، ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم المشتركة .

نظام الطوائف

كانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الأب إلى ابنه . والتعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبي فى دائرة أسرته ، ويدعو إلى حفظ تقاليد الصناعة والسير بها نحو الكمال بفضل المثابرة على التخصص أزمانا طويلة .

والطائفة جماعة من أصحاب الحرفة الواحدة غرضها الدفاع عن مصالحهم المشتركة . ويقوم نظام الطوائف على قصر الاحتراف بالحرف على من يزاوها زمنا كافيا حتى يصير صانعا ماهرا

(١) كان الناس يتبعون المقايضة فبادلون بالغلال ، أو البيض أو الخبز أحيانا ، ما يلزمهم من السلع القليلة ، ولا تزال بقية من هذا النظام موجودة فى بعض القرى حتى الوقت الحاضر .

أو "معلما". وكان لابد للشخص لوصوله إلى هذه المرتبة أن يعمل مدة "صهيا" عند أحد الصناع . فإذا انقضت هذه المدة أصبح من حقه أن يتناول أجرا عن عمله . و العامل الذى يتقاضى أجرا يسمى "عريفا". وعلى العريف أن يقضى مدة أخرى حتى يسمح له أن يزاول صناعته لحسابه الخاص أى حتى يسمح له أن يصير معلما .

فأما المعلم فلا بد أن يكون ملما بكل دقائق الحرفة التى يمارسها . وينتخب المعلمون من بينهم رئيسا يسمى "شيخ الطائفة" أو "المختار" ومهمته النظر فى تنظيم أمور الحرفة وعقاب من يخالف نظمها ، وحسم ما قد ينشأ من النزاع بين المعلمين والعرفاء والصبيان أو بين المعلمين والأهالى ، ومراقبة المقاييس والمساكيل والموازن ومنع الغش فيها .

وأما العريف فهو عامل يعيش فى الغالب عند المعلم الذى يتكفل بإيوائه وإطعامه ، ويعطيه فوق ذلك أجرا عن عمله . وعدد من يستخدمه كل معلم من العرفاء محدود لا يتجاوز واحدا أو اثنين . وتتراوح المدة التى يجب أن يقضيها العريف عند معلمه بين ثلاث سنين وخمس سنين ، وهو فى أثناء هذه المدة لا يجوز له أن يترك معلمه ، وإن تركه لا يجد معلما آخريقبله ، كما لا يجوز للمعلم أن يطرد العريف قبل انقضاء مدته بدون سبب . ولا بد للعريف إن أراد أن يزاول حرفته لحسابه الخاص — أى إذا أراد أن يصير معلما — أن يصنع شيئا ، يثبت به المساهمة بدقائق حرفته ، ويوافق عليه المعلمون وشيخ الطائفة .

وأما الصبي فهو عامل مبتدئ ، لا يتقاضى عن عمله أجرا ، ويعيش عند المعلم فى الغالب ، ويقضى السنين الأولى فى تعلم الحرفة . ومدة تمرين الصبي تصل فى بعض الأحيان إلى سبع سنين يحق له بعد انقضائها أن يتقاضى عن عمله أجرا ، إذا أثبت أنه يستحق الأجر . وهو إذا استحق أجرا عن عمله أصبح عريفا .

وقد كان نظام الطوائف شائعا فى أوربا بين القرن الثانى عشر والقرن السادس عشر ، ولكنه بقى سائدا فى مصر حتى أواخر القرن الثامن عشر .

انحلال نظام الطوائف :

أدى تدخل الحكومة ، بعد الفتح العثمانى ، إلى تحول نظام الطوائف عن الغرض الذى نشأ من أجله — وهو العمل على رقى الحرف — إلى غرض آخر وهو تحصيل الضرائب المفروضة على الصناع بغض النظر عن مصلحة الحرفة . وبهذا أصبح عمل شيخ الطائفة فى الصناعة يشبه عمل الملتزم فى الزراعة . وبالترام شيخ الطائفة بتحصيل الضريبة كان عليه أن يدفع للحكومة ضرائب سنة مقدما على أن يقوم بدلا عنها بتحصيل الضريبة . وبتراخى الحكومة أصبح الشيخ مطلق التصرف فى تقدير فئات الضرائب على صناع طائفته ، فكانت النتيجة أن كان الشيخ يحاول أن يجمع

أكبر مبلغ ممكن من المال : يدفع منه جزءا للحكومة ثمنا للالتزام ، ويدفع جزءا آخر لرجال الحكومة استبقاء لرضائهم عنه ، ويستبقى الباقي لنفسه .

وقد أدى تحول نظام الطوائف إلى ما يشبه نظام الالتزام إلى النتائج الآتية :

(١) لم يبق مشايخ الطوائف من رجال الفن ، الذين يختارهم معلمو حرفتهم ، كما كانت الحال في الماضي ، وإنما صار الشيخ ملتزما . وحق الالتزام يعطى لمن يدفع فيه أكبر ثمن . وأصبح أكبرهم مشايخ الطوائف تحسین حال أنفسهم بدلا من السعى في تحسین حال الحرفة ، وأصبح في الإمكان أن يدخل في زمرة أصحاب الحرفة من كان قادرا على إرضاء شيخ الطائفة ، ولو لم يكن صالحا للقيام بأعباء حرفته . وبهذا انحط مستوى الصناع واضمحلت الصناعة .

(٢) دعا إرهاب الصناع بالضرائب إلى خروج جماعة من مهرة الصناع من زمرة المحترفين بحرفتهم ، نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم . أما الصناع الباقون فقد قلت الرقابة عليهم ، وقد كان للشيخ في الأصل سلطة عقاب أفراد الطائفة إذا خرجوا عن تقاليد الحرفة . ولكن حين أصبح عمله إداريا أهملت هذه الناحية ، فتهاون الكثيرون من الصناع في عملهم وفي معاملاتهم .

(٣) حين أصبح نظام الطوائف إداريا ، الغرض منة تحصيل الضرائب المفروضة على الصناع ، قامت طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلين والمغنيين والحلاقين والسقائين وغيرهم من أصحاب الحرف ، التي كانت تعتبر في هذا العصر حرفا وضيعة أو قليلة الشأن ، وكان من هذا أن فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .

(٤) كانت الصناعة لا تزال صناعة يدوية ، ويكاد نظام الطوائف يكون ضروريا للسير بالصناعة اليدوية في سبيل التقدم . وبتحول نظام الطوائف إلى نظام التزام تدهورت الصناعة .

أسباب تأخر الصناعة :

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل تأخر الصناعة ، في هذا العهد ، وفقدانها ما كان لها من المكانة من قبل . وباتحاد هذا العامل مع عوامل أخرى ، كضعف الحكومة واضطراب حالة الأمن في البلاد ، وصلت الصناعة إلى درجة يرثى لها من الانحطاط ، الذي كانت فاتحته ترحيل ديرة الصناع إلى الآستانة ، إذ أن السلطان سليا نقل إلى مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من أقدر أرباب الحرف للاستعانة بهم في ترقية مستوى الصناعة في بلاده .

وقد كان الجيش والأسطول ، في عهود الاستقلال التي سبقت الفتح العثماني ، أساسا لكثير من الصناعات الحربية كالأسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، فلما فقدت البلاد استقلالها ، واضمحلت جيشها وأسطولها ، تأخرت الصناعات التي كانت تقوم على وجودهما ، واتي كانت من أهم فروع الصناعة . كما أن انتقال مقر الملك إلى الآستانة أدى إلى الانصراف عن مظاهر الترف التي هي من لوازم الملك ، فتأخرت الصناعات الخاصة بالكماليات .

وفي هذا العهد تأخرت التجارة، نتيجة لتحول طريقها عن مصر إلى طريق رأس الرجا الصالح، وخسرت البلاد من جراء ذلك موردا من أهم موارد ثروتها إن لم يكن أهمها كلها. وبذلك قلت قوة البلد الشرائية، وقل الإقبال على منتجات الصناعة، وأصبح من العسير تصريف المصنوعات المصرية، التي كانت تلاقى في الماضي رواجاً في بعض الأسواق الأجنبية.

أهم الصناعات ومراكز الصناعة :

ومع اضمحلال الصناعة واندثار كثير من الصناعات، التي كانت موجودة أيام حكم سلاطين المماليك، فقد بقيت عدة صناعات : منها الصناعات ^(١) الغذائية كطحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفرنج والسكر واستخراج الخل واستقطار ماء الورد والعرق وصناعة الفطير والحلوى، والصناعات الكسائية كغزل ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والكناينة وصناعة اللباد وصناعة التطريز والقيطان والشراريب من القطن والحريز وغيرها من منتجات العقادين، ودباغة الجلود وصناعة الأحذية،



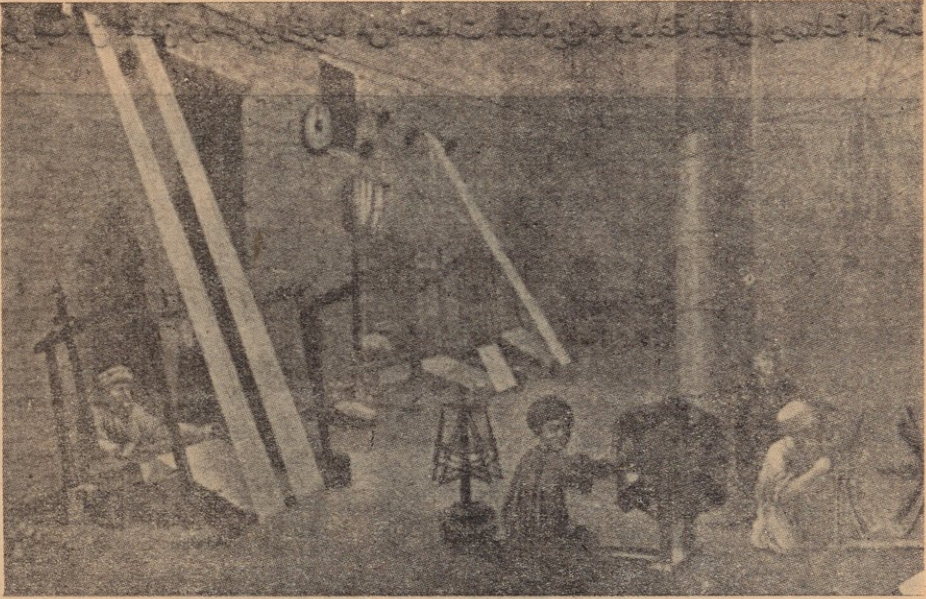
مصنع زجاج
من المصانع المصرية في أواخر القرن الثامن عشر

والصناعات الخاصة بالبناء كضرب الطوب وصنع الجير والجبس والمصيص والتجارة والحدادة والخرائطة، وكانت هذه الأخيرة من أدق صناعات المصريين. هذا إلى جانب صناعات أخرى كصناعة البسط وقلوع المراكب والحصر وبناء السفن وصناعة البارود والأسلحة وصناعة النحاس وتبييضه والصياغة وسك النقود. غير أن معظم منتجات الصناعة كانت رديئة النوع وكان معظمها يستهلك في الأسواق المحلية، أما المصنوعات الجيدة النوع فكانت تستورد من الخارج.

(١) عبد الرحمن الرافعي بك : تاريخ الحركة القومية .

صناعة النسيج :

كانت صناعة النسيج أهم الصناعات جميعا . ونسج الصوف من أكثر الصناعات انتشارا حتى لا تكاد تخلو منه قرية أو مدينة ، وتقوم مناسج القرى بنسج الصوف المنتج في القرية ، وقد اشتهرت الفيوم في هذا العهد بجودة أصوافها ومنسوجاتها الصوفية . أما نسج القطن فكان أكثر شيوعا في مدن الوجه القبلي كإسنا وقنا وقوص وبنى سويف . وكانت المنسوجات الكتانية تنسج في الفيوم وفي مدن الوجه البحري وتباع في الأسواق الأسبوعية في طنطا وسمنود . وقد تخصصت مدن شمالى الدلتا ، وبخاصة المحلة الكبرى ، في نسج الحرير الذي كانت خاماته تستورد من الشام .



مصنع نسيج

من المصانع المصرية في أواخر القرن الثامن عشر

وعلى العموم كانت صناعة النسيج تقوم في المدن على حين كانت صناعة الغزل تقوم في القرى . وكانت العادة أن يشتري النساجون المادة الخام — القطن أو الكتان أو الحرير أو الصوف — ثم يوزعونها على من يقوم بغزلها في القرى. والنساء في رحلتهم الأسبوعية إلى سوق المدينة المجاورة لقراهن يأخذن المادة الخام من النساجين ويعدن بها إلى قراهن ليغزلنها بأنفسهن ، أو ليغزلها الرجال أثناء تعطيلهم من العمل الزراعي ، وبخاصة في أيام القيضان . وإذا ما حل السوق التالى ذهبت النساء إلى المدينة فسلمن الغزل واستلمن كمية جديدة من المادة الخام . ولم تكن المنسوجات وبخاصة المنسوجات الصوفية، جيدة النوع، ولذلك كانت المنسوجات الصوفية الجيدة تستورد من فرنسا التي اشتهرت بهذا النوع من المنسوجات في أسواق بلاد البحر المتوسط أثناء القرن الثامن عشر.

الصناعات الغذائية :

من الصناعات الغذائية في هذا العهد صناعة الزيت . وفي الوجه القبلى كان زيت الخس ينتج ليستعمل في الطعام وزيت الزعفران لاستعماله في الإنارة . وفي مصر الوسطى والفيوم ، وفي الوجه البحرى ، كان زيت السمسم يستعمل في الطعام وزيت بذر الكتان يستعمل في الإنارة . ولما كان الزيت يعتبر من الضروريات لاستعماله في الطعام وفي الإنارة فقد انتشرت معاصره في معظم البلاد .

وقد قامت مصانع سكر القصب في الوجه القبلى ، في فرشوط وأخميم ، وكانت هذه المصانع تستعمل معاصر خشبية تديرها الثيران ، وكان يملك هذه المصانع بعض من الأمراء المماليك .

وفي الفيوم كان يستقطر ماء الورد ، من الورد الذى يزرع في هذه المنطقة ، ثم يرسل ليباع في أسواق القاهرة .

وكانت مصانع التفريخ منتشرة في معظم المدن والقرى ، وكان يمتلك هذه المصانع في العادة حكام الأقاليم من السناجق والكشاف وكان يديرها الأقباط ، وكانت الطريقة المتبعة في التفريخ أن يرسل الفلاحون البيض إلى معامل التفريخ ، وكان المعمل يستبقى لنفسه حوالى ٣٠ بيضة من كل مائة بيضة على أن يعطى الباقي لأصحابها بعد تفريخها .

وكان الصيد في البحيرات من حق الحكومة ، وكانت الحكومة تؤجر مناطق الصيد للأمراء المماليك ، وكان الأمراء إما أن يستغلوا المصايد مباشرة بوساطة صيادين يستأجرونهم ، وإما أن يسمحوا للصيادين بالصيد في نظير ما يفرضونه عليهم من الضرائب ، وكانت أهم مصايد الأسماك في بحيرة البرلس وبحيرة المنزلة .

٣ — التجارة

ساعدت طبيعة أراضي وادى النيل على سهولة ربط أجزائه المختلفة . وفوق هذا فإن الجزء من نهر النيل الذى يجري في الأراضي المصرية ، يمتاز بميزة ملاحية مهمة وهى أن التيار يساعد السفن السائرة فيه نحو الشمال ، كما أن الرياح الشمالية ، السائدة في كل فصول السنة تقريباً ، تساعد السفن المتجهة نحو الجنوب .

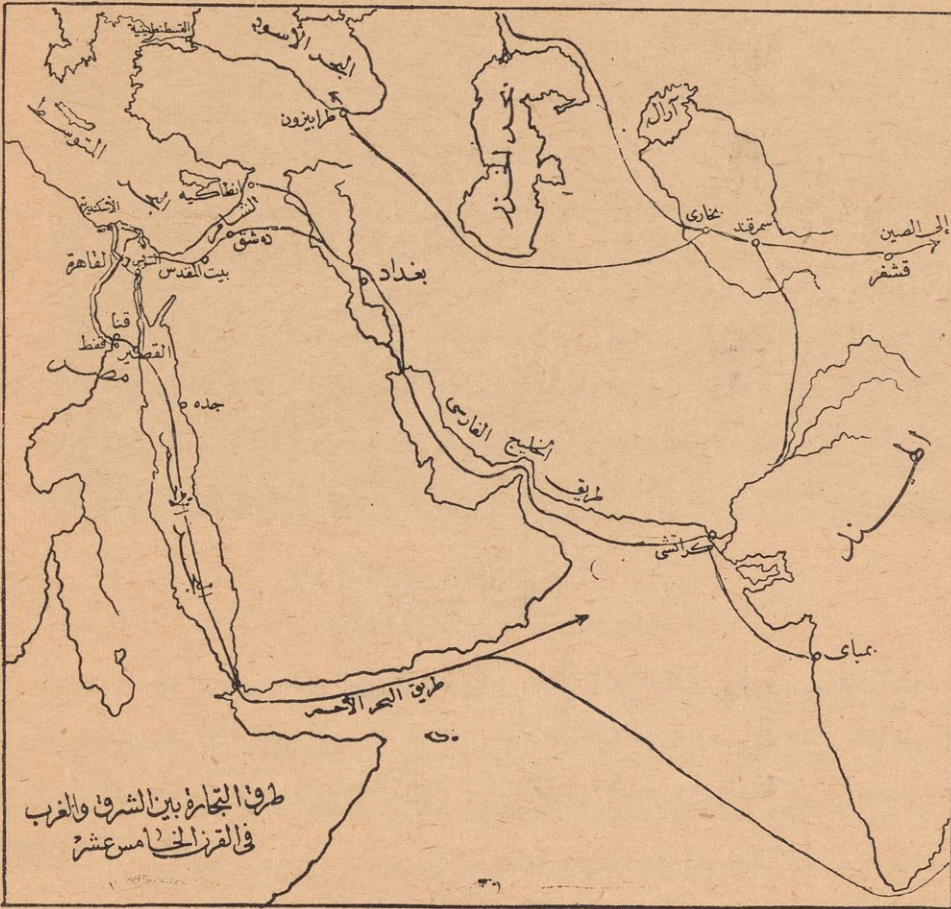
وقد كان لمصر نصيب كبير في تجارة العالم منذ القدم ، ويرجع ذلك الى جودة موقعها الجغرافي : فإن نهر النيل يسير بين الصحراء الشرقية والصحراء اللوية ، ناشر الخصب ، حاملاً الخيرات . وامتداد أرض مصر الخصبة في وسط الصحراء الجذباء قد جعل لها مركزاً ممتازاً في تجارة إفريقيا : إذ أن طرابلس وتونس والجزائر ومراكش تكتنفها من الجنوب الصحارى القاحلة ، التى تقوم

حائلا دون اتصال هذه البلاد بما في جنوبها من أصقاع إفريقية اتصالا تاما . أما مصر فيحدها من الجنوب السودان ، الذي يعتبر حلقة اتصال بينها وبين أقاليم إفريقية الوسطى والجنوبية . وبهذا أصبحت مصر أعظم منفذ في شمالي إفريقية لتجارة هذه القارة .

ومصر فوق ذلك في ملتقى أهم الطرق التي تصل بين الغرب والشرق ، إذ أنها تقع بين أوربا وآسيا وإفريقية ، مما جعلها ملتقى الطرق التي تصل بين هذه القارات المختلفة الحاصلات .

تجارة مصر الخارجية قبل عهد العثمانيين :

كانت أهم تجارة في العالم في هذا الوقت هي التجارة بين آسيا ، وبخاصة الهند ، وبين أوربا لاختلاف حاصلاتهما ، الناشئ عن اختلاف ظروفهما الطبيعية . وكانت البضائع تنتقل من الخليج



الفارسي برا إلى سواحل الشام ثم في البحر المتوسط إلى أوربا ، أو تنتقل بحرا من الهند إلى البحر الأحمر ثم بالقوافل عبر الأراضي المصرية إلى سواحل البحر المتوسط . وفي أي من الطريقين سارت البضائع ، كان من الضروري أن تمر بأرض مصرية ، إذ كان المالك يحكمون مصر والشام .

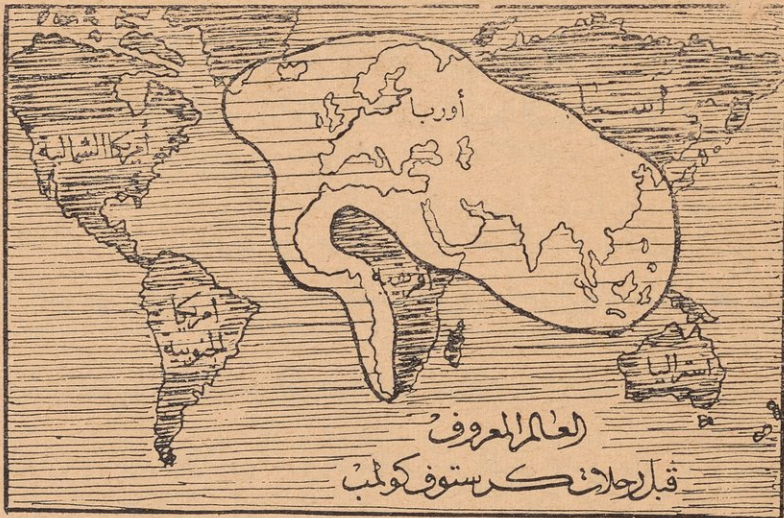
وكانت تقوم بنقل البضائع في البحر المتوسط سفن البلاد الواقعة على شواطئه ، وبخاصة سفن المدائن الايطالية التي كانت البندقية أشهرها . وكان لمصر في هذا العصر أسطول من المراكب الشراعية ، وقد بقي هذا الأسطول مدة طويلة حلقة اتصال بينها وبين البلاد التي تتعامل معها . وعقد المصريون مع حكام المدائن الايطالية معاهدات تجارية تنظم مصالحهم المشتركة . وقد استفادت مصر من مركزها التجاري فائدة عظيمة بأن أخذت حكومة الممالك تفرض الضرائب العالية على البضائع . وكانت السلع التجارية هي السلع الكيالية كالمنسوجات الحريرية والشيلان والسجاجيد والتوابل والأحجار الكريمة وغيرها من السلع التي كان يمكن أن تتحمل تكاليف النقل العالية .

ولم يكن النقل الخارجى سهلا في هذا الحين ، إذ كان يقوم في سبيله عقبات منها : أن السفن كانت شراعية تعتمد على قوة الرياح ، كما أنها تتعرض لهجمات القرصان ، وهم في ذاك الحين يتعرضون لها ويعترضون طريقها ويسطون على ما تحمله من المتاجر ، مما أدى إلى اضطراب الملاحين إلى الاستعانة بحراس مسلحين يدافعون عن سفنهم ويحونها ضد هجمات القرصان .

وكانت ضريبة المرور أهم موارد الدخل المصرى . وفي هذا العهد زادت ثروة البلاد التي تتوسط بين أسواق الشرق والغرب زيادة عظيمة . وهذا يفسر لنا عظمة الآثار المصرية الباقية من أيام سلاطين الممالك ، كما يفسر لنا عظمة آثار البندقية التي تعاصر هذه الآثار المصرية .

المنافسة التجارية :

كان من الطبيعى أن تحسد بقية الشعوب البنادقة والمصريين الذين احتكروا أرباح التجارة السائرة بين الشرق والغرب . وقد أدى هذا الحسد إلى قيام إسبانيا والبرتغال بحركة كشف جغرافى للبحث عن طريق جديد للتجارة بين أوروبا والهند . وقد أدت هذه الحركة إلى نتيجتين مهمتين : أولاهما كشف خرسوف كولمب (Christopher Columbus) لأمرىكا سنة ١٤٩٢ أثناء بحثه عن



طريق للهند باتجاهه نحو الغرب تبعا لنظرية كروية الأرض ، وثانيتها توصل الملاح البرتغالى فسكوداجاما Vasco da Gama (سنة ١٤٩٨) إلى كشف الطريق حول إفريقيا للهند، أو طريق رأس الرجاء الصالح .

وكان كشف طريق رأس الرجاء الصالح فاتحة لانقلاب كبير فى التجارة العالمية ، إذ قلت نفقات نقل البضائع بين أوروبا وآسيا بمقدار الثلث . وحاولت مصر والمدائن الإيطالية التخلص من هذه المنافسة ، فانشأ السلطان الغورى (سلطان مصر) أسطولا كبيرا وافق مع البنادقة على محاربة البرتغاليين ، ولكن البرتغاليين هزموا القوات المصرية ، وحطموا الأسطول المصرى فى موقعة فاصلة هى موقعة "ديو البحرية" عند ساحل الهند الغربى ، فى سنة ١٥٠٩ ، وابتدأ البرتغاليون يسيطرون على التجارة بين الشرق والغرب ، وفقدت مصر بذلك أهم موارد ثروتها .



وقد كان من آثار كشف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح أن ابتدأ مركز العالم التجارى ينتقل من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسى ، الذى أصبح الصلة بين أهم أسواق العالم التجارية الجديدة ، وهى غرب أوروبا وشرق أمريكا .

وعلى أثر فقدان مصر لسيطرتها على طرق التجارة العالمية ، نكبت بالفتح العثمانى الذى سلبها استقلالها السياسى سنة ١٥١٧ ، أى بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح بنحو عشرين عاما .

التجارة المصرية فى أواخر القرن الثامن عشر :

تأخرت التجارة فى عهد العثمانيين ، وبخاصة فى آخر القرن الثامن عشر ، ويرجع ذلك أولا إلى ضعف الحكومة ، كما أن من أهم أسبابه كشف طريق رأس الرجاء الصالح .

فأما ضعف الحكومة فقد كان من نتائجه إهمال مشروعات الري وتأخر الإنتاج الزراعى وامتداد الركود الاقتصادى إلى الصناعة . وتأثر قلة الإنتاج ، فى الزراعة والصناعة ، فى المعاملات التجارية ، إذ أن التجارة إن هى إلّا نقل المنتجات الزراعية والصناعية من يد إلى أخرى . هذا إلى إهمال طرق المواصلات واختلال نظم النقد والمقاييس والمكاييل والموازن ، نتيجة لقلة الرقابة الحكومية عليها .

وكان من نتائج كشف طريق رأس الرجاء الصالح أن تحولت معظم التجارة بين الشرق والغرب إلى هذا الطريق . وبذلك فقدت مصر موردا من أهم موارد ثروتها وهو عبارة عن : الأرباح التى كانت تحصل عليها من تجارة المرور ، والضرائب التى كانت تُفرض على المتاخر المارة بالأراضى المصرية . وبفقدان هذا المورد ضعفت قوة البلاد الشرائية وقلت كمية الواردات ، هذا إلى قلة كمية الصادرات الناتجة عن تأخر الإنتاج الزراعى والصناعى .

ومن هذا نرى أن ضعف الحكومة أدى إلى تأخر التجارة الداخلية ، وأنه كان من نتائج كشف طريق رأس الرجاء الصالح تأخر التجارة الخارجية :

١ - التجارة الداخلية :

حين تكلمنا عن الإنتاج الزراعى والصناعى رأينا أن المناطق الزراعية ، التى تتكون من المدن الصغيرة وما حولها من القرى ، كانت تنتج معظم ما تحتاج إليه بنفسها ، أى أنها كانت لحد كبير مستقلة اقتصاديا . وقد أدى هذا إلى أن صارت التجارة الداخلية ، أو المبادلة بين مناطق القطر المختلفة ، محدودة النطاق . وتقوم مبادلة السلع فى الأسواق . ويرجع أصل الأسواق إلى الحفلات ، التى كان الأهالى يقيمونها حول أضرحة الأولياء ، أو الموالد . وقد كان للدين تأثير كبير فى جميع نواحي النشاط الإنسانى فى العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة ، فكان الأهالى يجتمعون فى الموالد ، وكان اجتماع الناس يدعو إلى تدخل الحكومة للإشراف على الأمن . واجتماع الناس وضمنان الأمن توافر عاملان مهمان للمبادلة ، فأدى ذلك إلى التفكير فى البيع والشراء ، واستغلت الموالد استغلالا تجاريا ، وصارت على ممر الزمن أسواقا تجارية سنوية . ولنضرب لذلك مثلا مولد السيد أحمد البدوى فى طنطا الذى يعتبر سوقا تجارية بقدر ما هو اجتماع دينى .

وقد تطورت الأسواق السنوية مع الزمن إلى أسواق أسبوعية تعقد فى المدن الصغيرة ، أو فى القرى ، يوما فى كل أسبوع . وينتقل التجار من سوق فى مدينة إلى سوق فى مدينة أخرى ، حتى إذا انتهى الأسبوع أتموا دورتهم ، ثم يبدؤونها فى الأسبوع التالى بنفس النظام وفى نفس المواعيد . وفى يوم السوق يحمل الفلاحون ما يفرض عن حاجتهم من منتجاتهم ليستبدلوا بها ما يحتاجون إليه . وكان من أهم الأسواق الأسبوعية فى المدن الصغيرة أسواق إسنا وأسيوط وقوص

وقنا في الوجه القبلى ، وسوق طنطا في الوجه البحرى . وقد كان على من يبيع سلعة في السوق أن يدفع " ضريبة السوق " ومن أمثلة ذلك أنه في سوق الفيوم كان على البائع أن يدفع عشر بارات ^(١) عن إردب القمح المباع . وكان يتبع في تحصيل ضرائب الأسواق " نظام الالتزام " كما كانت الحال في تحصيل كل الضرائب الأخرى تقريبا .

أما في المدن الكبيرة فإنه نظرا لكثافة السكان وتعدد مطالبهم ، فإن الأسواق أصبحت تعمل باستمرار . وقوام السوق الدائمة المحال التجارية . وقد كان من المتبع أن تنشئ كل طائفة من الصناع أو التجار محالها في منطقة واحدة فتكون سوقا . ومن هذه الأسواق ، في القاهرة في هذا العهد ، أسواق العقادين والنحاسين والمغربلين والسروجية والخيمية والصاغة .

وقد كانت حركة المبادلة في الأسواق تقوم على منتجات مصر الزراعية والصناعية وعلى المنتجات المستوردة من الخارج ، إلا أن المبادلات الداخلية كثيرا ما كانت تتعرض للفوضى لاختلال نظام النقد ونظم المقاييس والمكاييل والموازين ، التي لم تكن تلقى من الحكومة العناية الكافية ، بل أصابها الإهمال الذى أصاب المرافق الأخرى .

نظام النقد ^(٢) :

كانت كثير من القرى ، وبخاصة في الصعيد ، لا تعرف التعامل بالنقود حتى عهد الحملة الفرنسية . ولكن في المدن كانت النقود شائعة الاستعمال . وكان الملحوظ ، قبل أيام العثمانيين ، أن سلاطين الممالك لم يكونوا يهتمون اهتماما كافيا بسك النقود . وكثيرا ما كان يحدث أن تتعرض قطع العملة للغش في دار الضرب نفسها ، نتيجة لقلّة المراقبة على القائمين بأمر هذه الدار ، الذين كان ينكشف أمرهم أحيانا فيتعرضون للعقوبات التي يستحقونها . ولم يأت الحكم العثمانى بإصلاح في نظم النقد التى زاد اختلالها ، قبيل دخول العثمانيين ، في أيام السلطان الغورى .

وفى بداية الحكم العثمانى ألغيت بعض أنواع العملة ، المسكوكة من الفضة والنحاس ، واستبدل بها غيرها ، كما أدخلت النقود العثمانية في التداول ، وقررت قيم رسمية للنقود المصرية التي لم يصحبها الإلغاء . غير أن قيم النقود كانت دائما عرضة للتغيير ، حتى إنه يمكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفا ، وتغيرا في قيم قطع العملة الذهبية والفضية والنحاسية ، وذلك كله في حكم أول الولاية العثمانين . وقد كان الغرض من كل هذه التعديلات تخفيض قيم النقود أو إلغائها بعضها . وبهذا كان يغتصب جزء من كسب الناس بدون وجه حق .

(١) راجع الصفحة التالية .

(٢) دينى (Deny) : في موجز تاريخ مصر .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثماني . وكانت تستورد الذهب اللازم لدار الضرب من دارفور . أما النحاس فكان يأتي من الآستانة .

وكانت أهم وحدات النقود المستعملة ، في مصر أيام العرب ، الدينار (وتبلغ قيمته نحو نصف جنيه مصري ذهب) ويسك من الذهب ويساوي عشرة دراهم ، وكانت الدراهم تسك من الفضة . ولما استولى العثمانيون على البلاد شاعت بدل الدينار عملة ذهبية ، كانت تستعمل في بلاد الدولة العثمانية ، هي ”البندق“ . وسكت عملة مصرية سميت ”زر محبوب“ (وقيمة الواحدة من كل من البندق والمحبوب نحو نصف جنيه مصري ذهب) وحل محل الدرهم ، على مر الأيام ، الميدي ، ويساوي نصف درهم ، وأصبح الميدي فيما بعد يسمى بارة^(١) .

ومع فوضى النقد البالغة فإن بعض أنواع العملة الأجنبية الجيدة كانت تتداول في السوق المصرية في أواخر القرن الثامن عشر . ومن هذه : ”البندق“ من عملة البندقية ، وأبو كلب ”من العملة الهولندية“ ، و ”أبو طاقه“ من العملة الإسبانية . وهذه هي الأسماء التي أطلقها الأهالي على ”الدوكلات البندق“^(٢) ، و ”الريال الهولندي“ الذي ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، و ”الريال الإسباني“ الذي ضرب على أحد وجهيه رسم نسر حوله ما يشبه الطاقة . وكانت هذه النقود أجود ما يمكن الاعتماد عليه من العملة في هذا العهد .

وقد كان لاختلال نظم النقد والمقاييس والمكاييل والموازين^(٣) أثر كبير في اضطراب الحالة الاقتصادية ، إذ أن السوق ، التي تنقصها مقاييس السلع التي يمكن الاعتماد عليها ، لا بد أن تكون سوقا مضطربة ، تنعدم فيها الثقة ، التي هي أساس المعاملات ، ويطنى فيها الغش والتزوير وعدم الاستقرار .

٢ — التجارة الخارجية :

كانت البلاد تكفي معظم حاجياتها بنفسها ، ومع ذلك فقد كانت تستورد بعض السلع التي لم يكن من الممكن إنتاجها محليا ، والتي كانت تستهلكها الطبقة الخاصة من الموسرين والأمرء المماليك ، وذلك مثل الأقمشة الجيدة والمصنوعات المعدنية والزجاج والتوابل وغيرها من الكماليات . وكانت مصر تصدر ما يفيض على حاجتها من الحبوب ، وخاصة القمح ، كما كانت تصدر بعض الغزل والمنسوجات .

(١) يكفى للدلالة على ما أصاب قيمة العملة من الهبوط أن نعرف أنه في آخر القرن الثامن عشر صارت البارة تساوي ١/٢ من القرش .

(٢) كان الدوكلات البندق في آخر القرن الثامن عشر يساوي نحو ٤ قرشا ، وكذلك الريال الهولندي ، أما الريال الإسباني فكان يساوي عشرين قرشا .

(٣) كانت وحدات المقاييس والمكاييل والموازين هي الوحدات المصرية التي لا تزال مستعملة حتى الآن وهي الذراع والفدان والأردب والأفة .

وإلى جانب هذا كانت بعض السلع الآتية من إفريقية وآسيا تمر بمصر ، وهذا ما يسمى تجارة المرور . وكانت السلع الآتية من إفريقية ، وخاصة العبيد ، تمر عبر الصحراء حتى تصل إلى أسبوط وإسنا على النيل ، كما كان البن وغيره من منتجات الشرق تأتي من جزيرة العرب ، عن طريق البحر الأحمر ، إلى القصير ثم تنقل عبر الصحراء إلى قنا . وتنقل السلع الآتية ، سواء من إفريقية أو آسيا ، في النيل وتجه شمالا إلى شواطئ البحر المتوسط لتوزع في أوروبا أو في الولايات العثمانية . كما كان يأتي من أوروبا المصنوعات المعدنية والزجاج والأقمشة الحريرية والجوخ والقطيفة والوزق والحديد والنحاس والأسلحة ، وتمر عبر الأراضي المصرية ، فتوزع في بلاد إفريقية وآسيا .

المواصلات الداخلية والخارجية :

كان أهم طريق للنقل الداخل هو نهر النيل والترع . وكانت معظم الترع قد أصابها الإهمال فلم تعد صالحة للملاحة ، ومن أمثلة هذه خليج الإسكندرية (ترعة الإسكندرية) التي كانت تصل الإسكندرية بالنيل في أيام العرب . ولم تكن الطرق ممهدة تمهيدا كافيا إذ لم تكن العجلات حتى هذا العهد شائعة في مصر ، ولذلك كانت القوافل أهم وسائل النقل البري . ويمكننا أن نعدد أربعة من أهم طرق القوافل في هذا العهد ^(١) :

(أ) طريق قوافل دارفور :

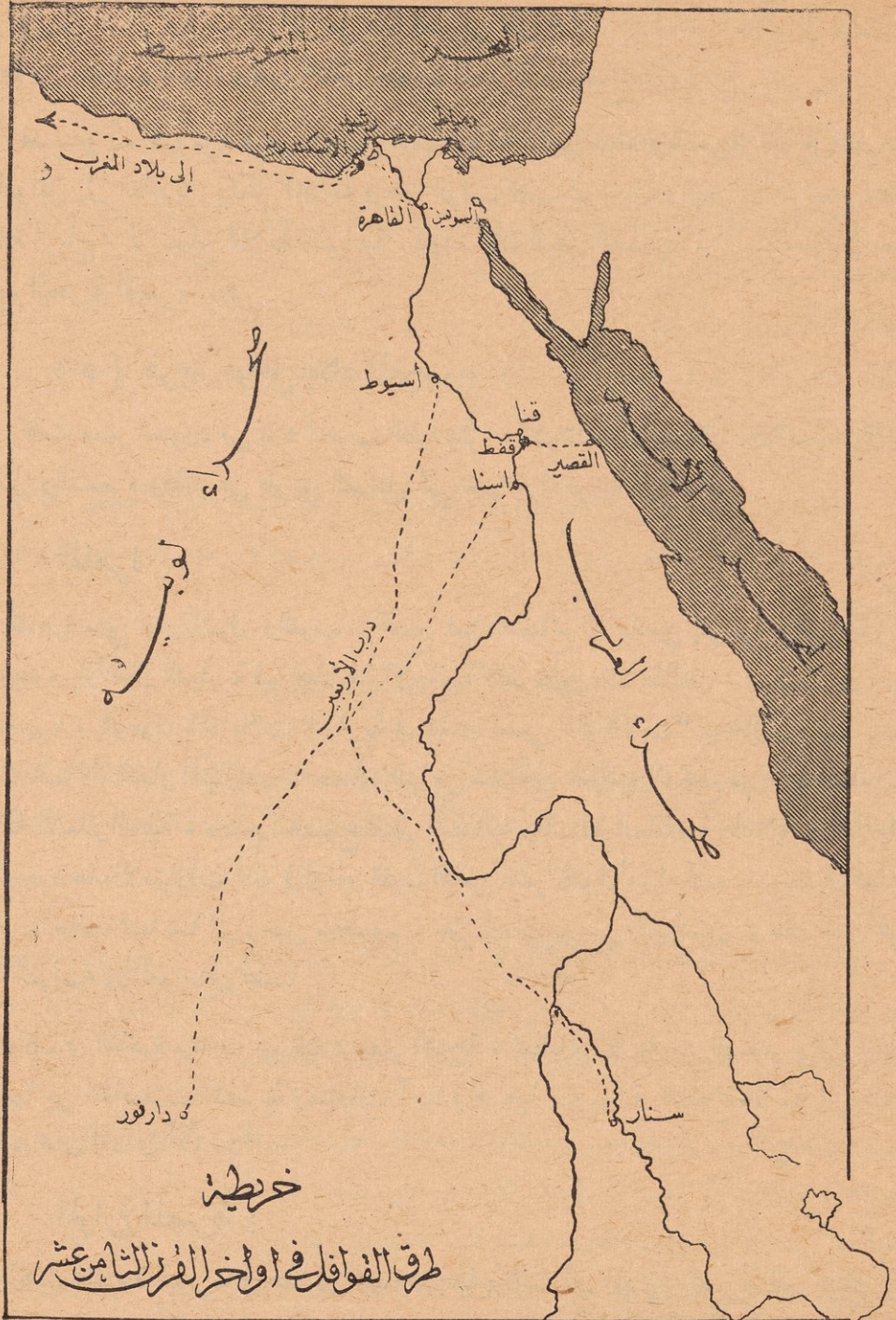
وكان يمتد من دارفور في السودان إلى أسبوط في الصعيد . وكانت كل قافلة تتألف من نحو ٥٠٠٠ حمل محملة بمنتجات السودان التي أهمها العبيد والعاج والصمغ العربي وريش النعام والتمر الهندي والجلود والكحل والتمر .

(ب) طريق قوافل سنار :

وكان يمتد من سنار في السودان إلى إسنا . وكانت قوافله تأتي محملة بمنتجات السودان عدة مرات في السنة .

وكانت العبيد والسلع ، حين تصل إلى أسبوط أو إسنا ، تنقل بالنيل إلى مرسى مصر القديمة في القاهرة . ويبقى تجار القوافل في القاهرة عدة شهور يبيعون أثناءها بضائعهم ، كما يبيعون معظم هذه الجمال ، ولا يستبقون إلا نحو خمس عددها ، ليحملوا عليها في عودتهم ما يشترونه من المنسوجات والأسلحة والزجاج وغيرها من السلع الأوروبية . وقد كانت القوافل الآتية من السودان تدفع ما يفرض عليها من الضرائب . ومن أمثلة ذلك أن قوافل سنار كانت تدفع عن العبد ٢٢ بارة في منفوط و ١٢ بارة في المنيا و ١٠ بارات في مصر القديمة .

(١) كروتشلي = التطور الاقتصادي في مصر الحديثة .



(ج) طريق القوافل بين القصير وقنا :

وكانت البضائع الآتية من آسيا وجزيرة العرب تنقل في البحر الأحمر إلى القصير^(١) ، ثم تنقل بالقوافل إلى قنا . وكانت القوافل على هذا الطريق تأتى محملة بالبن والحريز والتوابل والشيلان وغيرها من منتجات آسيا ، وتعود محملة بالحبوب المصرية والبضائع الأوروبية .

وقد يبدو أنه كان من الطبيعي أن تنقل البضائع ، الآتية من آسيا ، في البحر الأحمر إلى السويس ثم بالقوافل إلى القاهرة . ولكن الملاحة في هذا الوقت كانت شرعية ، والبحر الأحمر يعتبر منطقة راكدة الرياح ، لا تصلح للملاحة الشرعية ، فلهذا كان التجار القادمون من آسيا يحاولون جعل رحلتهم البحرية أقصر ما يمكن .

(د) طريق قوافل بلاد المغرب :

وكانت مصر تستورد من بلاد المغرب الطرابيش والشيلان والأصواف والأحذية والزيت والعسل والشمع ، وذلك عن طريق القوافل التي تعبر صحراء لوبية إلى القاهرة .

القاهرة :

القاهرة ملتقى تجار الشرق والغرب ، تتجمع فيها البضائع الآتية من إفريقية وآسيا وأوروبا . وكان يقوم بالأعمال التجارية فيها تجار من الأجانب كالفرنسيين والإيطاليين ، يسكنون في أحياء خاصة بهم ، ويقومون بالمعاملات التجارية في فنادق تسمى ”الوكالات“ بها مخازنهم ومساكنهم . وكانت لهؤلاء التجار امتيازات ، حصلوا عليها من سلاطين العثمانيين ، تتيح لهم حرية المعاملات وإقامة الشعائر الدينية ، وعدم الخضوع للنظم القضائية والمالية السائدة في الولايات العثمانية . ومع وجود هذه الامتيازات فانه في أواخر القرن الثامن عشر كان الأمراء المماليك يسيئون معاملة التجار الأجانب مما دعا الى رحيل معظمهم ، حتى أنه لم يبق من الفرنسيين في مصر حين مجيء الحملة الفرنسية إلا نحو ستين شخصا .

وكان في القاهرة ميناء نهران : مصر القديمة ، للبضائع الآتية من الصعيد والتي يتكون معظمها من الحاصلات المصرية ومنتجات آسيا وأفريقيا ، وبولااق للبضائع الآتية من الوجهة البحرية ومن الموانئ الأوروبية .

الموانئ المصرية :

كانت الملاحة البحرية في هذا في العهد شرعية وكانت أهم الموانئ المصرية التي تصلح لرسو السفن الكبيرة هي الإسكندرية . ولكن بانسداد خليج الاسكندرية (ترعة الاسكندرية) ، التي كانت تصلها بالنيل ، أصبحت المواصلات بينها وبين القاهرة صعبة : فكانت البضائع تنقل إما بواسطة

(١) كانت هناك في هذا الوقت ميناء جنوبي القصير تسمى ”عذاب“ .

القوافل عبر مديرية البحيرة إلى النيل، وإما بالمراكب الصغيرة إلى رشيد ودمياط ومنها عن طريق النيل إلى القاهرة . وكان لرشيد ودمياط أهمية خاصة في هذا الوقت ، إلا أنهما لم تكونا تصلحان لرسو السفن الكبيرة لقلة عمق الماء فيهما ولتعرضهما للعواصف .

وكانت القصير أهم موانئ البحر الأحمر . أما السويس فقد قلت أهميتها للدرجة كبيرة حتى لم يزد عدد سكانها على مائتي نسمة في أواخر القرن الثامن عشر .

وكان لمصر علاقات تجارية مع أوروبا ، وبخاصة فرنسا ، ومع تركيا وفلسطين والحجاز واليمن والهند والسودان والحبشة وبلاد أواسط إفريقيا وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش . وقد كانت الصادرات والواردات ، كما رأينا ، تنقل إما بطريق القوافل أو بالمراكب الشراعية . وكان النقل الخارجى في هذا العهد بطيئا جدا حتى أن الرحلة بين مرسيليا والإسكندرية كانت تستغرق أكثر من شهر .

وكانت الضرائب تحصل على الصادرات والواردات . والضرائب الجمركية تجمع بطريقة الالتزام . وتوجد الجمارك في الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبولاق ومصر القديمة والقصير وإسنا وأسيوط .

ثالثا — آثار الحكم العثمانى

كانت الفوضى أهم ما يميز عهد الحكم العثمانى : وقد أدى ضعف الحكومة إلى إهمال المشروعات العامة ، وبخاصة مشروعات الرى ، فقل الإنتاج الزراعى وامتد الركود الاقتصادى الى الصناعة والتجارة .

وقد كان من نتيجة قلة الإنتاج أن قل عدد السكان إلى ما يقرب من مليونين ونصف مليون في أواخر القرن الثامن عشر . وكان من هؤلاء عدد لا يزيد على عشرة آلاف من الممالك يعيشون عيشة الترف ويستغلون بقية السكان الذين يعيشون معيشة الكفاف .

وبالفتح العثمانى بقيت مصر في مكانها جامدة على حين كانت الدنيا تخطو إلى الأمام خطوات جريئة . وبانفصال مصر عن العالم الأوروبى حرمت من تتبع التطور العظيم الذى كان يمر به هذا العالم : فانه في الوقت الذى شاعت فيه حرية الزراعة في أوروبا ، بظهور الملكية الفردية للأراضى ، والذى انحلت فيه نظم الطوائف ، كانت مصر لا تزال تعيش ، كما كانت تعيش في أوائل القرن السادس عشر ، يسود إنتاجها الزراعى نظام الالتزام ، وتسود الصناعة فيها بقية من نظام الطوائف . وحتى هذه النظم لم تنق على ما كانت عليه في الماضى بل أصابها الانحلال فصار الأمر فوضى .

ومن هذا يمكننا أن نقول إنه كان من نتائج الحكم العثماني في مصر ، من أوائل القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر ، أن قل الإنتاج في مصر لدرجة عظيمة . وإن توزيع الدخل الأهلي ، على قلته ، كان توزيعا غير عادل إذ كان يستأثر بمعظمه فئة قليلة من الحكام ومن إليهم ، ولا يبقون لمعظم السكان غير ما يكفي لأمس الضروريات . وإن مصير بقية حوالى ثلثمائة سنة مقطوعة الصلة بأوربا التي كانت في هذا الوقت تتطور تطورا سريعا في نواحي النشاط الاقتصادي والعلمي ، فخرم ذلك المصريين من تتبع هذا التطور والنسج على منواله .

وإن أبرز ما أدى إلى هذه النتائج السيئة هو ضعف الإدارة المركزية . وقد قلنا إن للحكومة دورا عظيما في حالة البلد الاقتصادية ونعني بهذا الدور رسم السياسة المائية وتنفيذها . وعجزها عن القيام بدورها هذا يؤدي إلى ركود الإنتاج الزراعي ، ثم الصناعي والتجاري ، وسيادة الفقر والفوضى . وإذا علمنا أن عمل الحكومة الأول هو حماية الشعب وتحسين حالته ، أمكننا أن نقول إن الشعب المصري طول هذا الوقت كانت تنقصه الحكومة : إذ كان الحكم ، في هذا العهد لا يفكرون في الشعب وإنما كانوا يسعون بكل سبيل لحماية أنفسهم ، وتحسين حالتهم ، أما مصلحة الشعب التي هي علة وجود الحكومة ، فلم يكن لها في نظرهم حساب .

الملخص

مصر عند نهاية القرن الثامن عشر

نظام الحكم العثماني

الإدارة المركزية : عند بداية الحكم العثماني (١٥١٧) كانت سلطة الحكم موزعة بين :

(١) الوالى : مهمته تنفيذ أوامر السلطان وجمع الجزية وقيادة الجيوش في الحرب .

(٢) الديوان : مكوّن من ضباط الحامية التركية . له حق رفض قرارات الوالى وعزله وله سلطة تعيين حكام الأقاليم .

الإدارة المحلية : البلاد مقسمة ١٦ اقليما (مديرية) يحكم كل اقليم من الأقاليم الكبيرة سنجق (مدير) يساعده كاشف (وكيل مديرية) أو أكثر . يحكم كلا من الأقاليم الصغيرة كاشف . لكل قرية شيخ يعينه السنجق أو الكاشف . السناجق والكشاف من الأمراء المماليك يعينهم الديوان .

نظام الحكم العثماني في أواخر القرن الثامن عشر :

السلطة كلها في أيدي الأمراء المماليك نتيجة لضعف الولاة وضعف الديوان .

شيخ البلد (زعيم الأمراء المماليك) هو صاحب السلطة الفعلية في البلاد .

على بك الكبير : استقلال شيخ البلد (على بك الكبير) بمصر (١٧٦٩) . طرد الوالي . فتح الحجاز واليمن والشام . خيانة أبي الذهب بتخريض تركيا وهزيمة على بك الكبير . عودة البلاد ولاية تركية . موت أبي الذهب . اقتسام ابراهيم بك ومراد بك مشيخة البلد .

ثانياً — الحالة الاقتصادية

اضمحلال الزراعة والصناعة والتجارة نتيجة لارتباك أحوال الحكومة .

١ — الزراعة

تتوقف الزراعة في مصر على السياسة المائية ، وعلى طرق الاستغلال الزراعي .

السياسة المائية : أجمعت نتيجة لضعف الحكومة . قلة مساحة الأراضي الزراعية ، قلة الانتاج الزراعي .

استغلال الأراضي الزراعية : جميع الأراضي ملك السلطان تفرض عليها الضرائب فيما عدا أراضي الوقف الخيري ، أراضي الوقف الخيري يستغلها نظارها من العلماء .

توزع الأراضي على الملتزمين نظير ثمن الالتزام . يوزع الملتزمون الأراضي على الفلاحين نظير دفع الضرائب المفروضة عليها . يورث الملتزمون حق الالتزام ويورث الفلاحون حق استثمار الأرض لورثتهم . أراضي الفلاح تعود للملتزم بتوقفه عن دفع الضريبة . أراضي الملتزم تعود للحكومة بتوقفه عن دفع ثمن الالتزام . ملكية الأراضي المطلقة من حق الحكومة وحدها .

نظام الالتزام : هو نظام لتحصيل الضرائب . تقسيم الأراضي الى دوائر التزام . الملتزم يدفع ضرائب دائرة الالتزام سنة واحدة مقدما ويترك له الحق في تحصيل الضرائب . للملتزم حق استغلال خمس أراضي دائرة الالتزام " أراضي الوسية " دون دفع الضرائب عليها .

ادارة دوائر الالتزام : حلول الملتزم محل الحكومة في الادارة المحلية وحفظ الامن . حق الملتزم في تعيين من يعاونه من الموظفين .

المحصولات الزراعية : الرى بالحياض . معظم المحصولات شتوية . أهمها : القمح والشعير والفلول والعدس والبرسيم والعصفور والكتان والبصل والخس .

٢ — الصناعة

الصناعة يدوية . الصناعة قبل العهد العثماني متقدمة لشيوع نظام الطوائف .

نظام الطوائف : الغرض من النظام الدفاع عن المصالح المشتركة لأصحاب الحرفة الواحدة .

صاحب الحرفة (المعلم) يجب أن يقضى مدة تمرين بلا أجر (صبي) ومدة أخرى بأجر (عريف) ثم يؤدي امتحانا يسمح له بعده بمزاولة الحرفة لحسابه الخاص . ينتخب المعلمون أحدهم رئيسا "شيخ طائفة" . فائدة النظام طول مدة التمرين ومراقبة أفراد الحرفة .

انحلال نظام الطوائف : في العهد العثماني انحل نظام الطوائف نتيجة لما يلي :

(١) تدخل الحكومة : تحويلها نظام الطوائف إلى نظام التزام يجمع الضرائب على الصناعة .

(٢) بيع الحكومة وظائف مشايخ الطوائف .

(٣) تكوين طوائف للحرف الوضيعة .

(٤) ارهاق الصناع بالضرائب .

اضمحلال الصناعة : اضمحلت الصناعة في أواخر القرن الثامن عشر للأسباب الآتية :

(١) انحلال نظام الطوائف .

(٢) ترحيل مهرة الصناع إلى الآستانة في بداية الفتح العثماني .

(٣) ضعف الحكومة .

(٤) تأخر الصناعات الحربية وصناعات الكماليات لفقدان البلاد استقلالها .

(٥) تأخر التجارة نتيجة لكشف طريق رأس الرجا الصالح .

أهم الصناعات : بقيت في هذا العهد صناعات أهمها : الطحن ، التفريخ ، السكر ، الغزل والنسيج ، الدباغة وصناعة الجلود ، ضرب الطوب ، صناعة الجبس والمصيص ، الحدادة والنجارة والخراطة ، بناء السفن ، البارود والأسلحة ، النحاس وتبييضه ، الصباغة .

٣ — التجارة

قبل العهد العثماني : مصر على طريق التجارة بين الشرق والغرب . تجارة المرور أهم موارد الدخل . أهم الأمم التجارية مصر والمداين الايطالية .

المنافسة التجارية : حسد الشعوب الأخرى المصريين والبنادقة . محاولة كشف طرق أخرى إلى الشرق . كشف أمريكا (١٤٩٢) . كشف طريق رأس الرجا الصالح (١٤٩٨) .

التجارة المصرية في أواخر القرن الثامن عشر :

١ — التجارة الداخلية : المبادلات قليلة . السلع تتبادل في الموالد وأسواق القرى وأسواق المدن . المبادلات معرضة للفوضى لاختلال نظام النقد والمقاييس والموازن .

٢ — التجارة الخارجية : تأخرت نتيجة لقلّة الإنتاج ، ولتأخر طرق المواصلات ولتحول طريق التجارة إلى طريق رأس الرجا الصالح ، ولتأخر التجارة الداخلية .

المواصلات : الطرق غير ممهدة تمهيدا كفا ، معظم الترع غير صالحة للإسالة ، أهم طرق المواصلات نهر النيل وطرق القوافل .

طرق القوافل : أهمها .

- (١) الطريق من دارفور إلى أسبوط { تحمل من السودان العبيد والعاج والصمغ وريش
(ب) » » سنار » إسنا { النعام ، تعود محملة بالمنسوجات والأسلحة والزجاج .
(ج) » » القصير » قنا : طريق البضائع الآتية من آسيا .
(د) » » بين مصر وبلاد المغرب .

أهم الموانئ المصرية : الإسكندرية ورشيد ودمياط والقصير والسويس . القاهرة أهم مركز للتجارة الداخلية .

أهم الصادرات : الحاصلات المصرية (الغلال والمنسوجات) والبضائع المستوردة من الخارج (الصمغ والبن والشمع والشيلاان والزجاج والروائح) .

أهم الواردات : الحرير واللاجواخ والأسلحة والزجاج والورق من أوربا ، والتبغ والصابون والزيت من آسيا ، والصمغ والريش والتمر الهندي والجلود والكحل من إفريقية .

آثار الحكم العثماني

أهم ما يميز الحكم العثماني ضعف الحكومة لفساد نظام الحكم ونتائج ذلك :

- (١) قلة الإنتاج وبخاصة الإنتاج الزراعي لإهمال مشروعات الري .
(٢) قلة عدد السكان نتيجة لقلّة الإنتاج .
(٣) سوء توزيع دخل البلاد باستيلاء الأمراء المماليك والعثمانيين على معظمه .
(٤) تأخر مصر الاقتصادية وانقطاع صلتها بأوروبا ، في وقت كانت فيه أوروبا تمر بتطورات عظيمة وبخاصة في الناحية الاقتصادية .

الفصل الثانى

الحملة الفرنسية

(١٧٩٨ — ١٨٠١)

أولا — أغراض الحملة ومجمل حوادثها

فى سنة ١٧٨٩ قامت فى فرنسا ثورة عظيمة من أسبابها : استبداد الملوك بالسلطة وتمتع الأشراف والنبلاء ورجال الدين بكثير من الامتيازات كالإعفاء من الضرائب ، على حين كان الفلاحون ، وغيرهم من أفراد الطبقة الدنيا ، مرهقين بما يدفعونه من الإتاوات والرسوم .

وقد كان من نتائج هذه الثورة أنى تغير الحكم الملكى الفرنسى إلى نظام جمهورى يقوم على مبادئ الحرية والاخاء والمساواة ، التى كانت شعار الثورة . وقد ابتدأت دول أوربا تقاوم النظام الجمهورى الجديد ، فاشتبكت مع فرنسا فى عدة حروب ظهر أثناءها قائد عظيم هو " ناپليون بوناپرت Napoleon Bonaparte " . غير أنه لم يكن من السهل على فرنسا الانتصار على إنجلترا لتفوق أسطولها على الأسطول الفرنسى ، فأراد ناپليون أن يضعف قوة الإنجليز بقطع الصلة بينهم وبين الهند ، أكبر مستعمراتهم ، ومن ثم فكر فى الاستيلاء على مصر التى تقع على أقصر طريق برى بين الشرق والغرب .

كانت أغراض الحملة تتلخص إذن فى الرغبة فى الانتصار على إنجلترا بقطع الطريق بينها وبين الهند ، هذا فضلا عن جعل مصر مستعمرة فرنسية ، لتعوض بها فرنسا ما فقدته من المستعمرات ، ككندا والهند ، أثناء حروبها الطويلة فى القرن الثامن عشر .

وقد أغرى موقع مصر الجغرافى الممتاز الفرنسين بالاستيلاء عليها ، إذ قد يكون من الممكن وصل البحرين ، المتوسط والأحمر ، بقناة تعيد طريق التجارة بين الشرق والغرب إلى مصر ، مما يعود على فرنسا بأرباح طائلة من الضرائب المفروضة على البضائع المارة فى هذا الطريق الجديد القصير . وبذلك تنافس فرنسا إنجلترا التى كانت تكاد تحتكر التجارة بين أوربا وآسيا عن طريق رأس الرجاء الصالح .

وقد كانت الجالية الفرنسية في مصر ، ومعظم أفرادها من التجار ، لا تفتقر عن الشكوى لحكومة بلادها من سوء معاملة الأمراء المماليك ، واستبدادهم بالفرنسيين وارهاقهم بالضرائب ، مما حدا بناپليون أن يقول إنه إنما يقوم بالحملة للانتصار للرعايا الفرنسيين والاقتصاص من المماليك .

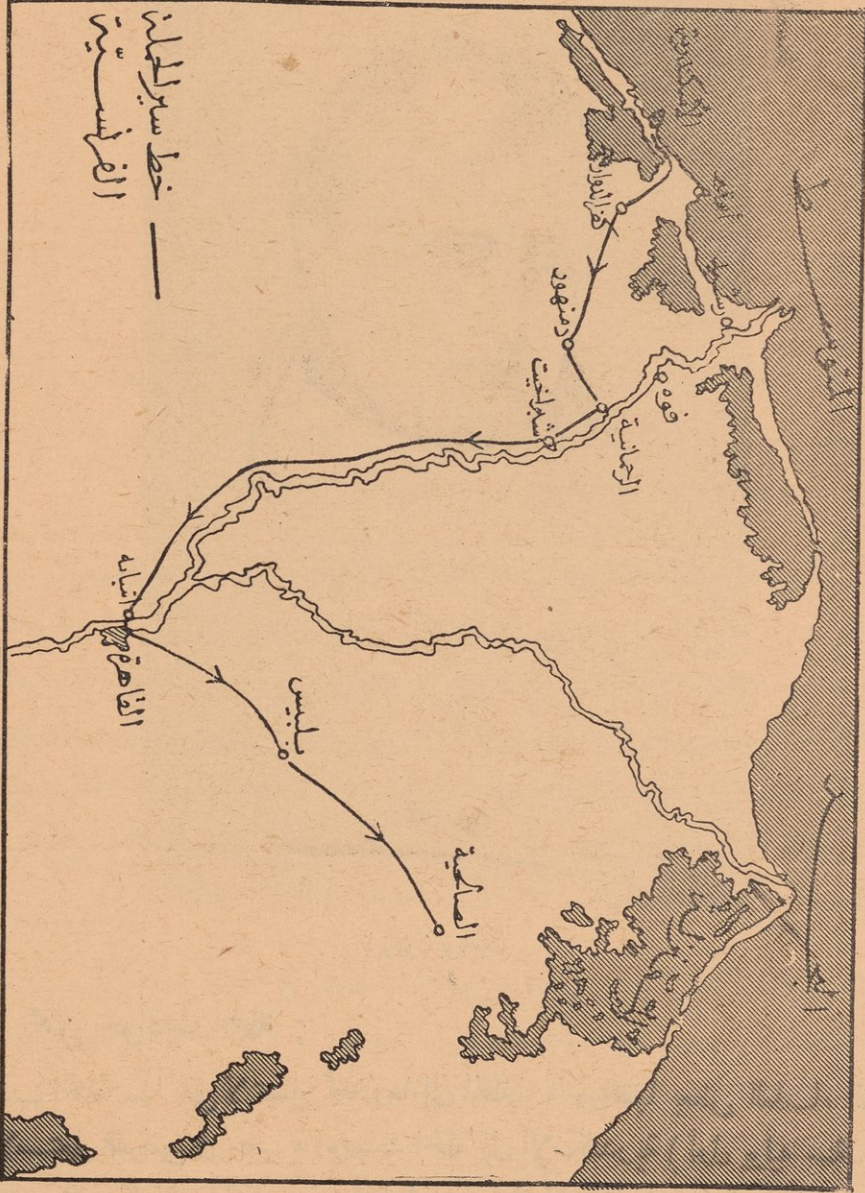


ناپوليون بوناپرت

مجل حوادث الحملة :

أعدت الحملة سرا حتى لا تصل أخبارها إلى إنجلترا ، ورافقها بعض العلماء الفرنسيين لتنظيم الاستعمار الفرنسي في مصر ، ووصلت الحملة إلى الإسكندرية (أول يولييه سنة ١٧٩٨) واحتلتها بسهولة ، وأرسل ناپليون بعض مراكب أسطوله لاحتلال رشيد والسير منها إلى القاهرة عن طريق النيل ، وسار هو بجيشه ، عبر مديرية البحيرة ، والتقى الجيش مع الحملة النيلية عند الرحمانية فسارا معا إلى شبراخيت .

ولما علمت الحكومة المصرية خبر احتلال الفرنسيين الإسكندرية قرر الوالى التركى وزعما المماليك ، مراد بك وإبراهيم بك ، أن يسير مراد بك إلى الاسكندرية ، وأن يبقى إبراهيم بك



في القاهرة للدفاع عنها إذا لزم الأمر، وقد التقي مراد بك بالفرنسيين في شبراخيت فهزموه فتهقروا إلى إناباه، وهناك هزموه مرة أخرى وسحقوا قوة المماليك .

واجتمع العلماء والأعيان المصريون في الأزهر ، وأرسلوا وفدا منهم لنابليون فأمنهم على حياتهم وأموالهم ، ودخل الفرنسيون القاهرة ، وفر مراد بك إلى الصعيد ، وإبراهيم بك إلى الشرقية واستمر نابليون يطاردهم ففر إبراهيم بك إلى الشام وبقى مراد بك في الصعيد .

ضعف مركز الحملة في مصر :

أرسلت إنجلترا ، وراء أسطول الحملة الفرنسية ، أسطولا بقيادة نلسن (Nelson) أمير البحر الانجليزي ، ودارت بين الأسطولين ، الانجليزي والفرنسي موقعة ” أبو قير ” البحرية بقرب الاسكندرية ، وفيها تحطم الأسطول الفرنسي ، وفقدت الحملة وسيلة اتصالها بفرنسا ، وبذلك أصبحت عاجزة عن تحقيق معظم أغراضها .

وبقطع صلة مصر بفرنسا كان على نابليون أن يفكر في طريقة يكفى بها حاجة جيشه من الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية ، فاستعان بعلماء الحملة على إقامة عدد من المصانع لهذا الغرض . كما أن حصار الأسطول الانجليزي الشواطئ المصرية ، بعد موقعة أبو قير ، أدى الى انقطاع تجارة الصادرات والواردات ، فكان على الجيش أن يكفى حاجاته من المنتجات المحلية . ولما لم يكن للجيش الفرنسي مورد إيراد خاص فقد تغالى الفرنسيون في فرض الضرائب ، وفي جبايتها ، مما دعا إلى تدمير الأهالي . وقد أدى إلى زيادة التدمير ارتفاع أسعار الحاجيات ارتفاعا فاحشا نتيجة لقطع العلاقات التجارية الخارجية .

وزاد في فداحة عبء الضرائب أن الأمراء المماليك وأتباعهم فروا من البلاد ، حاملين معظم النقود المتداولة ، لأنهم كانوا أحسن الطبقات الاجتماعية حالا من الوجهة المادية . ولقلة النقود المتداولة كانت الحكومة تجبي الضرائب محصولات زراعية بالأسعار التي تحددها ، وكثيرا ما كانت تبغى دافعي الضرائب في تحديد اثمان المحصولات .

وقد أراد نابليون ، بعد موقعة أبو قير ، أن يستميل المصريين ، ويساعد على اطمئنانهم للفرنسيين ، الذين فكروا في استيطان مصر ، ولكنه فشل في هذا وقام الشعب بثورة ضده في أكتوبر سنة ١٧٩٨

كان المصريون يتذمرون من حكومة المماليك ، وقد وعد نابليون أن يحو أسباب التدمير ولكنه لم يقدر على الوفاء بوعده ، إذ زادت الضرائب المفروضة على الأهالي ، وأنشئت ضرائب جديدة على العقود والمواثيق والعقارات المبنية وغيرها ، وقتل كثير من زعماء المصريين ظلما ، بحجة اتصالهم بالأمراء المماليك . هذا فضلا عن عدم مراعاة عواطف الشعب ، إذ أباح

الفرنسيون المسكرات ، وهدموا بعض المساجد لتوسيع شوارع القاهرة ، لتسهيل انتقال الجيش . وكان من هذا أن اندلع هيب الثورة ، فاضطر نابليون أن يخمدها بالقوة . وبذلك ابتداء المصريين يتبنون نوايا الفرنسيين الحقيقية ، ويتنهزون الفرصة للخلاص من حكمهم .

ولم يفرغ نابليون من هذه المقاومة الداخلية ، حتى صار عليه أن يستعد لمقاومة خارجية : فقد نجحت إنجلترا في أن تثير تركيا ضد نابليون ، فأعلن الباب العالي الحرب على فرنسا وأعد جيشين : أحدهما برى يسير إلى مصر عن طريق الشام ، والثاني بحرى يقصد الشواطئ المصرية .

سار نابليون بجيش إلى الشام ، لمقاومة الجيش التركى ، ولكنه لم يستطع التقدم عند عكا فرجع بجيشه إلى مصر . وعند وصوله جمع جنوده وسار لمقاومة الجيش التركى — الذى أتى بطريق البحر — وهزمه عند أبو قير (موقعة أبو قير البرية يولييه ١٧٩٩) .

وتأكد نابليون أنه فشل في تحقيق الاغراض التى من أجلها جاء بالحملة إلى مصر فعاد سرا تاركا جنوده ، الذين قل عددهم بموت الكثيرين منهم في الحروب والثورات ونتيجة للأمراض ، وساءت حالة الباقين إذ بدأ المصريون يهاجرون بمعاداتهم ، وإذا كان الإنجليز والأتراك على استعداد لمهاجمتهم ، وهم مع ذلك مقطوعو الصلة ببلادهم بعد تخطيط أسطولهم في موقعة أبو قير البحرية .

وتولى أمر الحملة بعد نابليون القائد "كليب" (Kléber) الذى أراد أن يرحل عن مصر ، إذ اعتقد نهائيا بفشل الحملة ، فاتفق مع العثمانيين على أن تجلو الحملة عن مصر بمعاداتها وأسلحتها ، على نفقة تركيا ، وقبل أن تصل شروط هذا الاتفاق إلى الحكومة الإنجليزية كانت قد وصلت أخبارا عن سوء حالة الحملة فأصدرت أمرها ألا يسمح للفرنسيين بالجلء ألا إذا سلموا أنفسهم كاسرى حرب ، فلم يقبل كليب وفضل البقاء في مصر ، ولكنه قتل بعد ذلك بقليل (يونيه ١٨٠٠) .

ولما قتل كليب تولى أمر الحملة بعده القائد "مينو" (Menou) وأخذ يتجيب الى الأهالى وأراد أن يبقى هو وجنوده في مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها . ولكن الإنجليز اتفقوا مع العثمانيين على أن يشتركوا معهم فعليا في إخراج الحملة . ونزلت في أرض مصر الجيوش الإنجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها فوافقت على مغادرة البلاد بأسلحتها على سفن انجليزية . وتم رحيل الحملة (سبتمبر ١٨٠١) بعد أن بقيت بمصر حوالى ثلاث سنوات .

نظام الحكم الفرنسى في مصر :

استعان الفرنسيون بالمصريين في الأعمال الحكومية ، وبهذا ابتداء المصريون يشتركون في حكم بلادهم ، بعد أن كانت وظائف الحكم وقفا على الأتراك والأمراء المماليك .

وقد حل ناپليون محل الوالى وشيخ البلد ، وأصبح صاحب الكلمة العليا فى البلاد . وحل محل الديوان ديوان جديد يسمى " الديوان الوطنى " وهو مؤلف من تسعة أعضاء من الأعيان والعلماء المصريين . وكان الديوان يجتمع كل يوم ، ويؤخذ رأيه فى كثير من الشئون ولكن رأيه لم يكن واجب التنفيذ وإن كان ناپليون يوافق على معظم قراراته . وحل محل الأمراء الممالك فى الإدارة المحلية الحكام العسكريون الفرنسيون ، وكان يعاون كل حاكم عسكرى ديوان إقليمي يشبه الديوان الوطنى فى عمله وطريقة تكوينه .

أثر الحملة الفرنسية فى مركز مصر الدولى :

كانت مصر ، قبل وصول الحملة الفرنسية ، بعيدة عن أنظار الدول ، لا يعرف عنها إلا أنها إحدى الولايات العثمانية . فلما احتلها الفرنسيون تنبّهت الدول إلى ما يمكن أن تجنيه كل منها إذا احتلت مصر ، وذلك نظرا لما لها من الميزات السياسية والاقتصادية : إذ أنها على طريق المستعمرات الانجليزية ، وعلى أقصر طريق للتجارة بين الشرق والغرب .

وقد تبينت انجلترا الدافع الذى حدا بفرنسا إلى أن ترسل هذه الحملة ، فتأكدت أن أية قوة تحتل مصر يمكن أن تهدد طريق المواصلات بينها وبين مستعمراتها . ومن ذلك الحين أخذ الانجليز يعملون على تقليل النفوذ الفرنسى ، كما أخذوا يعملون على زيادة نفوذهم فى مصر .

وبالرغم من قصر مدة الحملة فإن فرنسا كانت أولى الدول التى اتصلت بمصر ، وكان من ذلك أن بقيت متصلة بها من الوجهة العلمية والاقتصادية مدة طويلة ، فنقلت مصر عنها كثيرا من النظم الادارية والسياسية والقانونية والاقتصادية .

أهم الحوادث التى انتهت بولاية محمد على :

بعد خروج الفرنسيين ، أصبحت مصر ميدانا لتنافس الممالك والأتراك والانجليز . أما الممالك فقد أرادوا أن يستعيدوا نفوذهم القديم ؛ ولكن طول كفاحهم مع الفرنسيين ، أثناء وجودهم بالبلاد ، أضعفهم ، كما أضعفهم انقسامهم أحزابا : حزب بزعامة الألفى يريد الاستعانة بالانجليز ، وحزب بزعامة البرديسى يريد الاعتماد على الفرنسيين فى استرداد نفوذ الأمراء الممالك . أما الأتراك فقد أرادوا أن ينفردوا بحكم البلاد ، بعد استردادها من الفرنسيين ، وأن يقضوا على نفوذ الممالك خشية أن تعود اليهم السلطة التى كانت لهم قبل الحملة الفرنسية . ولكن الجيش العثمانى كان ينقصه النظام ، كما كان ينقصه المال اللازم لدفع رواتب الجنود ، أما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين فى طرد الفرنسيين ، لما ظهر لهم من أهمية مصر لمواصلاتهم إلى الشرق . ولذلك أخذوا يماطلون فى الجلاء ، كما أخذوا يساعدون الممالك فى كفاحهم ضد الأتراك . ولكنهم لم يستمروا طويلا بالبلاد ، بل غادروها (١٨٠٣) بعد أن تم عقد الصلح بين فرنسا وانجلترا (فى سنة ١٨٠٢) .

هذه القوات الثلاث المختلفة الاغراض أخذت تتنافس على الانفراد بالسلطة . ولكن كان من آثار الحملة الفرنسية أنها أثارت قوة الشعب المصرى وأيقظتها . وكان من ذلك أن أصبح لهذه القوة الجديدة شأن فى اختيار من يتولى سلطة الحكم .

وقد تنبه رجل ذكى الى هذه القوة الجديدة وتنبا بمستقبلها ، فتجب اليها واعتمد عليها فى الوصول الى حكم البلاد . هذا الرجل هو ” محمد على “ .

ثانيا — الآثار الاقتصادية للحملة الفرنسية

كانت البلاد طول مدة الحملة فى حالة حروب وثورات داخلية ، مما أدى الى سوء الحالة الاقتصادية . ومع ذلك فقد كان للحملة أثر قوى فى تغيير النظم الاقتصادية فى عهد محمد على ، إذ أنه استعان بدراسات علماء الحملة ، التى كانت أساسا لسياسة مستشاريه من الفرنسيين ، فى تغيير أساليب الرى والزراعة والصناعة والتجارة .

بعض مشروعات الحملة :

رافق الحملة ، فى حضورها الى مصر كثير من العلماء الفرنسيين ، كان الغرض الأول من مجيئهم تنظيم الاستعمار الفرنسى للبلاد . وقد كَوَّن نابليون (أغسطس سنة ١٨٩٨) من هؤلاء العلماء جمعية سميت ” المجمع العلمى المصرى “ (L’Institut Egyptien) . ويتكون من ٤٨ علما . وقد قسم المجمع أربعة أقسام : قسم للرياضيات ، وقسم للأدب والفنون ، وقسم للطبيعات ، وقسم للاقتصاد السياسى . ويتألف كل قسم من اثنى عشر عضوا ، ويبحث أعضاؤه فيما تخصصوا له من الشؤون ويجتمع أعضاء المجلس جميعهم اجتماعا عاما مرتين فى الشهر .

وكان يطرح على المجمع بين آن وآخر أسئلة يطلب منه الإجابة عنها^(١) . ومن أمثلة هذه الأسئلة : ” كيف يدبر الوقود اللازم لأفران الجيش ؟ “ و ” هل توجد فى مصر مواد أولية لصنع البارود ؟ “ . و ” ما الإصلاحات التى يمكن إدخالها على التشريع المصرى والتى يمكن الأهالى قبولها ؟ “ و ” ما الوسائل التى يجب اتخاذها لأكثار من زراعة العنب فى مصر “ . و ” كيفية احضار الخشب من بلاد الحبشة لتجديد سفن الأسطول “ .

ويرى من نوع الأسئلة ، التى كان يطلب من المجمع الإجابة عنها ، أن الغرض الأول من تأليفه سياسى واقتصادى ، وهو المعاونة على تنظيم استعمار البلاد . الا أن المجمع أثناء قيامه بمهمته السياسية والاقتصادية ، أهدى لكثير من النتائج العلمية ، التى منها كشف كثير من الآثار ودراستها ، وتحليل عادات المصريين وتدوين جزء من تاريخهم . وقد جمعت دراسات أعضاء المجمع فى كتاب كبير يسمى ” وصف مصر “ ويعتبر هذا الكتاب أهم مرجع فى تاريخ مصر أثناء الحملة وفى المدة التى سبقتها ، كما يعتبر مرجعا للسياسة التى رسمتها الحملة لشئون الزراعة والصناعة والتجارة .

(١) عبد الرحمن الرافعى بك : تاريخ الحركة القومية .

وبعد أن جلت الحملة عن مصر ، بنحو أربع سنوات ، تولى محمد علي حكم البلاد وقام بنهضة اقتصادية عظيمة ، يصح اعتبارها ثورة اقتصادية ، إذ قضى على النظم العتيقة السائدة حتى بداية حكمه ، ونظم مرافق البلاد تنظيما جديدا . وكان في كل هذا يهتدى ، بوساطة معاونيه من الفرنسيين ، بدراسات المجمع العلمي التي تعتبر فريدة في بابها ، في تاريخ مصر القديم والحديث .

المشروعات الزراعية :

درس علماء الحملة نظام الري في مصر ، وقرروا أنه نظام فاسد ، ووضعوا مشروعات لتنظيمه ولكن هذه المشروعات لم يمكن تحقيقها في هذا الوقت ، إذ كان ينقص البلاد ، طول مدة الاحتلال الفرنسي ، الأموال اللازمة للإصلاحات المختلفة ، على وجه العموم ، والإصلاحات الزراعية بصفة خاصة . وقام العلماء بأبحاث في شؤون الزراعة كانت أساسا للسياسة الزراعية في عهد محمد علي ، ومن ذلك أنهم رسموا خريطة مفصلة لمصر مبينا عليها النيل والترع ، كما قاموا بأبحاث في النباتات المصرية ومياه النيل وطبقات الأرض .

مشروع الغاء نظام الالتزام :

بعد انقطاع صلة الحملة بفرنسا (موقعة أبو قير البحرية) أصبح الفرنسيون يعولون على موارد البلاد لسد حاجة الجيش . وفكر يوسيلج (Poussielgue) عضو المجمع ومدير الشؤون المالية للحملة ، في عدة طرق لزيادة الإيرادات . ومن هذه الطرق إنشاء إدارة لتسجيل عقود الالتزام . وقد طلب من الملتزمين أن يقدموا مستندات التزامهم لتسجيلها ودفع رسم عن التسجيل ، فان لم تقدم في مدة ثلاثين يوما ضوعف رسم التسجيل ، فان لم تقدم في مدة ثلاثين يوما أخرى صودر حق الالتزام لصالح حكومة الجمهورية (حكومة نابليون) . وكان الغرض من هذا مصادرة كثير من دوائر الالتزام التي يعجز ملتزموها عن تقديم عقود التزامهم ، كما صودرت دوائر التزام الأمراء المماليك ، وبذلك يقوم الفرنسيون مباشرة بتحصيل الضرائب ويستولون على نصيب الملتزم منها . ولما عرض الأمر على الديوان الوطني لم يوافق عليه وأخذ نابليون برأى الديوان ، وقدر لنظام الالتزام أن يبقى فترة أخرى من الزمن .

المشروعات الصناعية :

أما من حيث الصناعة فقد اضطرت الحملة إلى التفكير في إقامة بعض المصانع لكفاية حاجات الجيش الفرنسي . ومن المنشآت الصناعية في هذا العهد : إصلاح دار الترسانة ، التي كان قد أنشأها مراد بك في الجيزة لصنع المدافع والسفن والآلات الحربية ، وإنشاء مصنع للبارود في الروضة ، ومصانع للبخاخ والقبعات والبيرة ودبغ الجلود والتجارة . كما أن الفرنسيين

استعملوا الهواء كقوة محركة فأنشأوا طواحين الهواء في باب الحديد وفي جزيرة الروضة. وقد كانت الأبحاث الخاصة بالصناعة والمشروعات الصناعية تعرض على المجمع العلمي لدراستها واقتراح ما يتبع لتنفيذها .

غير أنه يجب أن نشير إلى أنه لم يكن من سياسة الحملة الفرنسية التفكير في إنهاء الصناعة في مصر ، إذ أن الفرنسيين كانوا يريدون استغلال موارد الثروة الزراعية ، دون التفكير في توجيه البلد وجهة صناعية ، وذلك حتى تبقى السوق المصرية منفذا للمصنوعات الفرنسية ، بعد انتهاء حصار الأسطول الانجليزي .

بهذا يمكن أن نفسر حرص الفرنسيين على حفظ أسرار الصناعة ، والاحتباس من انتقالها إلى المصريين ، إذ أنه مع قيام المصانع الكبيرة فإنه لم يسمح للمصريين بالعمل فيها ، وعلى هذا لم تتح لهم الفرصة لمعرفة نظمها ودراسة أساليبها الحديثة .

مشروع قناة السويس :

كان وقوع مصر على طريق التجارة بين الشرق والغرب ، وبين البحرين الأحمر والمتوسط ، داعياً إلى التفكير في وصل هذين البحرين لتسهيل انتقال البضائع بينهما ، إذ أن النقل المائي أسهل وأرخص من النقل البري .

وفي زمن الفراعنة اتصل البحرين عن طريق نهر النيل : إذ حفرت ترعة تخرج من النهر ، ثم تسير فتخترق البحيرات المرة ، وتصب في البحر الأحمر . وفي بداية الحكم الإسلامي أنشأ عمرو بن العاص ترعة تبدأ من مصر القديمة ، وتتبع آثار ترعة الفراعنة القديمة ، وتصل النيل بالبحر الأحمر ، وذلك لتسهيل اتصال مصر ببلاد العرب .

وفي عهد الحملة الفرنسية فكر المهندس (Le Père) لويير أحد أعضاء المجمع العلمي ، في وصل البحرين رأساً ، بقناة تخترق برزخ السويس ، ولكنه اعتقد خطأ أن سطح البحر الأحمر يعلو عن سطح البحر المتوسط بنحو تسعة أمتار ، وكان من هذا أن فكر في وصل البحرين عن طريق نهر النيل فوضع التصميم التالي : وهو أن تحفر ترعة من السويس إلى البحيرات المرة ، ثم يعاد حفر خليج أمير المؤمنين إلى الزقازيق حيث يلتقي ببحر مويس ، ومن بحر مويس إلى فرع دمياط ، ثم إلى فرع رشيد ، ومن فرع رشيد إلى الإسكندرية عن طريق ترعة الإسكندرية .

وكان الغرض من التفكير في وصل البحرين إعادة طريق التجارة بين الشرق والغرب إلى مصر التي كانت المكان الطبيعي له قبل كشف طريق الرجاء الصالح . ولم تسمح المدة القصيرة ، التي قضتها الحملة في مصر ، بتحقيق أحد مشروعي لويير ، ولكن دراسة وصل البحرين أمكن الاستفادة منها فيما بعد حينما أريد تنفيذ المشروع .

الملخص

الحملة الفرنسية ١٧٩٨ — ١٨٠١

أولا — أغراض الحملة ومجمل حوادثها

أغراض الحملة :

- (١) جعل مصر مستعمرة فرنسية .
- (٢) الرغبة في الانتصار على إنجلترا بقطع الطريق بينها وبين الهند .
- (٣) توصيل البحرين المتوسط والأحمر وإعادة طريق التجارة إلى مصر .
- (٤) الانتقام من المماليك لسوء معاملتهم التجار الفرنسيين .

حوادث الحملة :

وصول الحملة إلى الإسكندرية في صيف ١٧٩٨ واحتلالها .
إرسال حملة إلى رشيد واحتلالها والسير منها بالنيل إلى القاهرة .
السير بالجيش من الإسكندرية ومقابلة الحملة النيلية عند الرحمانية والسير معا إلى القاهرة .
عزم الوالى ومراد بك وإبراهيم بك على مقاومة الحملة .
هزيمة مراد بك عند شبراخيت ثم عند إنابة .
تأمين نابليون الأهالى على حياتهم ، ودخوله القاهرة .
فرار مراد بك الى الصعيد وإبراهيم بك إلى الشرقية .

ضعف مركز الحملة في مصر :

تحطيم الأسطول الفرنسى في موقعة أبو قير البحرية . قطع صلة الفرنسيين ببلادهم . انقطاع
تجارة الصادرات والواردات . زيادة الضرائب المفروضة لسد حاجات الجيش . إقامة المصانع .
ثورة المصريين ضد الفرنسيين نتيجة لزيادة الضرائب ، وإباحة المسكرات ، وهدم بعض
المساجد ، وقتل بعض الزعماء المصريين . إنحساد الثورة بالقوة .
إعلان تركيا الحرب على فرنسا بتحريض إنجلترا ، قيام نابليون بحملة على الشام لملاقاة الجيش
التركي ، فشل نابليون في فتح الشام ، انتصاره على الجيش التركى الذى نزل بالشواطىء المصرية
(موقعة أبو قير البرية) .

عودة نابليون إلى فرنسا لفشل أغراض الحملة .

تولى كليبر أمر الحملة بعد نابليون ورغبته في الجلاء عن مصر .

قتل كليبر وتولية مينو ، نزول الجيوش التركية والإنجليزية إلى مصر .
جلاء الحملة الفرنسية عن البلاد بأسلحتها على مراكب إنجليزية .

نظام الحكم الفرنسى فى مصر :

نابليون يحل محل الوالى وشيخ البلد .

الديوان الوطنى المكون من المصريين يحل محل الديوان ، الحكام العسكريون محل السناجق والكشاف ، استعانة الفرنسيين بالمصريين فى الحكم .

أثر الحملة فى مركز مصر الدولى :

تنبه الدول إلى مركز مصر .

خوف إنجلترا على مستعمراتها واجتهادها فى زيادة نفوذها فى مصر .

اتصال مصر بفرنسا من الوجهة العلمية والاقتصادية .

أهم الحوادث التى انتهت بولاية محمد على :

تنافس المماليك والأتراك والإنجليز على السلطة .

ضعف المماليك لطول كفاحهم مع الفرنسيين وانقسامهم أحزابا .

محاولة استرداد الأتراك نفوذهم فى البلاد .

مساعدة الإنجليز للأتراك فى إجلاء الفرنسيين ومماطلتهم هم فى الجلاء .

تقرب محمد على من الشعب المصرى وزعمائه .

ثانيا — الآثار الاقتصادية للحملة الفرنسية

سوء الحالة الاقتصادية نتيجة للثورات والحروب . دراسات الحملة مبنية على أساس علمى .

استفادة محمد على من هذه الدراسات فى تحقيق مشروعاته الاقتصادية على أيدى المستشارين الفرنسيين .

بعض مشروعات الحملة : المجمع العلمى . دراسة مصر دراسة علمية من النواحي الاقتصادية

والاجتماعية .

المشروعات الزراعية : دراسة نظم الري . مشروع تنظيم الري . دراسة النباتات المصرية

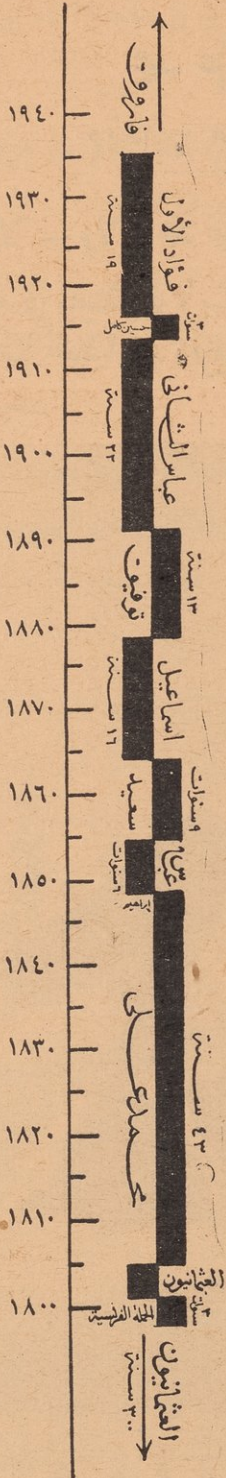
ومياه النيل . رسم خريطة لمصر . مشروع الغاء الالتزام . تنفيذ هذه المشروعات فى عهد محمد على .

المشروعات الصناعية : إقامة بعض المصانع . حفظ أسرار الصناعة لإبقاء مصر بلادا زراعية .

مشروع قناة السويس : التفكير فى وصل البحرين (١) رأسا بوساطة قناة (٢) بإعادة شق

خليج أمير المؤمنين . عدم تنفيذ أى المشروعين لقصر مدة الحملة . الاستفادة من المشروع فيما بعد .

حركاتهم منذ آخر القرن الثامن عشر



الفصل الثالث

محمد علي

١٨٠٥ — ١٨٤٨

أولا — ولاية محمد علي ، على مصر

محمد علي من أصل ألباني ولد في مدينة قولة (سنة ١٧٦٩) ونشأ يتيما فرباه حاكم قولة مع أولاده ، وتعلم معهم الفروسية وصار جنديا ، ثم تزوج إحدى قريبات الحاكم ، وكانت ذات مال ، فترك الجندية واشتغل بتجارة الدخان .



محمد علي

وحضر محمد على إلى مصر ضمن الحملة التركية البحرية التي لم تتمكن من إخراج الفرنسيين (موقعة أبو قير البرية ١٧٩٩). وعاد محمد على إلى بلاده ثم رجع مرة أخرى مع الجيش العثماني الذي تعاون مع الإنجليز في إخراج الفرنسيين (سنة ١٨٠١)، وورق في هذه الأثناء إلى رتبة قائد إحدى الفرق الألبانية، ثم بقي في مصر.

ورأى محمد على القوات الثلاث التي بدأت تتنازع سلطة الحكم بعد خروج الفرنسيين، وعمل على الإفادة من هذا النزاع والتقرب من الشعب المصري وزعمائه.

وفي سنة ١٨٠٣ خرج الإنجليز من مصر (بعد ما تم الصلح بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٨٠٢)، وبقي المماليك والعثمانيون يتنازعون بعد أن فقد المماليك بخروج الإنجليز أكبر نصير لهم، وصار محمد على يناهز للمماليك تارة وللعثمانيين تارة أخرى.

وقد أدى النزاع بين الأتراك والمماليك إلى ضعف كل من القوتين، لاستمرار الصراع بينهما، كما أدى إلى كره المصريين لهم، لاعتداء جنودهم على الأهالي، ونهب مساكنهم ومتاجرهم. وقد اضطرب الأتراك والمماليك، أثناء المعارك التي كانت تقوم بينهم، لفرض ضرائب جديدة ثقيلة على أهالي المناطق التي يحلون فيها لسد نفقات الحرب ودفع رواتب الجنود.

وكان محمد على أثناء ذلك يتحجب إلى الشعب، وإلى زعمائه العلماء والأعيان، فاجتمع هؤلاء (مايو سنة ١٨٠٥) وقرروا خلع الوالي العثماني، خورشيد باشا، وأعلنوا تولية محمد على واليا على مصر، على أن يراعى مصالح الشعب، وكتبوا إلى السلطان ملتجئين إقرارهم على هذا العمل، ولم يجد السلطان بدا من إجابة مطالب الشعب، وبذلك ولي أول وال عثماني بإرادة المصريين.

مشاكل محمد على :

تولى محمد على الحكم، ولكنه وجد في طريقه عقبات منها : اضطراب مالية الحكومة وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود، هذا إلى عدم رضا السلطان عنه، لأنه عينه مضطرا إجابة لمطالب المصريين، كما أن المماليك اتحدوا ضده وشرعوا في محاربته.

وقد توصل محمد على إلى حل المشكلة المالية بأن استعان بزعماء المصريين، من العلماء والأعيان، على جمع ضرائب جديدة، وكذلك راجع دفاتر الصيارف وأرغمهم على دفع ما في ذمتهم من أموال الحكومة، وتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتب الجند المتأخرة وأمن بهذا من ثوراتهم، التي كانت طريقته في المطالبة بما لهم قبل الحكومة.

وحين أراد السلطان أن يتخاض من محمد على، الذي بدأ نفوذه يقوى في مصر، بأن يعينه واليا على سلاطيك، رفع العلماء والأعيان المصريون، بايعاز من محمد على، عرائض إلى السلطان

يلتمسون فيها إبقاءه في مركزه ، وأخذ محمد علي يرسل المال والهدايا إلى الوزراء في الآستانة ، وإلى قبطان الأسطول العثماني الذي أتى إلى مصر يحمل الوالي الجديد ، فكتب القبطان إلى السلطان يؤيد مطالب المصريين ورضى السلطان عن تثبيت محمد علي في ولاية مصر (نوفمبر ١٨٠٦) أما المماليك فقد اتحد زعمياهم ، الألفى والبرديسى ، ضد محمد علي وأعدوا جنودهم لمحاربتة ، وتجمعوا عند دمنهور وأخذوا يهزمون القوات التي يرسلها محمد علي الواحدة بعد الأخرى ، ولكن الحظ ساعد محمد علي فمات البرديسى (نوفمبر سنة ١٨٠٦) ؛ ثم تلاه الألفى (يناير سنة ١٨٠٧) وتشتت أتباعهما وهربوا إلى الصعيد .

حملة فريزر (Fraser) :

وفي مارس سنة ١٨٠٧ وصلت إلى الإسكندرية حملة انجليزية بقيادة ” فريزر “ إذ أن تركيا كانت قد مالت إلى فرنسا بعد انتصارات نابليون في أوروبا . فرأت انجلترا أن تهدد تركيا وتبعدها عن صداقة فرنسا . وكان الغرض من الحملة احتلال مصر والاستيلاء على الإسكندرية خوفا من وقوعها في يد الفرنسيين مرة أخرى .

ولما وصلت الحملة إلى الإسكندرية احتلتها بسهولة وكذلك احتلت رشيد . ولما لم يجد الإنجليز مقاومة في رشيد ألقوا أسلحتهم وبدأوا ينتشرون في شوارع المدينة طلبا للراحة ، فما كان من حاكم المدينة إلا أن أمر الجنود والأهالي بالفتك بالإنجليز فأبادوهم .

وكان محمد علي في هذا الوقت في أسبوط يحارب المماليك ، وخاف أن يهازوا إلى الإنجليز فاتفق معهم على أن يمتنعوا عن مساعدة المهاجمين . ولما أرسل فريزر جيشا آخر للاستيلاء على رشيد هزمه الجيش ، الذي أرسله محمد علي ، عند (الحماة) بقرب رشيد ، وعاد الإنجليز إلى الإسكندرية .

وحدث بعد ذلك أن تغيرت الظروف الدولية فرأى الإنجليز عدم الاستقرار في عداثهم لتركيا وأرسل ” فريزر “ يعرض الصلح على محمد علي وتم الاتفاق (سبتمبر ١٨٠٧) على جلاء الحملة عن الإسكندرية .

بهذا انتهى محمد علي من العقبات التي كانت تعترض طريقه . وكان من الطبيعي أن يتجه بعد ذلك إلى إزالة آثار الفوضى التي سادت في عهد الحكم العثماني ، في أواخر القرن الثامن عشر ، وإلى إنهاض البلاد من الركود الاقتصادي الذي كان نتيجة لهذه الفوضى .

ولكن ” محمد علي “ ما كاد يبدأ بمجهوده في هذا السبيل حتى فرضت عليه الظروف الدخول في عدة حروب كادت تؤدي إلى تكوين إمبراطورية مصرية عظيمة .

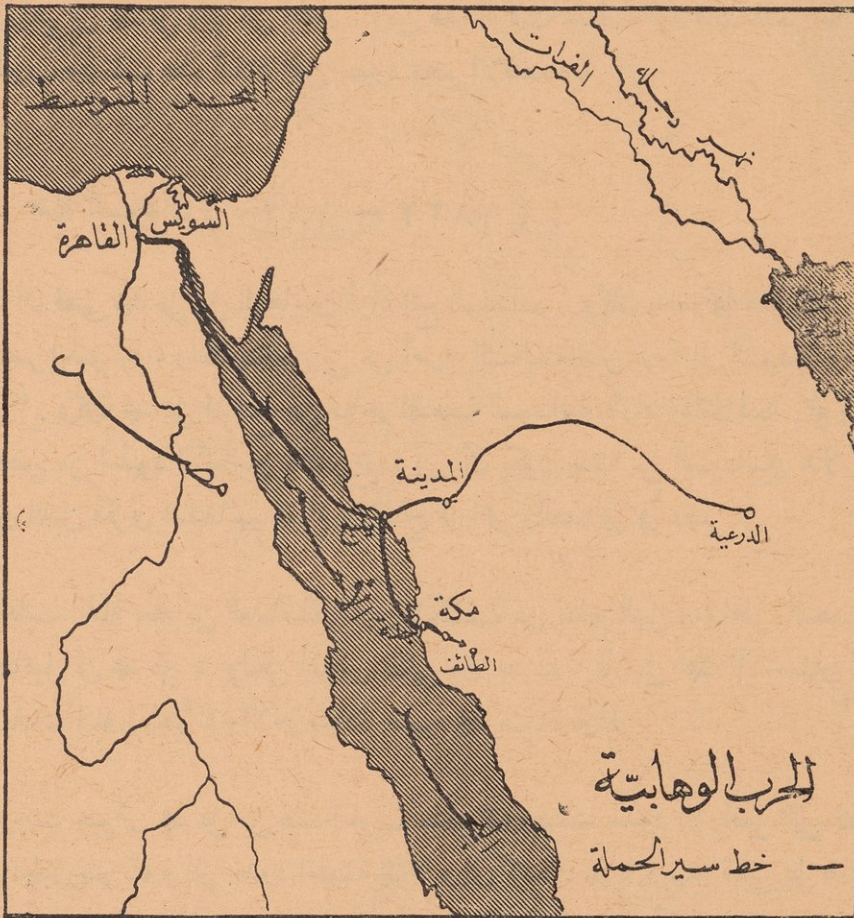
واستدعت هذه الحروب تكوين جيش مصري كبير ، واستدعى تكوين هذا الجيش تحقيق برنامج اقتصادي عظيم ، يدور حول تقوية الجيش والدفاع عن الأراضي التي يفتحها .

ثانياً — الإمبراطورية المصرية

خاض محمد على غمار حروب أخضع بها بلاد العرب والسودان واليونان . وبدأ أولى حروبه تلبية لأوامر السلطان واستبقاء لرضاه ، ولكن لم يمض على هذه الحرب عشرون سنة حتى حارب السلطان وكاد يستولى على عاصمة ملكه ، ولم يمنعه من ذلك ومن تكوين إمبراطورية مصرية عظيمة إلا تدخل الدول وحرمانها إياه من أن يجني ثمرة انتصاراته الخالدة .

الحروب الوهابية (١٨١١ — ١٨١٩) :

في أوائل القرن التاسع عشر سيطر الوهابيون على شبه جزيرة العرب ، وهي حينئذ من الممتلكات العثمانية ، وإذ فشل السلطان في إخضاعهم استنجد بمحمد علي الذي قبل القيام بهذه المهمة كسبا لرضا السلطان ، وإرضاء للعالم الاسلامي بكسر شوكة الوهابيين ، الذين هددوا طريق



الحج وهدموا قبة قبر النبي . وقد رأى محمد علي في ذلك فرصة للتخلص من بعض الجنود الألبانيين ، الذين كانوا يتمرّدون عليه من حين لآخر ، كما رأى في ضم شبه جزيرة العرب لولايته توسيعاً لحدود مصر ومنفذاً للمتجات المصرية في الأسواق القرية .

وأنشأ محمد على أسطولا صنعت أجزاؤه في بولاق ، ثم أرسلت إلى السويس فركبت هناك ، وبه سار الجيش عن طريق البحر الأحمر . واستمرت الحرب بين جيش محمد على والوهابيين ثمانى سنين ، تناوب القيادة المصرية أثناءها طوسون بن محمد على ثم محمد على نفسه ثم ابنه إبراهيم .

وفي أثناء الاستعداد للحملة رأى محمد على أن يقضى على الأمراء المماليك ، وذلك نتيجة تأمرهم ضده ومحاولتهم قتله . وابتز فرصة سفر الجيش إلى بلاد العرب ودعا العلماء والأعيان والأمراء المماليك للاحتفال بتوديع طوسون قائد الحملة . وفي أثناء خروجهم من القلعة أطلق جنود محمد على الرصاص على الأمراء المماليك فأفنؤهم .

وقد انتهت الحرب الوهابية بالاستيلاء على " الدرعية " عاصمة الوهابيين وتدميرها وأسر " عبد الله بن سعود " زعيمهم وإرساله إلى الآستانة وإعدامه هناك ، واستعادة بلاد العرب ، وتعيين إبراهيم بن محمد على واليا على الحجاز . ومن هذا الوقت نشطت العلاقات التجارية بين مصر وبلاد العرب ودخلت هذه البلاد ضمن حدود مصر الاقتصادية .

حملة السودان (١٨٢٠ - ١٨٢٢) :

بعد أن قضى محمد على على الوهابيين أراد فتح السودان . وكان يدفعه في هذا رغبته في تأمين حدود مصر الجنوبية ، ومطاردة من بقى من أمراء المماليك الذين فروا إلى السودان واستوطنوا " دنقلة " . وكان محمد على قد سمع عن مناجم الذهب السودانية فأراد استغلالها . ثم إن محمد على كان يتخلص من الجنود الألبانيين بالتدريج فرأى أن يكون جيشا من السودانيين بدلا من تجنيد المصريين الذين فكر في استبقائهم للقيام بالإنتاج الزراعى والصناعى في مصر .

ورافقت الحملة بعثة من العلماء الفرنسيين للكشف عن منابع النيل ومواطن الذهب . وقاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فأرسل محمد على جيشين آخرين : أحدهما بقيادة ابنه إبراهيم ، والآخر بقيادة صهره محمد بك الدفتردار .

ونجرت جيوش محمد على من هذه الحرب متصرة ووصلت حدود الأراضى التى فتحتها إلى أعلى بحرا لجبل جنوبا ، وإلى حدود الحبشة شرقا وإلى كردفان غربا . وبهذا قضى على بقايا المماليك وأصبحت مصر والسودان وحدة سياسية واقتصادية واحدة . غير أن استغلال مناجم الذهب السودانية لم يكن مربحا ، لأن نفقات تعدين هذا المعدن كانت تبنى على ثمنه فى السوق . أما تجنيد السودانيين فكان تجربة غير ناجحة إذ لم يلائمهم مناخ مصر فمات الكثير منهم ، فدعت الحال إلى تجنيد المصريين .

حرب اليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٨) :

ثار اليونانيون ضد الحكم العثماني ، وعجزت تركيا عن قمع الثورة ، فطلب الساطان من محمد علي معاونته على إخمادها وولاه (يناير ١٨٢٤) حاكما على "المورة" . وقد قبل محمد علي هذه المهمة إذ رأى في ذلك فرصة لاتساع أملاكه . وكان إخضاع الثوار فرصة للحرب في أوروبا تظهر فيها مقدرة الجيش والأسطول المصريين . هذا إلى أن اليونانيين كانوا يشتغلون بالقرصنة في البحر المتوسط مما دعا إلى اضطراب الاحوال التجارية في هذا البحر .



وأرسل محمد علي جيشا بقيادة ابنه إبراهيم ، وأسطولا بقيادة صهره محرم بك ونزل الجيش إلى المورة ، وانضم إلى الجيش العثماني ، وابتدأ يستولى على مواقع الثوار الحصينة . وكادت الثورة أن تنتهى لولا أن تدخلت الدول الأوروبية .

رأت الدول أن في انتصار جيش محمد علي خطرا عليها يمنعها من تحقيق أغراضها في شرق البحر المتوسط ، ف عقدت إنجلترا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن (يولييه ١٨٢٧) التي تنص على منح اليونان الاستقلال الداخلي ، وأن تبقى لتركيا السيادة عليها في الشؤون الخارجية وأرسلت الدول الثلاث أسطولا لتنفيذ المعاهدة بالقوة إذا رفضها السلطان . وقد أوقف إبراهيم القتال ، بناء على أمر محمد علي ، خوفا من الاصطدام بالدول الأوروبية ، ولكن تركيا رفضت قبول هذه المعاهدة .

ووصل أسطول الحلفاء إلى نوارين (Navarino) (أكتوبر ١٨٢٧) حيث كان الأسطول المصري التركي راسيا ، ووقع سوء تفاهم بين القوتين البحريتين فهجم أسطول الحلفاء وحطم الأسطول المصري التركي غدرا في ثلاث ساعات .

وكان من نتيجة تدخل الدول وتحطيم الأسطول التركي أن تشبث السلطان برفض معاهدة لندن ، فأعلنت روسيا الحرب على تركيا ، وأرسلت فرنسا جيشا لإخراج المصريين من المورة . ورأى محمد على مسالمة الدول ففاوضها في الجلاء ، وأمر ابنه إبراهيم بإخلاء المورة والعودة إلى مصر (أكتوبر سنة ١٨٢٨) . دون انتظار أمر السلطان . واعتذر محمد على عن مساعدة تركيا في حربها ضد الروس الذين اخترقوا البلقان وهددوا الآستانة واضطروا السلطان إلى عقد صلح "أدرنه" (١٨٢٩)



إبراهيم باشا

الذى نص على قبول معاهدة لندن بشأن اليونان . غير أن الحلفاء خشوا امتداد النفوذ الروسى فى اليونان فأجبروا السلطان على منح اليونان استقلالاً تاماً (١٨٣٢) .

وكان من نتائج حرب اليونان أن ارتفع شأن الجيش المصرى فى أوروبا ، بما حازه من انتصارات ، وأصبح لمصر مكان دولى إذ فاض محمد على الدول رأساً دون الرجوع إلى السلطان .

حروب محمد علي ضد السلطان :

بدأ النزاع بين محمد علي والسلطان بعد حرب اليونان إذ سحب جنوده دون إذن تركيا، واعتذر عن مساعدتها في حربها ضد روسيا. ولما طلب محمد علي ولاية عكا، تعويضاً له عن خسارة أسطوله وجزء من جيشه، رفض السلطان تلبية هذا الطلب. ولما رأى محمد علي ما كانت عليه الدولة العثمانية من الضعف فكر في أن يتنهر الفرصة لتوسيع حدود مصر شمالاً حتى جبال طوروس، التي كان يرى أنها تصلح أن تكون حداً طبيعياً يفصل بين مصر وتركيا. وكان تنفيذ هذه الفكرة يقتضي الاستيلاء على الشام، التي تعتبر جزءاً مهماً لمصر من الوجهتين السياسية والاقتصادية، إذ أنه بضمها يمكن حماية البلاد من إغارة الأعداء من الجهة الشمالية الشرقية، كما يمكن استغلال بعض المنتجات التي تنقص مصر كالأخشاب والحرير والزيت .

ومن هذا نرى أن "محمد علي" فقد رضا السلطان من جهة، وأنه فكر في أن يوسع ممتلكاته من جهة أخرى. وبهذا توترت العلاقات بينهما، وانتهى الأمر بدخول مصر في حروب ضد السلطان وانتصارها في هذه الحروب انتصارات متوالية. غير أن الدول الأوروبية تدخلت بينه وبين السلطان وحرمت مصر من أن تجني ثمرة انتصاراتها .

حرب الشام الأولى (١٨٣١-١٨٣٣) :

طلب محمد علي من والي عكا تصدير الأخشاب اللازمة لتجديد الأسطول كما طلب منه أن يعيد المصريين الفارين من التجنيد والضرائب ، ولكن والي رفض هذه الطلبات ، وأقره السلطان على هذا الرفض ، واتخذ محمد علي من هذا النزاع سبباً لتنفيذ أغراضه والاستيلاء على الشام .

وقاد إبراهيم جيش مصر وأسطولها، وسار الجيش عن طريق العريش واستولى على غزة ويافا وحاصر عكا واستولى عليها بمساعدة الأسطول (١٨٣٢) ، وفي هذه الأثناء أصدر السلطان فرماناً بعزل محمد علي من ولاية مصر وإبراهيم من ولاية الحجاز ، كما سير جيشاً لمحاربة الجيش المصري ، ولكن إبراهيم استمر في تقدمه واستولى على دمشق وهزم جيش السلطان عند حمص ، ودخل حلب ، وبهذا أصبحت بلاد الشام كلها في يده ، ولكنه لم يقنع بذلك بل عبر جبال طوروس واستولى على أطنة ثم على قونية ، بعد سحق الجيش التركي ، ثم استمر في تقدمه .

واضطر السلطان إلى الاستنجاد بالدول الأوروبية وتقدمت روسيا لمساعدته ، وخشيت فرنسا وإنجلترا عواقب هذه المساعدة فتوسطتا بين محمد علي والسلطان على أن ينزل محمد علي عن بعض أقسام الشام ، ولكن "محمد علي" صمم على أن يمد نفوذه إلى بلاد الشام جميعها وإلى أطنة .

وفي هذه الأثناء كان الجيش المصري قد وصل إلى كوتاهية ووقف عندها، وصار الطريق إلى الآستانة مفتوحاً أمامه ، وخافت فرنسا وإنجلترا من نتائج تدخل روسيا فنصحت السلطان

بإجابة مطالب محمد على ، فاضطر إلى إجابتها بمقتضى صلح كوتاهية (مايو ١٨٣٣) الذى نص على تخلى السلطان عن الشام لمحمد على ، وعلى تعيين إبراهيم واليا على أطنة .

وبضم ولاية الشام إلى محمد على ابتدأ ينظم أحوالها الإدارية والاقتصادية على نحو ما كان متبعاً في مصر ، غير أن الأهالى لم يرحبوا بالنظم الجديدة ، وبخاصة احتكار بعض الحاصلات ، والتجنيد الإجبارى ، ونزع السلاح من المدنيين ، فكان أن قاموا بثورة ضد الحكم المصرى (١٨٣٤) وساعد على قيام الثورة الإنجليز والموالون للسلطان ، ولكن " محمد على " استمال رؤساء القبائل فعاونوه على إخماد الثورة (١٨٣٦) .

حرب الشام الثانية (١٨٣٩) :

لم يكن صلح كوتاهية إلا هدنة مؤقتة إذ أن السلطان قد أجبر على قبوله فأخذ ينتهز الفرصة للانتقام من محمد على ، كما أن " محمد على " لم يكن مطمئناً على بقاء ولايته على البلاد التى فتحها ، لهذا لم يكف الفريقان عن الاستعداد للحرب . وفى سنة ١٨٣٨ رأى محمد على أن يحدد مركزه من السلطان فعرض على معتمدى الدول رغبته فى إعلان استقلاله ، ولكن إنجلترا وفرنسا والنمسا لم توافق على هذه الرغبة .

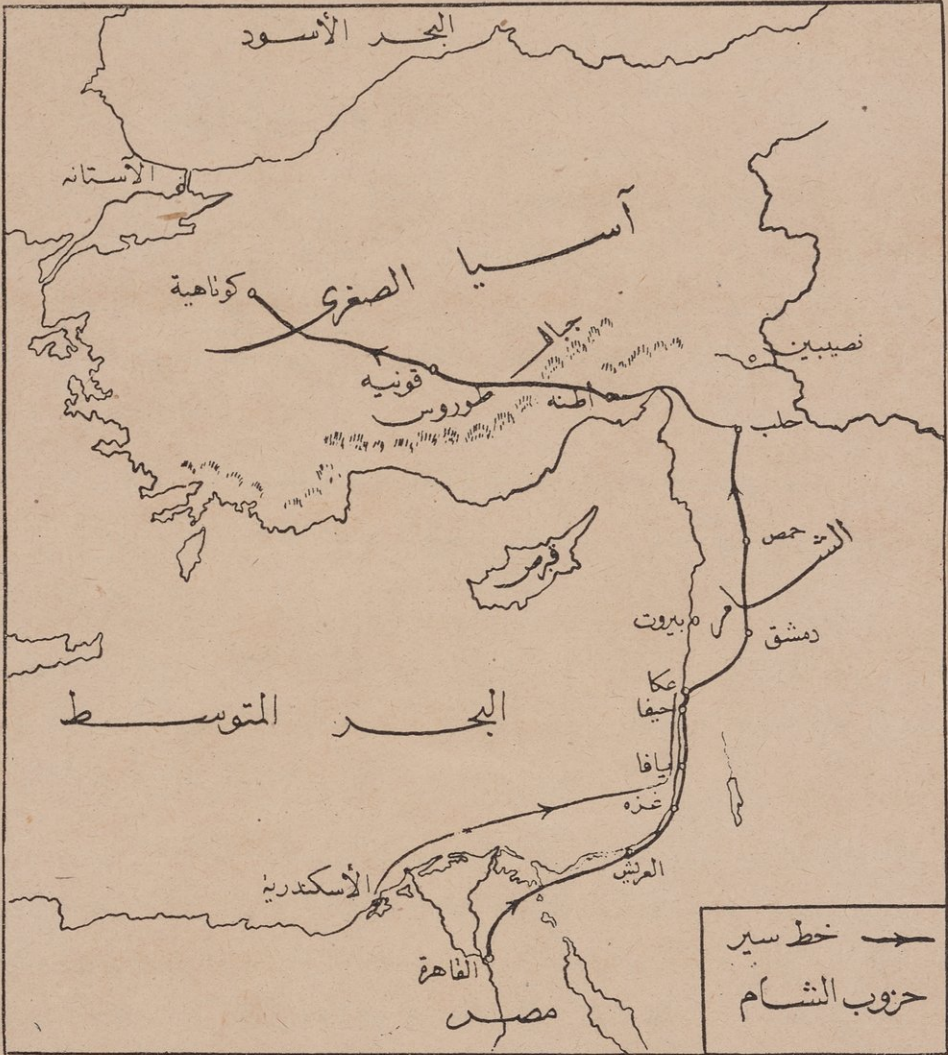
وفى هذه الأثناء كان السلطان قد أتم استعداده الحربى وأخذ يحشد قواته على حدود الشام ، وتحرشت القوات التركية بجيش محمد على وكانت البادية بالحرب ، ولكن الجيش المصرى هزمها هزيمة شنعاء فى " نصيبين " (يونيه ١٨٣٩) .

وفى هذا الوقت مات السلطان (محمود الثانى) وولى ابنه (السلطان عبد المجيد) وتغيرت الحكومة التركية ، وكان قائد الأسطول التركى عدواً للرئيس الحكومة الجديدة فأبحر بالأسطول إلى الإسكندرية وانضم إلى محمد على .

أصبحت تركيا بذلك تحت رحمة محمد على ، إذ انتصر على جيوشها وانضم إليه أسطولها ورأى الصدر الأعظم (رئيس الحكومة التركية) الجديد أن يفاوض محمد على فى الصلح ، فعرض عليه ولاية مصر وراثية فى أسرته ، إلا أن محمد على تمسك بالشام وكادت تركيا توافق لولا تدخل الدول الأوروبية . وكان تدخل الدول رغبة منها فى حفظ كيان الدولة العلية ، وخوفاً من اتساع نفوذ إحداها على حساب تركيا ، فيختل التوازن بين القوى الأوروبية .

وفى يولييه سنة ١٨٣٩ قدمت الدول (إنجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا) مذكرة إلى " الباب العالى " تطلب منه ألا يعقد صلحاً مع محمد على إلا بموافقتها . وبهذا أصبح النزاع بين محمد على والسلطان مسألة دولية . وكانت فرنسا تعطف على مطالب محمد على ، ولكن الدول الأخرى لم تكن من رأيها ، فعقدت الدول — فيما عدا فرنسا — معاهدة لندن (يولييه سنة ١٨٤٠) .

وتناخص شروط المعاهدة في أن يمنح محمد علي ولاية مصر وولاية عكا طول حياته ، على أن يعيد الأسطول التركي ويجلو عن الأراضي الأخرى التي تحتلها جنوده ، وأن تحصل مصر على الاستقلال الداخلي ، على أن تدفع الجزية . وإذا لم يقبل محمد علي هذه الشروط في عشرة أيام يكتفى بمنحه ولاية مصر ، فإذا أصر على الرفض عشرة أيام أخرى كان للسلطان حق التصرف بما تشير به مصالحه الخاصة . وتعهدت الدول بأن تخضع محمد علي بالقوة إذا لزم الأمر . ولكن "محمد علي" رفض هذه المعاهدة الظالمة وأخذ يعد جيشه وأسطوله لحرب جديدة .



حرب الشام الثالثة (١٨٤٠) :

رفض محمد علي معاهدة لندن اعتمادا على مساعدة فرنسا . ورأت الدول أن تخضع محمد علي بالقوة ، فساعدت على قيام الثورة في الشام ، وأرسلت أساطيلها محاصرة الشواطئ المصرية والسورية . وابتدأ الحلفاء يحتلون الثغور ، وبعد قليل سقطت عكا في أيديهم . ولم تف فرنسا بوعدها في مساعدة

محمد على فرأى أنه من العيث مقاومة الحلفاء، وأمر جيشه بالجلء عن سوريا وكريد وبلاد العرب .
وفى أوائل سنة ١٨٤١ أصدر السلطان فرمانا يحدد العلاقة بين مصر وتركيا . ولكن شروط هذا
الفرمان كانت مجحفة بمحمد على فطلب من الدول تعديلها فمدلت بفرمان جديد .

تسوية سنة ١٨٤١ :

خددت العلاقة بين محمد على والسلطان بالتسوية التى صدر بها الفرمان الجديد (وفرمانات
أخرى ملحقه به) وأهم شروطها :

(١) أن يمنح محمد على ولاية مصر وراثية . وأن يكون صاحب حق الوراثة أكبر أفراد
أسرته الذكور سنا .

(٢) أن يُحدّد عدد الجيش بمقدار ١٨٠٠٠ جندى ، وأن يحرم محمد على من حق إنشاء
السفن الحربية إلا بموافقة السلطان .

(٣) أن تدفع مصر جزية سنوية (٤٠٠ ألف جنيه مجيدى أى ٣٢٠ ألف جنيه مصرى)

(٤) أن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها إحدى ولاياتها .

(٥) يمنح محمد على وذريته ولاية السودان على أن يقدم ميزانية سنوية بإيراداته ومصرفاته ،

وبهذه التسوية ضاعت محاولات محمد على فى إنشاء إمبراطورية مصرية . وقد أدى فشل
مشروع الإمبراطورية إلى انهيار أعمال الإصلاح التى أنشأها محمد على ، والتى كان محورها الجيش
والإمبراطورية فلما قضى عليهما قضى عليها . ولذلك ساءت حالة البلاد فى أخريات أيام محمد على
 واجتمع عليه — مع هذا — المرض والشيخوخة ؛ فترك حكم البلاد لابنه إبراهيم ، الذى عينه السلطان
محمود سنة ١٨٤٨ ولكنه مات فى نفس السنة .

ومات محمد على فى ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ بعد حياة حافلة بالأعمال المحيدة .

ثالثا — نظام الحكم

كانت الحكومة تسير على مبادئ الحكم المطلق إذ كانت السلطة كلها فى يد محمد على . غير
أن حكومة هذا العهد تمتاز عن حكومة الأمراء المماليك بأنها كانت منظمة تؤدى الغرض من
وجودها : وهو حماية الشعب والعمل على تحسين حاله ، على حين كانت حكومة المماليك فوضى
لا نظام لها .

ومن الهيئات الحكومية فى هذا العهد ” الديوان العالى “ ويرأسه محمد على . وينوب عنه
أثناء غيابه وكيله ” كِتخدا باشا “ ومهمة هذا الديوان النظر فى مشروعات الحكومة قبل تنفيذها
وإبداء رأيه فيها ، والإشراف على أعمال الدواوين .

وكان لكل فرع من فروع الإدارة الحكومية المركزية ديوان، أشبه بالوزارة، ينظر في شؤونه ويديرها. وأهم الدواوين هي: ديوان الإيرادات، وديوان الجهادية، وديوان البحرية، وديوان المدارس، وديوان الشؤون الخارجية والتجارة المصرية، وديوان الفاريقات. وكان على مدير كل من هذه الدواوين أن يقدم للوالى فى نهاية كل أسبوع تقريرا عن حالة ديوانه، كما كان عليه أن يقدم كشف حساب شهرى وميزانية سنوية عن إيرادات الديوان ومصروفاته. وفى سنة ١٨٢٩ ألفت هيئة سميت "مجلس المشورة" من مديرى الدواوين، وبعض الأعيان والعلماء، ومأمورى الأقاليم برئاسة إبراهيم باشا. وهذا المجلس يبدى رأيه فيما يعرض عليه من مسائل الإدارة والتعليم وما إليها، وهو يشبه لحد ما المجالس النيابية، غير أن رأيه استشارى غير مقيد للحكومة.

وفى سنة ١٨٤٧ أصدر محمد على قرارا بتأليف مجلس جديد سمي "المجلس الخصوصى" برئاسة إبراهيم باشا، وعضوية كتحذا باشا "نائب الوالى" وثلاثة آخري من كبار الموظفين. ومهمة هذا المجلس بحث المسائل التى تعرضها الدواوين وإبداء رأيه فيها.

وبالرغم من وجود هذه الهيئات فإن السلطة كلها كانت فى يد محمد على، وكان رأيه هو الأعلى دائما.

الإدارة المحلية :

تغير التقسيم الإدارى عدة مرات أثناء حكم محمد على. وفى بداية حكمه كان فى البلاد أربع وعشرون مديرية. ثم ضم بعض المديريات إلى البعض الآخر حتى صارت سبع مديريات: منها أربع فى الوجه البحرى، وثلاث فى الوجه القبلى.

فأما مديريات الوجه البحرى فكانت مديرية البحيرة (وتشمل البحيرة والقليوبية والجيزة)، ومديرية الغربية (وتشمل الغربية والمنوفية)، ومديرية المنصورة (وتشمل الدقهلية)، ومديرية الشرقية.

أما مديريات الوجه القبلى فكانت: مديرية الأقاليم الوسطى (بنى سويف والفيوم والمنيا)، ومديرية نصف أول وجه قبل (أسيوط وجرجا)، ومديرية نصف ثان وجه قبل (قنا وإسنا).

وكان يحكم كلا من هذه المديريات مدير. وقسمت كل مديرية مراكز يحكم كلا منها مأمور. وقسمت المراكز قرى يحكم كل منها شيخ، يعاونه مآذون، وخولى لمسح الأراضى، وصراف لجمع الضرائب.

أما القاهرة والإسكندرية وفرشيد ودمياط والسويس فكانت كل منها محافظة يحكمها محافظ.

ولم يغير محمد علي من نظام القضاء الشرعي ، الذي كان موجودا منذ عهد الأمراء المماليك ، غير أنه جعل لمديرى المديريات سلطة قضائية واسعة تعطيهم الحق فى الحكم بأية عقوبة حتى عقوبة الإعدام . وكان من المديرين من أسرف فى استعمال حقه القضائى واستعمله فى ظلم الأهالى وإرهاقهم .

رابعاً — الجيش والتعليم

كانت الحروب التى خاض محمد على غمارها تستلزم جيشاً كبيراً . وقد استدعى تكوين الجيش ، وإصلاح نظامه ، تنفيذ مشروعات إصلاحية كثيرة أخرى ، فى التعليم والشؤون الاقتصادية ، كان يقصد منها مد الجيش بالرجال والمال اللازمين له .

الجيش :

حين تولى محمد على حكم البلاد كان الجيش يتكون من عناصر غير مصرية كالألبانيين ، وكان الجنود يقاتلون على حسب أهوائهم . وقد تأكد محمد على أن مثل هذا الجيش لا يصلح لتكون إمبراطوريته والدفاع عنها . ففكر فى أن يدخل عليه النظم الحديثة إلا أن الجنود عارضوا معارضة شديدة فى قبول هذه النظم ، فما كان من محمد على إلا أن عمل على تشييتهم فى حروبه المختلفة فى بلاد العرب والسودان .



محمد على باشا فى أحد معسكرات جيشه

واستعان محمد على فى تكوين الجيش الجديد بضابط فرنسى هو الكولونل سيف (Sève) (سليمان باشا الفرنساوى) . وبدأ سيف بتكوين الضباط فأسس مدرسة حربية فى أسوان ، جمع فيها خمسمائة من أولاد المماليك ، الذين كانوا فى خدمة محمد على ، واستمر فى تدريبهم ثلاث سنوات . ولما انتهى

أمر تكوين الضباط فكر محمد على في جمع جنود جديدة من عناصر غير عناصر الجيش القديم ، فبعد أن فتح السودان جمع ثلاثين ألفا من السودانيين وابتدأ الضباط يدرّبونهم غير أنهم لم يتحملوا مناخ مصر فمات عدد كبير منهم .

ولما فشلت تجربة السودانيين ، صمم محمد على على تجنيد المصريين ، غير أنه لاقى صعوبات كثيرة ، لأن المصريين لم يألفوا الجندية منذ زمن بعيد ، فكان منهم من يهاجر إلى بلاد الشام أو بلاد العرب ، ومن يوقع الأذى ببصره أو جسمه ، ليتهرب من التجنيد . إلا أنه مع الأيام اطمأن المصريون إلى الجندية ، وتكون منهم جيش كبير أحرز انتصارات باهرة ، وضارع أكبر جيوش العالم في هذا الحين .

وقد اهتم محمد على بإنشاء أسطول يساعد الجيش أثناء حروبه . وابتدأ بإنشاء أسطول البحر الأحمر ، قبل الحرب الوهابية ، لنقل جنوده إلى بلاد العرب . واشترى عدة سفن ، من ترينستا ومرسيليا والبندقية ، قبل الحرب اليونانية ، لتكوين أسطول البحر المتوسط الذي قضى عليه الحلفاء غدرا في نوارين .

وفي سنة ١٨٣٧ بلغ مجموع القوتين البرية والبحرية نحو ١/٤ مليون ضابط وجندي ، منهم نحو عشرين ألفا من الأطباء والصيدالة والممرضين ومن إليهم .

وقد كان من آثار تكوين الجيش المصري تقوية الروح الوطنية ، إذ اجتمع في الجيش جنود مختلفة ، من أديان مختلفة ، يدافعون عن شيء واحد هو بلادهم وابتدأت العصبية القومية تحل محل العصبية الدينية .

وقد سُخِّر كثير من قوى البلد الإنتاجية لخدمة الجيش والبحرية فاستدعى ذلك انقلابات عظيمة ، في نظم الزراعة والصناعة والتجارة ، كان لها أثرها في الحياة الاجتماعية السائدة في هذا العهد .

التعليم :

تولى محمد على حكم مصر في وقت لم يكن هناك من معاهد التعليم غير الأزهر وبعض المعاهد الأولية . وقد انحطت قيمة الأزهر كثيرا أثناء الحكم العثماني ، غير أن محمد على خاف من الشروع في إصلاحه ، لما كان من الضروري أن يلقاه من معارضة العلماء وجمهور الشعب الذي كان يعتقد أن المساس بنظم الأزهر مساس بالنظم الدينية .

لهذا اضطر محمد على إلى إنشاء نوع جديد من التعليم المدني ، ولكن المصريين لم يقبلوا في بداية الأمر على التعليم الجديد ، مع أنه كان بالجمان ، ومع أنه كان يصرف للتلاميذ مرتبات شهرية ، وما ذلك إلا لأن التعليم كان في معظم الأحيان تمهيدا للخدمة العسكرية التي لم يكن الشعب قد ألفها .

ويرجع اهتمام محمد على بأمر التعليم إلى اهتمامه بتكوين الجيش ، الذى كان يحتاج لكثير من المتعلمين ، كالضباط والأطباء والمهندسين والصيدلة ومن إليهم . وقد أسس محمد على كثيرا من المدارس الابتدائية (المبتدیان) والثانوية (التجهيزية) والخصوصية والعالية . ومن أهم المدارس العالية : مدرسة الطب ، ومدرسة الهندسة ، ومدرسة الفنون والصنائع ، ومدرسة الآسن (لتعليم اللغات) ومدرسة الصيدلة . وكان النابهون من الطلبة يرسلون إلى فرنسا وإنجلترا لإتمام دراستهم . وقد أسس ديوان المدارس للإشراف على حركة التعليم . وأنشئت المطبعة الأميرية (سنة ١٨٢١) وكانت تطبع الكتب اللازمة للحركة التعليمية الجديدة ، كما كانت تطبع فيها ” الوقائع المصرية “ التى صدر العدد الأول منها فى سنة ١٨٢٨ . وبهذا قل نفوذ الأزهر ، الذى بقى على نظامه القديم ، وقل نفوذ العلماء الذين كان يميزهم عن بقية الشعب فى الماضى تمتعهم ببعض المعرفة المحروم منها بقية الأهالى .



محمد على باشا صاعدا إلى القلعة يتبعه إبراهيم باشا وسليمان باشا الفرنساوى

وقد نافست المعاهد التعليمية الجديدة الأزهر وقضت على نفوذ علمائه ومكاتبهم ، لأن علومهم لم تكن تؤهلهم للاشتراك فى مناصب الحكومة والجيش ، التى كان يحتكرها فى الماضى العثمانيون والمماليك . وبانتشار التعليم أمكن تغذية الجيش بما يلزمه من المتعلمين ، وكان أن نبغ كثير منهم فاشتركوا فى إدارة الحكومة ، وحلوا فيها محل العناصر الأجنبية .

خامسا — تطور مصر الاقتصادى فى عصر محمد على

رأينا كيف كَوْن محمد على جيشا كبيرا وكاد يصل إلى تكوين إمبراطورية مصرية عظيمة تخلف الإمبراطورية العثمانية المضمحلة . وقد اقتضى تكوين الجيش تحقيق برامج واسعة تناولت الحياة المصرية بتغييرات بعيدة المدى ، فى مظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتبنى سياسة محمد على الاقتصادية على أمرين : (أولهما) تحقيق الاستقلال الاقتصادى للبلاد (وثانيهما) اتباع نظام الاحتكار الحكومى فى تنفيذ مشروع الاستقلال الاقتصادى .

١ — الاستقلال الاقتصادى ،

نعنى بالاستقلال الاقتصادى أن يعتمد البلد على نفسه فى الإنتاج الزراعى والصناعى والتجارى أى ألا يعتمد على البلاد الأجنبية فيما يلزمه من المحصولات الزراعية والصناعية أو فى نقل الصادرات والواردات إلا فى أحوال الضرورة .

وقد جعلت الظروف الطبيعية من مصر بلدا زراعيا ، ومع هذا فإنه يجب توجيهها إلى الاستقلال الاقتصادى فى إحدى حالتين :

(أ) حين يتعطل بعض العمال الزراعيين فلا يجدون لأنفسهم محلا فى الأعمال الزراعية . وهذا يقتضى توجيه العمل الفائض وجهات أخرى غير الوجهة الزراعية ، بأن تعمل الحكومة على تشجيع الصناعة مثلا .

(ب) إذا كان من المحتمل أن تدخل مصر فى حروب مع الدول الأجنبية ، التى تتعامل معها بالتجارة ، مما يدعو إلى صعوبة تصدير الصادرات واستيراد الواردات . وهذا يقتضى الاحتياط لوقت الحرب بأن يحتشد البلد فى أن يصنع معظم ما يلزمه بنفسه ، حتى إذا انقطعت العلاقات التجارية الدولية أمكنه أن يكون فى غنى عن البلاد الأخرى .

وإذا نظرنا إلى سياسة محمد على الاقتصادية على ضوء الاعتبارين السابقين أمكننا أن نفسر سياسة الاستقلال الاقتصادى التى اتبعها بما يلى :

(أ) فى هذا الوقت كانت الأراضى الزراعية تتسع لجميع سكان البلاد : إذ أنه طول عصر محمد على لم تزد كثافة السكان على شخص لكل فدان من الأراضى المزروعة كما يتضح من الإحصائية التالية :

السنة	عدد السكان	مساحة الأراضى المزروعة	نسبة السكان للمساحة المزروعة
١٨٢٠	٢٥٣٢٠٠٠	٢٠٣٢٠٠٠	حوالى شخص واحد لكل فدان
١٨٤٠	٣٩٠٦٠٠٠	٣٨٥٧٠٠٠	» » » » »

وشخص واحد لكل فدان لا يعتبر كثيرا على الأراضى الزراعية . ومن هذا نرى أن الأراضى الزراعية لم تضيق بسكانها في هذا العهد ، بل على العكس كان من الممكن أن تستنفد جهود ملايين أخرى من الفلاحين . وفوق ذلك فإنه كان من الممكن استصلاح كثير من الأراضى وإدخالها ضمن نطاق المساحة المزروعة .

(ب) وإذا استبعدنا أن يكون ضيق الأراضى الزراعية هو الذى دفع "محمد على" إلى التفكير فى مشروع الاستقلال الاقتصادى ، نرى أن دافعه فى هذا هو رغبته فى كفاية حاجة الجيش الذى خاض به غمار حروبه المتعددة . ومثل هذا الجيش الكبير لا يجب أن يعتمد ، فيما يلزمه من الأسلحة والذخائر والمعدات ، على دولة أو على دول أجنبية ، إذ أنه حين تقوم الحرب وتنقطع العلاقات الدولية تصبح مهمة الجيش من الصعوبة بمكان عظيم ، إذا كان يعتمد على موارد أجنبية .

ومن هذا نرى أن "محمد على" اضطر إلى الاستقلال الاقتصادى بالبلاد ، وأن الذى دفعه إلى ذلك هو التوسع الحربى الذى أدى إلى تكوين إمبراطورية مصرية كبيرة .

٢ - الاحتكار الحكومى :

اتبع محمد على نظام الاحتكار لتنفيذ برنامجه الاقتصادى ، بأن احتكر الزراعة والصناعة والتجارة ، وصار الزارع والصانع والتاجر الوحيد فى البلاد . وقد التجأ "محمد على" إلى هذا النظام للأسباب الآتية :

(١) كان إنشاء المصانع للأسلحة والذخيرة ، وما إليها من معدات الجيش ، ضروريا . ويقتضى إنشاء هذه المصانع وإدارتها نفقات طائلة . وإنشاء مثل هذه الصناعات لم يكن مربحا وإنما كان ضرورة اقتضتها الظروف . وبهذا كان على "محمد على" أن يحتكر مرافق الإنتاج الأخرى المربحة ، كالزراعة ، حتى يمكن أن تغطى أرباحه منها خسارته فى الصناعات الحربية .

(ب) كان المصريون متمسكين بالأساليب القديمة فى شؤون الزراعة والصناعة والتجارة ، وهذه نتيجة طبيعية للركود الاقتصادى الذى انتاب البلاد خلال العصور السابقة الطويلة . ولم يكن من السهل أن يحول "محمد على" أفراد الشعب عما درجوا عليه ، ولما كان من الضرورى أن تتطور أساليب الإنتاج فقد رأى "محمد على" أنه من الواجب أن تقوم الحكومة بنفسها بالإنتاج حتى يتحقق التطور الذى إرتأه .

(ج) لو أن "محمد علي" ترك المشروعات الاقتصادية الجديدة، وخاصة المشروعات الصناعية، للمجتهدين الفردية، واكتفت الحكومة بتشجيعها لأقبل عليها الأجانب وسيطروا على كثير من مرافق البلاد، خصوصاً وأن هؤلاء الأجانب كانوا في هذا الوقت يتمزجون الفرص للسيطرة على مرافق الصناعة والتجارة في بلاد الشرق الأدنى .

ومن هذا نتبين في وضوح كيف اضطر "محمد علي" للاستقلال بالبلاد اقتصادياً ، ولماذا اتبع أساليب الاحتكار الحكومي في تحقيق هذا الاستقلال ، ولم يعتمد على المجتهدين الفردية في شيء من مشروعاته الاقتصادية .

وقد كان من آثار احتكار "محمد علي" مرافق الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري أن تطور هذا الإنتاج تطوراً سريعاً . وفيما يلي نعرض لأحوال الزراعة والصناعة والتجارة لنرى مدى ما أصابها من التطور .

سادساً — حالة الزراعة

عنى محمد علي بالزراعة عناية خاصة ، إذ أنها أساس الثروة الأهلية في مصر ، وأدخل على نظم الري وطرق استغلال الأراضي عدة تغييرات .

نظم الري :

لما كانت الأراضي المصرية تعتمد في ريها على مياه النيل كانت حالة الزراعة تتوقف إلى حد كبير على السياسة المائية للبلاد . وقد عنى محمد علي بحفر الترعة وإنشاء القناطر وإقامة الجسور ، لتنظيم مياه الري وتوسيع مساحة الأراضي المزروعة وتحويل جزء من الأراضي التي تروى بالحياض إلى أراض تروى رياً دائماً .

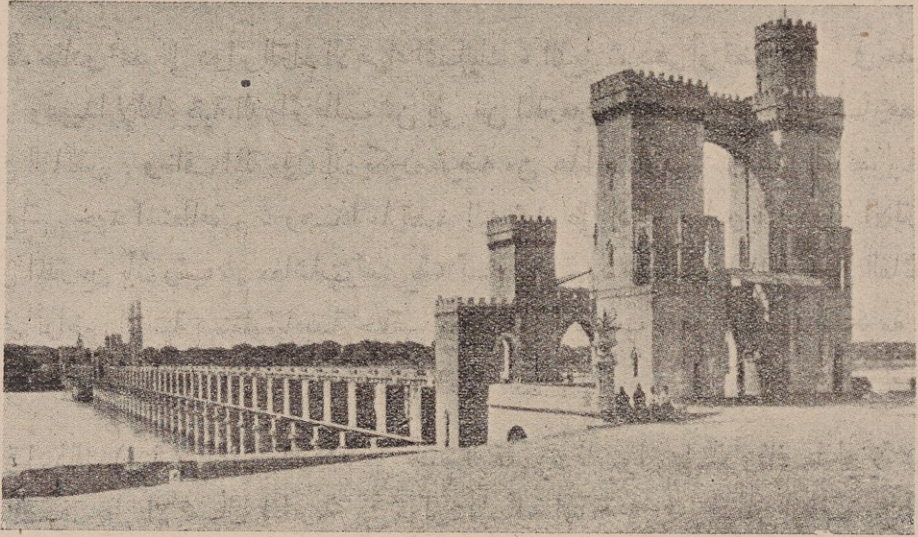
ومن المنشآت التي أقامها محمد علي لتحقيق سياسته المائية :

(١) إنشاء ترعة المحمودية : كانت مياه النيل تصل إلى الإسكندرية عن طريق ترعة الإسكندرية . إلا أن هذه الترعة طمرتها الرمال ، لإهمالها سنين طويلة ، فألغى محمد علي ترعة المحمودية بدلا منها . وقد أفادت هذه الترعة الأراضي ، التي تمر بها في مديرية البحيرة ، فائدة عظيمة فوق أنها أصبحت طريقاً من أهم طرق الملاحة في البلاد .

(٢) حفرت ترع كثيرة لا يقل عددها عن عشرين ترعة ، منها خمس في الوجه القبلي والباقية في الوجه البحري ، كذلك أنشئ كثير من الجسور على شاطئ النيل لمنع طغيان مائه على الأراضي المجاورة لها أيام الفيضان ، وأنشئت على الترع قناطر ، لا تقل في مجموعها عن ثلاثين

قنطرة ، وذلك لضبط مياه الري وتسهيل الانتفاع بها وتوزيعها على الأراضي ، وبخاصة في أوقات انخفاض النيل . هذا فضلا عن البدء في إنشاء القناطر الخيرية .

(٣) القناطر الخيرية : كانت إنشاءؤها على رأس الدلتا يراد منه ضبط مياه النهر للاستفادة منها في وقت انخفاض النيل حين يحتاج القطن ، الذي صار من أهم المحصولات ، للري . وقد أنشئت ترع كبيرة تخرج من النيل عند القناطر ، لتوصيل المياه إلى أراضي الدلتا . وقد احتفل بوضع الحجر الأساسى للقناطر الخيرية (فى سنة ١٨٤٧) ، ولكن المشروع سار ببطء ولم يتم إلا فى عهد سعيد (سنة ١٨٦١) ، وذلك نتيجة للركود الذى أصاب أحوال البلاد السياسية والاقتصادية بعد عصر محمد على .



القناطر الخيرية

وقد استعان محمد على ، فى مشروعات الري ، بالكثير من المهندسين الفرنسيين : منهم المسيو "لينان" (Linant de Belle Fonds) الذى وضع التصميم الأول للقناطر الخيرية (١٨٣٥) والمسيو "موجيل" (Mougel) الذى بنى القناطر تبعا للتصميم الذى قدّمه بعد ذلك .

وكان حفر الترع وإقامة الجسور والقناطر ، وغيرها من الأعمال العامة ، يتم عن طريق السخرة ، أى تسخير الأهالى للعمل بالرغم منهم وبدون إعطائهم أجورا على عملهم . ومن ذلك ما حدث فى حفر ترعة المحمودية التى كان يعمل فى حفرها نحو ٣٠٠ ألف عامل ، وكانت ساعات العمل لاتقل فى المتوسط عن اثنتى عشرة ساعة يوميا ، وقد مات من هؤلاء العمال نحو ١٢ ألف عامل فى مدى عشرة أشهر ، وكان ذلك نتيجة الإجهاد فى العمل مع قلة التغذية وإهمال الحالة الصحية .

استغلال الأراضي الزراعية :

اقتضى الاحتكار أن تسيطر الحكومة على الأراضي سيطرة تامة ، وكان على محمد علي أن يلغى نظام الالتزام ، ويعدل نظام الوقف ، حتى تعود إليه حقوق الاستثمار والانتفاع التي كان يتمتع بها الملتزمون ونظار الوقف في حكومة الأمراء المماليك .

وفي أيام سيطرة الأمراء المماليك ، قبل دخول الفرنسيين ، كان مجموع الضرائب التي تفرض على الأراضي يسمى "المال" . وكان يصل بيت المال جزء من هذا المال ، ويسمى هذا الجزء "الميرى" ، وجزء يأخذه السنجق أو الكاشف ويسمى "الكشوفية" . أما ما يبقى للتمتع بعددفع الميرى والكشوفية فكان يسمى "الفائض" .

وقد صادر محمد علي دوائر التزام الأمراء المماليك ، الذين شردهم أو قضى عليهم في مذبحه القلعة . وتمهيدا لإلغاء بقية الدوائر طلب من بقى من الملتزمين أن يقدموا تقديرات لما يحصلون عليه من الفائض . وخاف الملتزمون أن يكون غرضه من هذا مشاركتهم في هذا الفائض فقللوا في تقديراتهم جهد استطاعتهم ، وهذا ما قصد إليه محمد علي إذ أنه صادر بقية دوائر الالتزام ، وعوض الملتزمين بأن رتب لهم معاشات سنوية ، تسقط بموتهم ، وتعادل ما قدره من الفائض ، وترك لهم أراضي الوسية يستغلونها بقية حياتهم معفاة من الضرائب ، على أن تعود للحكومة بعد موتهم . وبهذا ألغى نظام الالتزام (سنة ١٨١٤) .

وقبل ذلك (سنة ١٨١٢) عدل محمد علي نظام الوقف ، فاستولى على الأوقاف الخيرية على أن يقوم بالصرف على الأعمال الخيرية من موارد المالية العامة ، وقرر لنظار الوقف من العلماء معاشات سنوية ترضية لهم وتعويضا عما كانوا يحصلون عليه من استغلال أراضي الوقف .

وبهذا ألغيت ملكية الانتفاع التي كان يتمتع بها الملتزمون ونظار الوقف ، ويورثونها أعقابهم من بعدهم ، واستبدلت بها الملكية العامة لجميع الأراضي أى ملكية الحكومة .

غير أنه مع إلغاء ملكية الانتفاع قرر محمد علي نوعا من الملكية الشخصية . وذلك بأن أقطع كثيرا من الأعيان ورجال الحكومة ما يقرب من ٢٠٠ ألف فدان من الأراضي البور ليستغلوها دون دفع الضرائب عليها ، وسميت هذه الأراضي "الأبديات" لأنها كانت مستبعدة عن نطاق الأراضي المزروعة التي قامت الحكومة بمسحها سنة ١٨١٣ ، وقد منع أصحاب الأبديات من تأجيرها وكان عليهم أن يستغلوها بأنفسهم .

كذلك أقطع محمد علي أفراد أسرته ورجال حاشيته مساحات من الأراضي أكبر من الأبديات وتسمى "الشفالك" ، وأعفيت هذه الشفالك أيضا من الضرائب .

مسح الأراضي الزراعية :

مهد محمد على لاحتكار الزراعة بالغاء نظام استثمار الأراضي الزراعية الذى كان معمولاً به في أيام الأمراء المماليك وأقام على أنقاضه نظاماً جديداً ، وقد ابتدئ بحصر مساحة الأراضي المزروعة . وكان مسح الأراضي قبل أيام محمد على عملاً سنوياً من أعمال الحكومة ، فانه بعد بذر البذور وزراعة الأرض كان المساحون ينطلقون في البلاد لتقدير مساحة الأرض المزروعة ، في كل دائرة من دوائر الالتزام ، وعلى أساس هذا التقدير يدفع الملتزمون الضرائب عن كل فدان مزروع وذلك بحسب الفئات التي قررت في عقد الالتزام .

ويطلق على عملية مساحة الأراضي الزراعية ، التي تمت في أيام محمد على ، اسم "التأريخ" . وقد ابتدأ التأريخ سنة ١٨١٣ ، وتم في مدة خمس سنوات ، وقد كان التأريخ مؤسساً على قواعد أهمها :

(١) تعيين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى .

(٢) تحديد كل حوض وبيان حدوده الأربعة . والحوض قسم من الأرض تتشابه أجزاؤه ، من حيث درجة الخصوبة وطريقة الري ، وتفرض على كل فدان منه ضريبة متساوية .

(٣) تعيين أسماء واضعى اليد على الأراضي المسوحة .

(٣) تعيين الأراضي التي لم يضع عليها أحد يده ، وتقييدها في الدفاتر تحت اسم "أبعديات" .

وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية حسب هذا "التأريخ" نحو ٢ مليون فدان .

الاحتكار الزراعى :

بعد أن ألغى محمد على نظم استثمار الأراضي الزراعية ، التي كان معمولاً بها قبل هذا العهد ، ومسح الأراضي الزراعية احتكر زراعتها على النحو الآتى :

(١) توزع الأراضي على الزراع ، لكل زارع من ثلاثة إلى خمسة أفدنة ، يزرعها نظير دفع الضرائب المقررة . وكان يقوم بتوزيع الأراضي رجال الإدارة بناء على اقتراحات مشايخ القرى . وكان للفلاح أن يستثمر الأرض دون أن يكون له حق ملكيتها .

(٢) تعطى للفلاح البذور والسماذ والآلات الزراعية والمواشى اللازمة لزراعته ، ويبقى مديناً بثمان هذا كله للحكومة حتى جنى المحصول .

(٣) تعين الحكومة أنواع المحصولات المراد زراعتها في كل منطقة ، والمساحة التي يجب أن تزرع من كل محصول . وبهذا لم يكن الفلاح حراً في زراعة ما يترأى له زراعته ، وإنما كان من الضروري أن يخضع لأوامر الحكومة . غير أنه بهذه الطريقة أمكن إدخال زراعات جديدة وتنظيم الإنتاج الزراعى على الوجه الذى أراده محمد على .

(٤) يعاقب الفلاح الذى يهمل فى القيام بواجبه نحو الأرض التى يزرعها. وكانت العقوبات — التى ترك أمرها للمديرين — قاسية تصل فى بعض الأحيان إلى قطع الأذن والإعدام ، مما اضطر كثيرين من الفلاحين إلى الفرار من قراهم حين يعجزون عن القيام بزراعة أراضيهم . وكان بعض الفلاحين يهاجرون إلى القاهرة أو الاسكندرية ، وبعضهم يهاجر إلى الشام أو بلاد العرب .

(٥) لا يتصرف الفلاح فى محصوله ، وإنما يجب أن يقدمه إلى مخازن الحكومة ، وهناك يكال أو يوزن ، ويقدر لكل وحدة السعر الذى تحدده الحكومة ، ويخصم من ثمن المحصولات التى قدمها الفلاح ما يأتى :

(١) مقدار الضريبة على الأراضى التى يستثمرها .

(ب) ثمن المواشى والبذور والسماد والآلات الزراعية التى أخذها الفلاح أثناء السنة .

ولم يكن الفلاح فى معظم الأحيان يقبض ما يتبقى بعد ذلك نقداً ، وإنما كانت الحكومة تبقيه فى ذمتها . لتسديد ما قد يتأخر من حساب السنة القادمة^(١) ، أو لشراء سلع من مصنوعات الحكومة . كان رجال الإدارة يوزعون منتجات المصانع الفائضة عن حاجة الجيش على الفلاحين جبراً دون أن يكونوا فى حاجة إليها .

(٦) إذا احتاج الفلاح لشيء من الحبوب أثناء السنة كان عليه أن يشتريه من مخازن الحكومة ، وذلك بالسعر الذى تحدده . وقد كانت الحكومة تباع المحصولات للفلاحين بسعر أعلى بكثير من السعر الذى أخذتها به منهم . وفيما يلى جدول يبين طريقة تعامل الحكومة مع الفلاحين فى بعض المحصولات فى بعض السنين :

المحصول	الوحدة	ثمن الشراء من الفلاحين	ثمن البيع للفلاحين	ثمن البيع خارج القطر
القمح	الإردب	٢٧ قرش	٥٦ قرش	٩٠ قرش
الذرة	«	٢٦	٢٧	٦١
الفول	«	١٨	٣٢	٥٦
القطن	القنطار	٢٠٠	—	٣٠٠

وبهذا كان الفلاحون فى مجموعهم أشبه بعمال زراعيين ، تستخدمهم الدولة ، وتستولى على ثمره مجهوداتهم ، بعد أن تبقى لهم قدراً ضئيلاً يقوم بمعيشة الكفاف .

(١) كان فلاحو القرية الواحدة ، كما كانت القرى المتجاورة متضامنين فى دفع الضرائب ، بمعنى أنه لو عجز أحد الفلاحين عن دفع الضريبة أجبر أهل قريته على أن يسددوا ما عليه ، وإن عجزت القرية فى مجموعها عن سداد الضريبة أجبرت القرى المجاورة على الاشتراك فى سداد المتأخر . وهذا ما يعرف بالنظام التضامنى .

المحصولات الزراعية الجديدة :

بالرغم من شدة الاحتكار وكره الفلاحين له ، فقد كان من مزاياه أن ساعد على زراعة محاصيل جديدة والتوسع فيها ، وأهم هذه الزراعات القطن والنيلة والأفيون والأشجار .

القطن :

كان القطن الذى يزرع فى مصر ، قبل أيام محمد على ، من نوع ردىء وكان يستعمل فى سد حاجة المغازل والمناسج المحلية . إلا أنه فى سنة ١٨٢١ حدث تطور كبير فى زراعة القطن المصرى ذلك بأن أحد الفرنسيين ، الذى استقدم من فرنسا لإدارة مصانع النسيج ، واسمه المسيو جومل (Jumel) شاهد فى حديقة "مُحو بك" ، أحد كبار الحكام فى هذا العصر ، نوعا جديدا من القطن فأشار على محمد على بنشر زراعة هذا النوع . وقد اهتم محمد على للأمر وعمل على تشجيع هذه الزراعة الجديدة بتنظيم مياه الري ، وإغراء الفلاحين بشراء أقطنهم بأثمان مرتفعة نسبيا . ومن ثم أخذ إنتاج القطن المصرى يزدكأ أخذ يصير عنصرا مهما من عناصر الصادرات المصرية . وأقبلت على شرائه مصانع الغزل والنسيج فى إنجلترا وفرنسا . ولم تزد صادرات القطن المصرى فى سنة ١٨٢١ على ٩٤٤ قنطارا غير أنها وصلت فى سنة ١٨٤٩ إلى ٢٥٧,٥١٠ قنطارا . وقد كان محصول القطن المصرى يتراوح بين الارتفاع والهبوط تبعا لأحوال البلاد ، وبخاصة أحوالها السياسية . إلا أن أسعار القطن كانت فى العادة تتبع الأسعار العالمية : إذ أن قلة محصول القطن المصرى ، بالنسبة للمحصول العالمى ، لا تجعل مصر فى مركز يسمح لها بالسيطرة على أسعار القطن العالمية .

النيلة والأفيون والأشجار :

كانت النيلة تزرع فى مصر قبل عهد محمد على ولكن فى عهده جلبت بذور أنواع جديدة من الهند ، واستقدم بعض الهنود لتمرين المصريين على زراعتها . وقد كان محصول النيلة فى بعض السنين يبلغ نحو ٨٠ ألف أقة ، يصدر بعضه ويستعمل الباقى فى كفاية حاجة المصانع المحلية .

واستقدم محمد على بعض الإخصائيين من الأرمن للمعاونة فى زراعة الخشخاش التى أصبحت من الزراعات المربحة فى هذا العهد . وقد بلغ محصول الأفيون فى بعض السنين نحو خمسة آلاف أقة .

وعنى محمد على عناية خاصة بزراعة الأشجار ، وبخاصة أشجار التوت لتربية دودة القز . ومن أهم الأشجار التى انتشرت زراعتها فى هذا العهد التوت والجميز والسنط واللبخ والصفصاف والخوخ وكان متوسط ما يزرع من الأشجار سنويا نحو مليون شجرة .

وقد زادت المحصولات الزراعية الجديدة ثروة البلاد . وصار القطن مع الزمن أهم الزراعات المصرية ، وظفى على ما عداه من الزراعات الأخرى حتى صار فيما بعد عماد الثروة الزراعية .

سابعاً — حالة الصناعة

كانت الصناعة الموجودة في مصر ، قبل أيام مجد على ، صناعة يدوية متأخرة . وفي هذا العهد كانت الصناعة في أوربا تمر بأعظم تطور لاقته في تاريخها ، ونعني به الانقلاب الصناعي ، الذي كان من أسبابه اكتشاف قوة البخار واختراع الآلات البخارية واستعمالها في المصانع ، مما دعا إلى اضمحلال الصناعات الصغيرة اليدوية ونشوء المصانع الكبيرة التي تستخدم الآلات الحديثة ، وتشغل عددا عظيما من العمال ، وتقوم على رؤوس أموال ضخمة ، وكان من نتائج ذلك أن زادت أهمية الحديد ، الذي أصبح أصلح المعادن للصناعة الآلية الحديثة ، كما ازدادت أهمية الفحم الذي صار أهم وقود لتوليد القوة المحركة للحديدية ، ونعني بها قوة البخار .

كانت الصناعة تمر بتطور عظيم في أوربا — كما رأينا — على حين كانت الصناعة المصرية لا تزال في فترة الركود ، التي ابتدأت بالفتح العثماني واستمرت طول حكم الأمراء المماليك . ولم تكن ظروف مصر الطبيعية تهيئها لإحداث انقلاب صناعي ، مثل الذي مرت به الدول الصناعية الأوروبية ، وفوق ذلك فإنه كان لا يزال من الممكن استفاد جهود كثيرين من السكان في الأعمال الزراعية الجديدة ، حين انتظمت شؤون الري وزادت مساحة الأراضي المزروعة .

ولكن "مجد على" ، مع هذا ، قد وجه البلاد نحو نهضة صناعية جريئة ، كان الغرض منها أن يصير الإنتاج الصناعي مكملا للإنتاج الزراعي ، وبذلك يتم للبلاد استقلالها الاقتصادي ، ويصبح في إمكانها أن تسد معظم حاجاتها من المنتجات المحلية ، وقد كان دافع مجد على في هذا ، كما رأينا ، رغبته في إنشاء إمبراطورية مصرية عظيمة تكون ، بأجزائها المتعددة ، وحدة اقتصادية مستقلة . وإنشاء الإمبراطورية كان يقتضى تكون جيش عظيم يجب أن يعتمد ، فيما يلزم له ، على الموارد المحلية .

وقد كان أسلوب مجد على ، في تحقيق الاستقلال الصناعي ، هو اتباع سياسة الاحتكار فانه احتكر الصناعة كما احتكر جميع مرافق الإنتاج الأخرى تحقيقا لسياسته الاقتصادية .

الاحتكار الصناعي :

قلنا إن الدول الصناعية الأوروبية كانت تمر في هذا العهد (أوائل القرن التاسع عشر) بالانقلاب الصناعي الذي أحل المصانع الكبيرة تدريجيا محل المصانع الصغيرة ، وقد كان على مصر أن تقف أثر الدول الأوروبية في نهضتها الصناعية بأن تقيم المصانع الكبيرة وتستخدم الآلات الجديدة .

وكان من العسير أن يترك أمر إقامة المصانع الجديدة للجهودات الفردية ، إذ أن الصناع المصريين كانوا قد درجوا من أزمان طويلة على الأساليب القديمة ، ولم يكن من السهل تحويلهم عنها ، هذا فوق أن إنشاء المصانع الكبيرة كان يحتاج لرؤوس أموال كبيرة لم تكن تتوافر عند أفراد المصريين ، ولم تكن الصناعات الجديدة الناشئة من الأعمال المربحة حتى تغرى الأفراد بالإقبال عليها ، ولكن "مجد على" تمكن من القيام بها ، والصرف عليها ، من أرباح الاحتكار الزراعى والتجارى .

وفي سنة ١٨١٦ ، بعد أن تم احتكار ملكية الأراضى ومعظم المحصولات الزراعية ، أصدر مجد على أمرا باحتكار الصناعات الصغيرة القائمة في هذا العهد ، ولم يدع ذلك إلى تغيير في نظام المصانع الصغيرة إذ بقي صغار الصناع في مصانعهم ، ولكن كان عليهم أن يأخذوا ما تقدمه الحكومة من المواد الخام ، على أن يردوها لها ، بعد صنعها ، بالأسعار التى تقررها . وقد احتفظت الحكومة لنفسها بحق بيع منتجات المصانع الصغيرة في خارج القطر أو في داخله ، وقد كانت الحكومة تحتم جميع المصنوعات بختم خاص قبل بيعها ، أما المصنوعات التى يحاول صانعوها بيعها دون أن تحتم بأختام الحكومة فكانت تتعرض للمصادرة ويتعرض صانعوها وبائعوها للعقاب .

وبعد أن احتكرت الصناعات الصغيرة ابتداءً مجد على في إنشاء المصانع الكبيرة برؤوس أموال حكومية . وعبأت الحكومة الصناع للعمل في المصانع الحكومية الجديدة بالأجور التى تقررها ، فبلغ عدد عمال المصانع الكبيرة نحو ثلاثين ألفا .

وبهذا احتكرت الحكومة الصناعات الكبيرة والصغيرة . وقد ساعد على نجاح المصانع الكبيرة ، مع قلة استعداد مصر للصناعة الكبيرة في هذا العهد ، رخص المواد الخام التى كانت الحكومة تشتريها من الزراع بالأثمان التى تقررها . كما ساعد على نجاح هذه المصانع أنه لم يوجد لها ما ينافسها من المصنوعات الأجنبية فكانت الحكومة تقرر لها سعر البيع الذى تراه . وقد كانت معظم آلات المصانع تدار بالثيران وذلك لغلاء أثمان الفحم المسنود .

وكان من مساوئ الاحتكار أن اضمحلت الصناعات الصغيرة : إذ اتجه صغار الصناع لاحتراف الزراعة ، على ما كان في نظامها من المساوىء ، وما ذلك إلا لأن الصناعات اليدوية الصغيرة كانت ، وستبقى دائماً في نظر أربابها ، تعتبر أكثر من مورد للرزق ، إذ ينظرون إليها في معظم الأحيان كحرفة وهوية في نفس الوقت . واحتكار مثل هذه الصناعات يقضى عليها لأنه يفقد محترفها جانب الهواية فيها ، ويدفعهم ذلك إلى إهمالها والاتجاه بجهودهم الإنتاجية وجهة أخرى . أما الصناعات الكبيرة فقد قضى عليها حين لم تصبح الحكومة قادرة على استمرار الاهتمام بها بعد تسوية

سنة ١٨٤١

الصناعات الجديدة^(١) :

أقام مجد على عددا من المصانع الكبيرة في أنحاء القطر المختلفة : وكان يستعين في مصانعه بالخبراء الأجانب ، الذين كانت مهمتهم مراقبة العمال المصريين ، وتعليمهم أساليب الصناعة الجديدة ، وكانت معظم آلات المصانع تدار بوساطة الثيران ، إذ كان استعمال قوة البخار يقتضى نفقات كثيرة لأن الفحم ، الذى يعتبر أصلح أنواع الوقود لتوليد البخار ، ليس من المنتجات المحلية ، ومن أهم المصانع فى هذا العهد مصانع الغزل والنسيج ، ومصانع الصناعات الحربية .

مصانع الغزل والنسيج :

فى سنة ١٨١٨ أمر مجد على بإقامة أول مصانع النسيج الكبيرة ، وكان أن تم إنشاء مصنع الغزل والنسيج بالخرنفس فى سنة ١٨٢٠ ، تحت إشراف إخصائيين من الطليان . وقد كان هذا المصنع ، مع مصانع أخرى كثيرة ، ينتج خيوط القطن والصوف والكتان والأقمشة القطنية والصوفية والكتانية والحريية ، وأصبحت منتجاتها تكفى المطالب المحلية وتفيض عنها .

وكان القطن قبل تقديمه للغازل يجب أن يمر بعملية الحليج ، وكان الحليج فى هذا العصر يتم بوساطة دواليب خاصة فى بيوت المزارعين ، وبعد إتمام هذه العملية يقدم القطن المحلوج إلى شئون الحكومة ، أما البذرة فكانت تستهلكها معاصر الزيت المنتشرة فى أنحاء البلاد . وكان زيت البذرة يستعمل فى الإنارة وغيرها إذ لم يكن استعمال زيت البترول معروفا ، وما بقى من البذرة كان يحفظ للتقاوى . وأنشئ فى القاهرة بين شبرا وبولاق مصنع لتبييض المنسوجات يعرف بالمبيضة وفيه تبيض المنسوجات ، وتطبع بالألوان المختلفة .

وأنشئ مصنع للجوخ فى بولاق وآخر فى دمنهور ، وكانت منتجاتهما ، ومنتجات مصانع الجوخ الأخرى ، تستهلك فى عمل ملابس رجال الجيش والبحرية . وكذلك أنشئت مصانع للمنسوجات الصوفية كانت تنتج المنسوجات الصوفية ، والبطاطين التى يستهلكها الجيش والبحرية . وأقيم مصنع للطرابيش فى قوة كان ينتج حوالى ٧٠٠ طربوش يوميا ، ومصنع للحريز كان ينتج منسوجات حريية بلغت درجة كبيرة من الجودة .

وكانت مصانع الغزل والنسيج فى العادة مجهزة (بورش) معدة بما يلزم لها من الأدوات والعمال لإصلاح الآلات .

وفد نجحت صناعة الغزل والنسيج نجاحا كبيرا حتى أن مصر أصبحت تكفى حاجتها من المنسوجات المحلية ، كما أصبحت تصدر جزءا من غزل القطن إلى ثغور شمالى البحر المتوسط لتصرفها فى أوروبا ، كما كانت تصدر المنسوجات إلى الشام وآسيا الصغرى وبلاد العرب والسودان . وكان يساعد على رواج المنسوجات المصرية فى الأسواق الشرقية رخصها وملاءمتها لأذواق الأهالى فى بلاد الشرق التى تقرب كثيرا من أذواق المصريين .

(١) عبد الرحمن الراغبى بك : عصر محمد على .

وفىما يلى بيان بأهم مصانع غزل القطن ونسجه فى هذا العهد :

عدد أنوال النسيج	عدد دواليب الغزل	اسم المصنع	عدد أنوال النسيج	عدد دواليب الغزل	اسم المصنع
١٦٠	١٢٥	المنصورة	٣٠٠	١٠٠	الخرنفش
١٦٠	١٢٠	دمياط	٢٠٠	٢٨	مالطة
—	٧٥	ميت غمر	—	٩٠	إبراهيم أغا والسبتية ...
—	١٠٠	دمهور	—	٧٠	قليوب
—	٧٦	فوة	—	٧٠	شين الكوم
—	١٥٠	رشيد	—	١٢٠	الحلة الكبرى
—	١٢٠	بنى سويف	—	٧٥	زقنى
٥٠٠	—	السيدة زينب	—	١٢٠	أسيوط
			١٥٠	—	نسج البركال ^(١)

الصناعات الحربية :

كانت أولى الصناعات ، التى بدأ بها مجد على نهضته الصناعية هى صناعة السفن : إذ جمع البقية الباقية من الصناع ، وحشد تحت رأسهم آلاف العمال ، وشيد لهم مصنعا كبيرا هو ” دار الصنعة “ فى بولاق . وفى هذه الدار صنعت قطع الأسطول المصرى ، الذى نقل الجيش إلى الحجاز ، أثناء الحرب الوهابية . وكانت قطع السفن تصنع فى بولاق ثم ترسل إلى السويس على ظهور الجمال ، حيث تركب هناك ، وتصبح معدة للسير . وقد دمرت سفن الأسطول المصرى فى موقعة نوارين البحرية (سنة ١٨٢٧) ولكن ذلك لم يدخل اليأس على نفس مجد على ، فأنشأ (فى سنة ١٨٢٩) مصانع الترسانة فى الإسكندرية تحت إدارة المهندس الفرنسى ” سيرزى “ (Cerisy) وفى بحرنحو عشر سنين من هذا التاريخ بنت مصر سفنا من أكبر السفن الحربية ، واشترت سفنا أخرى من الخارج ، حتى أصبح أسطول مصر قبل سنة ١٨٤٠ أقوى أسطول فى شرقى البحر المتوسط ، وبلغ مجموع سفنه نحو ٣٢ سفينة صنع نحو نصف عددها فى ترسانة الإسكندرية .

(١) سميت معظم المصانع بأسماء الجهات التى أقيمت فيها . أما مصنع مالطة فيعرف بهذا الاسم نسبة إلى من كان يعمل به من العمال المالطيين . أما البركال فهو اسم نوع من المنسوجات القطنية .

ومن أهم المصانع الحربية في هذا العهد "ترسانة القلعة" لصنع الأسلحة والذخائر. وكانت مقسمة أقساما كل قسم منها يختص بعمل معين : فمنها مصنع للبنادق ومصنع للدافع ومصنع للسيوف والرماح ومصنع للسروج وما إليها .

وكان مصنع البنادق ينتج حوالى ٦٠٠ بندقية شهريا ، تتكلف الواحدة منها نحو ١٢ قرشا . وكان مصنع المدافع ينتج نحو ثلاثة مدافع شهريا وبه من العمال مالا يقل عن ١٥٠٠ عامل .



وفوق ذلك أقيمت مصانع متعددة للبارود ، كان أولها في القاهرة في جزيرة الروضة ثم أنشئت مصانع أخرى في القاهرة والبدرشين والأشمونين والفيوم وأهناس والطرانة . وكانت كمية البارود المنتجة سنويا نحو ١٥ ألف قنطار .

المصانع الأخرى :

ومن المصانع الأخرى مصانع السكر. وقد أنشئ أول معمل للسكر في مديرية أسيوط في اليرمون سنة ١٨١٨ ثم أنشئ بعد ذلك معملان آخران . وكان السكر في بداية الأمر يرسل إلى مرسيليا لتكريره . غير أنه في سنة ١٨٣٠ أنشئ في اليرمون مصنع للتكرير .

وأنشئت مصانع للنيلة ، لا يقل عددها عن خمسة عشر مصنعا ، في أنحاء القطر المختلفة . وكانت هذه المصانع تستهلك نحو سدس محصول البلاد ، وكان الباقي من محصول النيلة يصدر للخارج .



مجد على باشا في مصانع الترسانة بالإسكندرية وأمامه القنصل الإنجليزي وحوله بعض الخاشية

ومن مصانع المعادن مصنع لسبك الحديد في بولاق ، كان يديره إخصائي إنجليزي يعاونه آخرون من الإنجليز والمالطيين ، وبه نحو أربعين مصريا . وكان هذا المصنع يستهلك يوميا نحو خمسين قنطارا من الحديد . وكان يستفاد من منتجاته في مصانع السفن والمعامل الملحقة بالمصانع الأخرى . كذلك أنشئ مصنع لعمل ألواح النحاس اللازمة لتبطين السفن ، وكان هذا المصنع ينتج حوالي ٧٠ لocha من النحاس يوميا .

هذه المصانع — التي ذكرنا أمثلة لأهمها — كانت تنتج ، هي ومصانع أخرى ، ما يكفي لسد حاجة معظم الاستهلاك المحلي ، في مصر وغيرها من أجزاء الإمبراطورية المصرية . غير أنه كانت هناك صناعات أخرى : للصابون والزجاج والحبال والورق والشمع ودبغ الجلود وغيرها .

من هذا نرى أن الحكومة عملت على إقامة كل الصناعات ، التي لا تستحيل إقامتها استحالة مادية . والنتيجة الطبيعية لهذا أن تكاليف بعض المنتجات كانت تربي على السعر لممكن استيرادها به من الخارج . ومع ذلك فقد سار مجد على في طريقه على أمل أن تقل نفقات الإنتاج بمضى الزمن وتقدم المصانع . وكان يبرر بقاء المصانع الغرض الذي أنشئت من أجله ، وهو الاستقلال الإقتصادي ، الذي كان ضرورة من ضروريات التوسع الحربي .

وقد أنفق مجد على الملايين على إنشاء المصانع وأعدادها ، وساعده في الحصول على رؤوس الأموال اللازمة احتكاره الزراعة والتجارة ووفرة أرباح احتكارهما . غير أنه بعد سنة ١٨٤١ حين تدخلت الدول ، وحرمت مصر من ثمرة انتصاراتها ، لم تستطع الحكومة الاستمرار في الإنفاق على المصانع فكان أن انهارت سياسة مجد على الصناعية .

ثامنا — حالة التجارة

لما كان من الضروري أن تزيد مشروعات مجد على ، في الزراعة والصناعة ، من منتجات هاتين الحرفتين ، كان عليه أن يعنى بالتجارة لتسهيل تداول المنتجات الزراعية والصناعية . وقد أراد مجد على أن يعيد إلى مصر أهميتها القديمة ، التي فقدتها بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، وفقدت معها موردا من أهم موارد الدخل الأهل والحكومي ، ونعني به الضرائب الجمركية وأجور النقل ، وأرباح التجارة المارة بمصر بين الشرق والغرب . كان على مجد على إذن أن يعنى بأمر التجارة لضرورتها للتوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي ، كما كان يعنى بها في حد ذاتها لتكون ، إلى جانب الزراعة والصناعة ، موردا من موارد الأمة والحكومة .

وقد تقدمت التجارة في هذا العهد تقدما كبيرا ويرجع ذلك إلى :

(١) زيادة حاصلات البلاد الزراعية والصناعية نتيجة الاحتكار الزراعي والصناعي ، وإشراف الحكومة على مرافق هاتين الحرفتين .

(٢) تقدم طرق المواصلات بحفر الترعة الملاحية ، وتمهيد الطرق ، وإنشاء الأسطول التجاري ، وتنظيم المواصلات الأخرى .

(٣) تصريف الحاصلات المصرية ، الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي ، في أسواق الإمبراطورية المصرية التي فتحت بضم بلاد العرب والسودان والشام إلى مصر .

(٤) احتكار مجد على التجارة الداخلية والخارجية ، مما قضى على نفوذ من بقي من التجار الأجانب في مصر ، هؤلاء التجار الذين كانوا يرعون صالحهم الشخصي ومصالح بلادهم بغض النظر عن صالح المصريين .

طرق المواصلات :

اقتضى تنظيم التجارة واتساع نطاقها ، العمل على تحسين طرق المواصلات ، واستعادة مصر مركزها التجارى .

وقد قامت الحكومة بتمهيد كثير من الطرق البرية فى أنحاء البلاد المختلفة ، كما استعملت ترع الرى الجديدة فى الملاحة وزاد استعمال نهر النيل لهذا الغرض . وكانت الحكومة تملك أسطولا من القوارب النهرية ، يتكون من عدة مئات من هذه القوارب ، لنقل المحصولات من داخل البلاد إلى القاهرة والموانى .

وفى سنة ١٨١٩ بدئ بحفر ترعة المحمودية من الإسكندرية إلى فرع رشيد عند العطف . وبذلك بدأت تعود للإسكندرية أهميتها القديمة . وكان من الضرورى إصلاح ميناء الإسكندرية حتى تتسع للحركة التجارية الجديدة ، ولذلك بذل جهد على مجهودا كبيرا فى سبيل توسيع الميناء وتعميقه ، كما أنشئت منارة الإسكندرية وعدة علامات فى الميناء لهداية السفن .

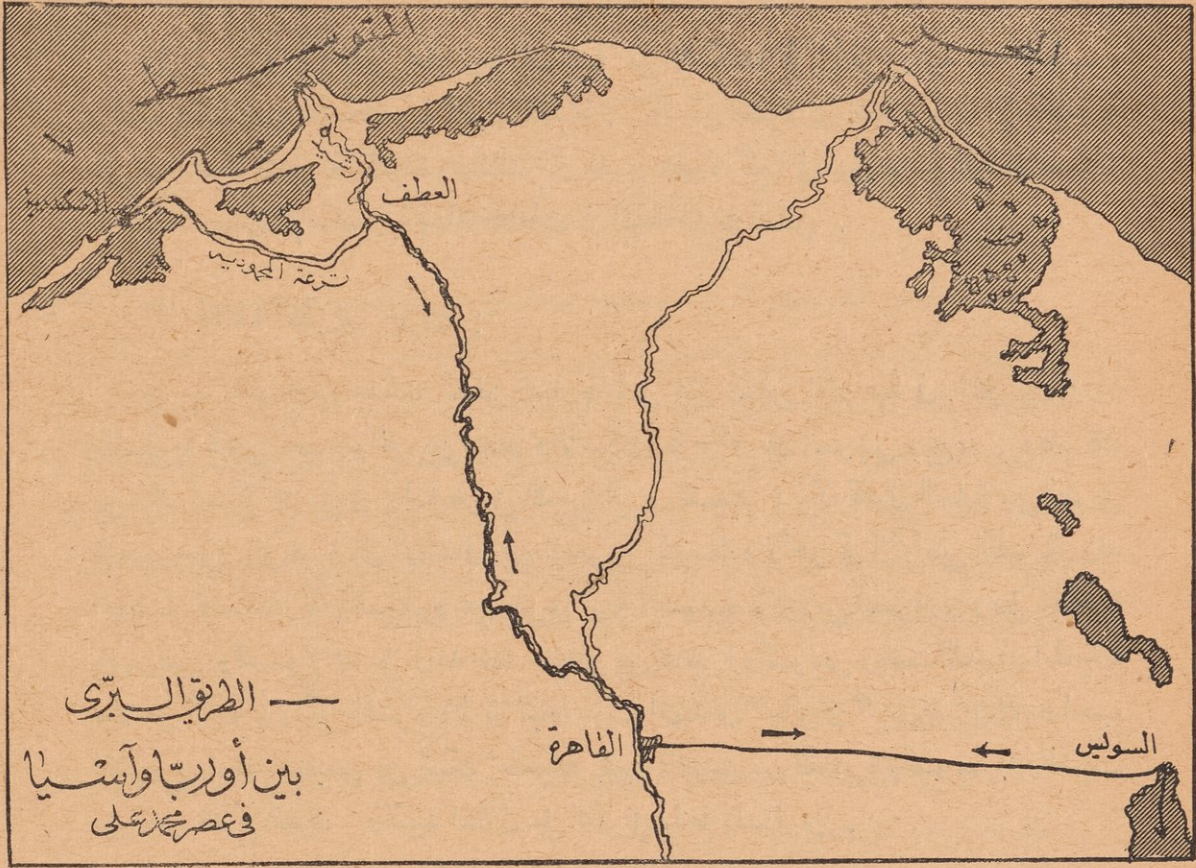
إعادة الطريق البرى :

فى سنة ١٣٨٤ ابتدأت السفن البخارية تحمل محل السفن الشراعية فى النقل بين أوربا والشرق ، فأنشئ خط للبواخر بين إنجلترا والإسكندرية وآخر بين السويس وبمباى . وقد كان من ذلك أن فكر محمد على فى إعادة طريق التجارة البرى القديم : بأن تتحول التجارة من الطريق البحرى حول إفريقيا إلى الانتقال بين البحرين المتوسط والأحمر فى الأراضى المصرية . وقد اتصلت الإسكندرية بالقاهرة عن طريق ترعة المحمودية وكان من الضرورى وصل القاهرة بالسويس . وقد شرع محمد على فى مد خط حديدى بين القاهرة والسويس وجلبت القضبان الحديدية فعلا من أوربا ، ولكن المشروع لم يتم نتيجة لموت المهندس "جالواى" (Galloway) صاحب المشروع . وقد استعيز عن السكة الحديدية بتمهيد الطريق بين القاهرة والسويس ، والضرب على أيدي قطاع الطرق ، وتشديد المنازل على الطريق لراحة المسافرين .

وكان المسافرون على الطريق البرى الجديد ينزلون فى الإسكندرية ثم يسافرون إلى القاهرة ، عن طريق ترعة المحمودية والنيل ، فى قوارب نيلية تجرها جرارات بخارية . ومن القاهرة إلى السويس فى عربات تجرها الخيول . وقد أصبحت الرحلة من لندن إلى بمباى بالطريق البرى تستغرق نحو أربعين يوما ، على حين أن الرحلة حول طريق رأس الرجاء الصالح كانت تستغرق نحو أربعة شهور .

وتتبع لمشروع الاستقلال الاقتصادى رأى محمد على ألا يعتمد على الدول الأجنبية فى نقل صادرات مصر ووارداتها فأنشأ أسطول البحر الأحمر ، ثم أنشأ مصانع الترسانة وكوّن أسطول البحر المتوسط .

وفي هذا العهد زادت الخطوط الملاحية في البحر المتوسط والبحر الأحمر فكانت مصر تتصل بأوروبا بخطوط البواخر الحديدية التي أنشأتها شركة البواخر الشرقية (O.S.S. Navigation Co.) (بين مصر وإنجلترا سنة ١٨٣٦) وشركة الماساجيري مارتيم (Messageries Maritimes) (بين الإسكندرية ومرسيليا سنة ١٨٣٧). وقد أنشأ محمد علي شركة بواخر مصرية (سنة ١٨٤٥) كانت لها باحرتان تسييران بين الموانئ المصرية والآستانة. كما أنشأت شركة الهند الشرقية (سنة ١٨٣٤) خط بواخر بين بمباي والسويس .



نظام النقد :

كان من نتائج تقدم التجارة أن فكر محمد علي في أن يؤسس لمصر نظاما مستقلا للنقد. وفي أوائل عهد محمد علي كانت أنواع العملة الأجنبية — التي كانت تستعمل في مصر في أواخر القرن الثامن عشر — لا تزال في التداول . وفي سنة ١٨٣٤ جعل الريال أساسا للنقود المصرية، وسكت قطع العملة من الفضة. وكانت أهم وحدات العملة الفضية الريال ويساوي عشرين قرشا، وقطع أخرى من ذات العشرة القروش، والخمسة القروش، والقرشين والقرش الواحد. وكذلك سكت من الذهب

قطع تساوى ١٠٠ قرش ، وأخرى تساوى عشرين وعشرة وخمسة قروش على التوالى . وحددت قيمة العملات الأجنبية بالعملة المصرية الجديدة ، فقدر الجنيه الانجليزى بمقدار ١/٢ ٩٧ قرش . ولما كانت قطع العملة تسك من الذهب والفضة على السواء فقد حددت قيمة الذهب إلى الفضة بنسبة ١ : ١٥ ١/٢ . وبهذا ابتداء نظام النقد المصرى يستقل بنفسه وينفصل عن نظام النقد التركى .

احتكار التجارة

تجارة الصادرات :

كان محمد على يستولى على المنتجات الصناعية ومعظم المنتجات الزراعية نتيجة لنظام الاحتكار ، وبهذا أصبح مسيطرا على معظم المنتجات المحلية ، وعلى ما يفيض منها عن حاجة البلد ، وهذا الفائض هو الذى يكون تجارة الصادرات . وقد سيطر محمد على بالفعل على نحو ٩٥ ٪ من تجارة الصادرات فى معظم سنى حكمه .

وقد كانت الحاصلات المصرية تباع فى البداية للبيوت التجارية الأجنبية الموجودة فى الإسكندرية . وحين كانت تمس الحاجة إلى المال كان محمد على يقبض بعض أثمان الحاصلات مقدما مما كان يدعو إلى استغلال التجار الموقف وغبن الحكومة المصرية .

وفى سنة ١٨٢٨ جرب محمد على طريقة أخرى للبيع بأن أرسل من قبله مندوبين لأوربا لبيع الحاصلات المصرية ، ولكن بعض المندوبين أساءوا استعمال الثقة التى وضعها محمد على فيهم مما دعا إلى العدول عن هذه التجربة .

وفى سنة ١٨٣٥ ، وبعض السنين التى تلتها ، كانت الحاصلات المصرية تباع للتجار الأجانب بطريق المزايدة فى الاسكندرية . ودلت التجربة على أن هذه أصلاح الطرق للحصول على أحسن الأسعار .

وكان يشرف على مخازن الحكومة وعلى بيع المحصولات ديوان التجارة والأموال الفرنجية ، الذى أنشئ فى الاسكندرية (فى سنة ١٨٢٦) تحت إدارة ” بوغوص بك “

تجارة الواردات :

أما تجارة الواردات فقد أراد محمد على فى أوائل أيامه أن يقيد بها بفرض ضرائب عالية على البضائع المستوردة . ولكن فى سنة ١٨٢٠ أصدر السلطان دكريتو (أمرا عاليا) ينص على أنه من الواجب أن يسمح بدخول البضائع الأوربية إلى جميع أجزاء الإمبراطورية العثمانية ، على ألا تزيد الضرائب المفروضة على هذه البضائع على ٣ ٪ من قيمتها . وقد قيد هذا الدكريتو حرية محمد

على في السيطرة على تجارة الواردات. ولكن سيطرة محمد على على تجارة الصادرات، وملكيته للأراضي والمصانع، جعلته يتحكم في معظم القوة الشرائية كما جعلته أكبر مستورد في البلاد، إذ كان يسيطر على نحو ٤٠٪ من تجارة الواردات.

ويعتبر تحكم الدول الأوروبية واتفاقها مع الباب العالي على حرية دخول بضائعها إلى مصر، وغيرها من الولايات العثمانية، من الأسباب التي دعت "محمد على" إلى احتكار الزراعة والصناعة والتجارة، لأنه لولا هذا الاحتكار لطغت الواردات على المنتجات المحلية، ولقضت عليها في ميدان المنافسة. ولكن "محمد" على بسيطرته على الإنتاج الزراعي والصناعي أصبح يمتلك أكبر قوة شرائية في البلاد، وبهذا أصبح في إمكانه أن يسيطر إلى حد ما على تجارة الواردات.

أهم الصادرات والواردات :

ابتدأ القطن في هذا العهد يحل محل القمح^(١) في تجارة الصادرات. وفي سنة ١٨٣٦، مثلاً، أصبح القطن يكون نحو ٤١٪ من تجارة الصادرات. أما أهم عناصر الواردات فكانت المنسوجات التي بلغت قيمتها ٣٨٪ من قيمة واردات سنة ١٨٣٦. وكانت الصادرات تبلغ نحو ٢ مليون جنيه والواردات نحو ٢,٥ مليون جنيه.

وكانت أهم البلاد المتعامل معها هي : إنجلترا والنمسا وتوسكانيا وفرنسا واليونان .

تاسعا — انهيار السياسة الاقتصادية

قلنا إنه بتسوية سنة ١٨٤١ انهار مشروع الإمبراطورية المصرية، وكان انهياره نتيجة لتدخل الدول الأوروبية التي كانت، مع تعارض مصالحها، تكاد تكون جميعها متفقة على عدم ترك الفرصة لتكوين إمبراطورية شرقية جديدة، تحل محل الإمبراطورية العثمانية التي أصابها الانحلال.

وفي نفس الوقت لم تكن هذه الدول تريد أن تترك لمصر الفرصة في أن تستمر في التطور الاقتصادي، الذي بدأه محمد على، والذي كان من الممكن، إن استمر في سبيله، أن يجعل من مصر بلدا زراعيا صناعيا يقف على قدم المساواة مع الدول الأوروبية الناشئة في الصناعة في هذا الحين. وكانت النتيجة أن انهارت السياسة الاقتصادية وكان انهيارها نتيجة لتدخل الدول الأوروبية كما يتضح مما يلي :

(١) في سنة ١٨٢٠ أصدر السلطان دكرتوينص على أنه من الواجب أن يترك الباب مفتوحا للبضائع الأوروبية الداخلة إلى الولايات العثمانية، على أن يدفع عن هذه البضائع ضريبة

(١) كان القمح أهم عنصر في تجارة الصادرات في أواخر القرن الثامن عشر .

قيمة قدرها ٣ ٪ ، وعلى أن يراقب قناصل الدول تنفيذ هذا الدكرتو . وقد كان إصدار هذا الدكرتو بإيعاز من الدول وكانت مصر المقصودة به . ولما كان في السماح للمصنوعات الأوروبية بالدخول إلى السوق المصرية قضاء على صناعات مصر الناشئة فقد تخلص محمد علي من نتائج هذا الدكرتو بأن احتكر تجارة الحاصلات الزراعية والصناعية ، وبهذا سيطر على تجارة الصادرات وعلى جزء كبير من تجارة الواردات ، وأمكنه أن يستمر في مشروعه الذي أراد أن يجعل به من مصر بلدا صناعيا إلى جانب كونها بلدا زراعيا .

(٢) في سنة ١٨٣٨ عقدت إنجلترا مع تركيا تنص على ترك الحرية للتجار الانجليز — في أنحاء الإمبراطورية العثمانية — في أن يستوردوا ويبيعوا ما يشاءون من البضائع على أن يدفعوا ضريبة قيمة قدرها ٥ ٪ . ونصت المعاهدة أيضا على أن يترك للتجار الإنجليز الحرية في أن يشتروا من الزراع ما يشاءون من المحصولات الزراعية لتصديرها على أن يدفعوا ضريبة صادرة قدرها ١٢ ٪ ، وعلى أن يعفى التجار الإنجليز من جميع الضرائب التي قد تفرض على شراء أو بيع أو نقل السلع التي يتجرون فيها ، وألا يدفعوا غير ضريبة الوارد أو الصادر المنصوص عنهما . وقد سارع النمسيون ، وغيرهم من الدول التي كانت تجر مع تركيا ، بعقد مثل هذه المعاهدة . وقد كان المقصود بهذه المعاهدة القضاء على النظام الاقتصادي المصري الذي وضعه محمد علي . ولكن "محمد علي" لم يأبه لهذه المعاهدة في وقت عقدها لأنه كان في هذا الوقت في حالة نزاع مع السلطان .

(٣) في سنة ١٨٤١ سويت علاقة محمد علي مع السلطان — بناء على تدخل الدول — واشترط في هذه التسوية "أن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية تركية" وبهذا تمسكت الدول بتنفيذ معاهدة سنة ١٨٣٨ التجارية .

و بتطبيق هذه المعاهدة قضى على نظام الاحتكار الذي بنيت عليه سياسة محمد علي الاقتصادية . فأما في الزراعة فقد انهار الاحتكار الذي كان يقوم على شراء المحصولات الزراعية من الفلاحين بالثمن الذي تحدده الحكومة . وقد رأينا أن الحكومة كانت تشتري المحصولات الزراعية بثمان أقل من ثمن بيعها في الخارج بكثير ، فلما تركت الحرية للتجار أغروا الفلاحين بالآثمان المرتفعة وحلوا محل الحكومة في شراء المحصولات الزراعية وتصديرها .

وأما الصناعة المصرية الناشئة فلم تقدر منتجاتها على منافسة المصنوعات الأوروبية التي صارت تباع في الأسواق المصرية بأسعار أرخص . ولهذا لم يكن في الإمكان الاستمرار في الانفاق على المصانع الكبيرة فأقفلت أبوابها .

وأما احتكار التجارة فقد قضى عليه بالقضاء على احتكار الزراعة والصناعة . وانتشر التجار الأوربيين في مصر وسيطروا على مرافق التجارة فيها .

وهكذا قضى على النظام الاقتصادى ، الذى جدّ محمد على فى بنائه أكثر من ربع قرن من الزمان ، والذى ضحى المصريون فى اقامته تضحيات جسيمة . وبقيت المصانع فى أنحاء البلاد المختلفة ، بعد أن كفت آلاتها عن الدوران وأصابها الإهمال ، آثارا لنهضة مجيدة لا مثيل لها فى تاريخ مصر الاقتصادى .

عاشرا — النتائج الاقتصادية لعصر محمد على

زاد إنتاج مصر ، فى عهد محمد على ، زيادة عظيمة . وليس أدل على زيادة الإنتاج من زيادة عدد السكان ، ولم يكن عدد السكان يزيد على $2\frac{1}{4}$ مليون فى سنة ١٨٠٠ ولكنه تضاعف تقريبا فى سنة ١٨٤١ إذ صار $4\frac{1}{4}$ مليون نسمة . والإنتاج دائماً هو المحور الذى تدور حوله زيادة السكان . فحين تزداد المنتجات تتبع زيادتها زيادة فى مجموع الأفراد الذين يعيشون عليها .

وبالرغم من زيادة الإنتاج فإن مستوى المعيشة لم يرتفع ويرجع ذلك إلى أن البلاد كانت فى دور تكوين اقتصادى جديد ، لأن معظم الدخل الأهلى كان ينفق على إقامة المنشآت الجديدة كالترع والقناطر والمصانع وما إليها . ولو لم تتدخل الدول الأوربية لظهر أثر هذه المنشآت الجديدة فى زيادة الدخل الأهلى وارتفاع مستوى المعيشة فى العهود التى تلت عهد محمد على . ولكن جهود المصريين ، وحرمانهم طول هذه المدة ، قد ذهب سدى بانهيار النظام الاقتصادى الذى عملت الدول على هدمه من أساسه .

وقد أثر انهيار سياسة محمد على الاقتصادية على أحوال الزراعة والصناعة والتجارة :

فأما فى الزراعة فقد سار الزراع فى طريقهم واستمروا على استعمال الوسائل الزراعية الحديثة ، وزراعة المحصولات الجديدة التى أهمها القطن الذى صار عماد الثروة القومية . وقد بقى من نظام الاحتكار أن الحكومة كانت تتقاضى كثيرا من الضرائب محاصيلات زراعية لقلّة النقود المتداولة .

أما فى الصناعة فقد اندثرت معظم المصانع الصغيرة ، ولم يبق للجهود الفردية شأن كبير فى الإنتاج الصناعى . وأما المصانع الحكومية فقد قضى عليها بالقضاء على نظام الاحتكار . بهذا أصبحت مصر محرومة حتى من معظم مصانعها الصغيرة ، التى كانت تقوم بسد بعض المطالب المحلية . ولم يقيم الأفراد ، بعد فشل مشروعات الحكومة ، مجهود يذكر فى سبيل إحياء الصناعة إذ أنهم كانوا قد فقدوا الاعتماد على أنفسهم ، واعتادوا أن ينتظروا من الحكومة أن تقوم هى بنفسها بالإنتاج فى نواحيه المتعددة ، ولا تستلزم من الأفراد إلا أن يسيروا فى الوجهة التى تخططها لهم . وفوق ذلك فقد طغت المنتجات الأوربية الرخيصة على الأسواق المصرية .

بهذا يمكننا تفسير الانحطاط الصناعى ، الذى أصاب مصر فترة من الزمن بعد عهد محمد على ،
والذى كان سببه القضاء على الصناعات الصغيرة وفشل الصناعات الكبيرة التى حلت محلها ، مما
كان من آثاره إحداث ثغرة فى سلسلة التطور الاقتصادى ، وفصل ماضى مصر الصناعى عن
حاضرها ، مما جعل إحياء الصناعات القديمة وإنشاء الصناعات الحديثة عملاً غير يسير .

أما من حيث التجارة فقد كان فى مصر ، قبل أيام محمد على ، طبقة من التجار المصريين
تقوم بنصيب فى تجارة الصادرات والواردات وفى التجارة الداخلية ، إلى جانب من كانوا
موجودين من التجار الأجانب والمتصرين ، وكانت التجارة قبل عهد محمد على تدر على هؤلاء التجار
ربحاً غير قليل . غير أن احتكار محمد على التجارة قضى على فئة التجار المصريين . وحين انتهى الاحتكار
التجارى لم يبق المصريين بنصيبهم فى تجارة بلادهم ، إذ كانت فترة حكم محمد على فاصلاً بين ماضى
التجارة المصرية وحاضرها ، حتى لم يكن اعتبارها حلقة مفقودة فى سلسلة التطور التجارى . وانتهاء
احتكار التجارة يعنى ضرورة قيامها من جديد على الجهود الفردية . وإذ لم يبق المصريين بها
أقبل على القيام بها التجار الأجانب فأخذوا يفدون على البلاد ، وانضم إلى زمرة من كثيرين من
الأفاقيين والمغامرين ، واحتكر الأجانب بالتدريج معظم الأعمال التجارية ، وحرموا المصريين من
مرفق من أهم مرافق بلادهم الإنتاجية .

والخلاصة أن احتكار مرافق البلاد الاقتصادية ، ثم انهيار هذا الاحتكار ، كان له أسوأ
التأثيرات ، وبخاصة فى الصناعة والتجارة .

الملخص

محمد على

(١٨٠٥ — ١٨٤٨)

أولاً — وصول محمد على إلى الحكم

القوات التى تتنازع حكم البلاد : الإنجليز ، والأتراك ، والمماليك .

خروج الإنجليز سنة ١٨٠٣ باتفاقهم مع الأتراك .

ضعف الأتراك والمماليك لاستمرار النزاع بينهما .

تجلب محمد على إلى الشعب . وتقرير الزعماء خلع الوالى التركى وتولية محمد على سنة ١٨٠٥

مشاكل محمد علي :

(١) اضطراب الحالة المالية : الاستعانة بزعماء المصريين على جمع ضريبة جديدة . جمع المتأخرات من الصيارف .

(٢) عدم رضا السلطان : إصرار الزعماء المصريين على عدم نقل محمد علي إلى سلاطية كأمر السلطان . رشوة الوزراء الأتراك .

(٣) معاكسته الممالك : محاربتهم وهزيمتهم وفرارهم إلى الصعيد ، وموت زعمائهم . محاولة الإنجليز احتلال مصر وخروجهم سنة ١٨٠٧ (حملة فريزر) .

ثانيا — الإمبراطورية المصرية

الدخول في عدة حروب وتكوين الإمبراطورية المصرية .

الحرب الوهابية : (١٨١١ — ١٨١٩)

أغراضها : محاولة كسب رضا السلطان . التخلص من الجنود الألبانيين . إرضاء العالم الإسلامي . توسيع حدود مصر .

حوادثها : إنشاء الأسطول المصري . نقل الجنود إلى شبه جزيرة العرب . هزيمة الوهابيين وضم بلاد العرب لمصر . التخلص من الممالك في مذبح القلعة أثناء الاحتفال بتوديع الحملة . تحقيق أغراض الحملة .

حملة السودان (١٨٢٠) :

أغراضها : استغلال مناجم الذهب السودانية . تجنيد السودانيين . القضاء على الممالك الفارين إلى السودان وتأمين حدود مصر الجنوبية .

نتائجها : ضم السودان وتأمين الحدود والقضاء على بغية الممالك . فشل تعدين الذهب وعدم نجاح تجربة تجنيد السودانيين .

حرب اليونان (١٨٢٤ — ١٨٢٨) :

أغراضها : القضاء على ثورة اليونان بناء على طلب السلطان . توسيع الممتلكات المصرية . إظهار قوة الجيش المصري في أوروبا .

حوادثها : إرسال الجيش والأسطول المصري . نزول الجيش في المورة . استيلائه على مواقع الثوار الحصينة .

نتائجها : تدخل الدول لمصاحبة اليونان . معاهدة لندن لاستقلال اليونان . تصميم الدول على تنفيذ المعاهدة بالقوة . تحطيم الأسطول المصري التركي في نوارين . جلاء الجيوش المصرية عن المورة بأمر محمد علي باتفاقه مع الدول . ظهور كيان مصر الدولي بمفاوضة محمد علي الدول رأسا .

حروب محمد على ضد السلطان :

سببها : سحب الجنود المصريين من المورة دون إذن السلطان. عدم مساعدة محمد على السلطان في حروبه .

حرب الشام الأولى (١٨٣١ — ١٨٣٣) :

أسبابها : رفض السلطان إعطاء محمد على ولاية عكا تعويضا عن خسارته في اليونان . مد الحدود المصرية إلى الشام .

حوادثها : استيلاء إبراهيم باشا على عكا ثم دمشق ثم أطننة ثم قونية وسحق الجيش التركي . توسط الدول بين محمد على والسلطان وعقد صلح كوتاهية وإعطاء محمد على ولاية عكا .

حرب الشام الثانية (١٨٣٩) :

أسبابها : عدم انتهاء النزاع بين محمد على والسلطان . تحرش الجنود التركية بالجنود المصرية .

حوادثها : هزيمة الجيش التركي في تصيين . انضمام الأسطول التركي لمحمد على .

نتائجها : تدخل الدول . معاهدة لندن (١٨٤٠) ومنح محمد على ولاية عكا طول حياته وولاية مصر وراثية وإعادة بتمية الأملاك إلى تركيا . رفض محمد على للمعاهدة .

حرب الشام الثالثة (١٨٤٠) :

سببها : رفض محمد على معاهدة لندن بتحريض فرنسا .

حوادثها : مساعدة الدول لقيام الثورة في الشام . إرسال أساطيلها المحاصرة شواطئ مصر والشام . احتلال ثغور الشام . عدم وفاء فرنسا بوعداتها .

تسوية سنة ١٨٤١ :

عدم إمكان محمد على الوقوف بمفرده في وجه الدول . قبوله شروط معاهدة لندن بعد تعديلها بهذه التسوية . أهم شروط التسوية : منح محمد على ولاية مصر وراثية . دفع الجزية . تحديد عدد الجيش . اعتبار مصر ولاية تركية تعيين محمد على واليا على السودان .

انتهاء مشروع الإمبراطورية المصرية :

هذا الانهيار نتيجة لتدخل الدول . ترك محمد على الحكم لابراهيم سنة ١٨٤٨ ، موت إبراهيم وتولية عباس الأول . موت محمد على سنة ١٨٤٩

ثالثا — نظام الحكم

الادارة المركزية : كل السلطة في يد محمد علي . إنشاء الدواوين لفروع الإدارة الحكومية . مجلس المشورة من رؤساء الدواوين والعلماء والأعيان ورأيه استشارى . المجلس الخصوصى ، برئاسة ابراهيم وعضوية نائب محمد علي وبعض كبار الموظفين ، للنظر فى مشروعات الحكومة قبل تنفيذها . الادارة المحلية : تقسيم البلاد سبع مديريات وأربع محافظات . إعطاء المديرين سلطة قضائية واسعة .

رابعا — الجيش والتعليم

الجيش : كان مكونا من عناصر أجنبية كالألبانيين . انعدام النظام بينهم . معارضتهم للنظم الجديدة . تشيبتهم فى الحروب المختلفة . الاستعانة بالكولونل سيف (سليمان باشا) . البدء بتكوين الضباط . تجربة تجنيد السودانيين وفشلها . تجنيد المصريين وانتصاراتهم . مجموع القوة البرية والبحرية نحو ١/٤ مليون جندى . الأسطول : إنشاء أسطول البحر الأحمر قبل الحرب الوهابية . إنشاء أسطول البحر المتوسط وشراء السفن من الخارج . تحطيم الأسطول فى نوارين . إنشاء دار صناعة السفن فى الإسكندرية وتجديد الأسطول . التعليم : انخراط التعليم فى الأزهر . خوف محمد علي من تعديل نظم الأزهر . الغرض من التعليم تكوين الرجال اللازمين للجيش . إنشاء المدارس الجديدة . عدم اقبال المصريين على التعليم لأنه كان يؤدى إلى الجندية . إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية والخصوصية والعالية . إرسال البعثات العلمية .

خامسا — تطور مصر الاقتصادى

المحور الذى كانت تدور حوله سياسة محمد علي هو : تكوين جيش كبير استلزمه التوسع الحربى . تغيير النظم الاقتصادية بقصد إعداد البلاد لكفاية حاجة الجيش . أساس سياسة محمد علي الاقتصادية :
(١) الاستقلال الاقتصادى .
(٢) الاحتكار الحكومى .

١ — الاستقلال الاقتصادى : سبب التفكير فيه اضطرار مصر للدخول فى حروب . هذه الحروب تقطع علاقة مصر بالخارج وتعرقل تجارة الصادرات والواردات وتجعل تموين الجيش صعبا .

٢ — الاحتكار الحكومى : احتكر محمد على الزراعة والصناعة والتجارة للأسباب الآتية :

(١) الصرف على المصانع الحربية (غير المربحة) من أرباح الاحتكار .

(ب) تمسك المصريين بالأساليب القديمة فى الإنتاج .

(ج) الخوف من تدخل الأجانب فى الشؤون الاقتصادية .

سادسا — حالة الزراعة

تغيرت نظم الرى وطرق استغلال الأراضى الزراعية .

نظم الرى : حفر الترع ، إنشاء القناطر والجسور ، زيادة مساحة الأراضى المزروعة ، نتيجة لتنظيم السياسة المائية .

استغلال الأراضى الزراعية : إنفراد محمد على بملكية الأراضى ، مصادرة دوائر التزام الممالك ، تعويض بقية الملتزمين على أساس (الفاض) ، إلغاء نظام الالتزام .

أقطاع بعض الأمراء أبعاديات وشفالك .

مسح الأراضى الزراعية .

الاحتكار الزراعى :

(١) توزيع الأراضى مساحات صغيرة على الفلاحين .

(٢) توزيع لوازم الزراعة على الفلاحين .

(٣) تعيين الغلات الزراعية الواجب زراعتها .

(٤) معاقبة الفلاح المهمل فى زراعته .

(٥) توريد الحاصلات لمخازن الحكومة بالأسعار التى تقدرها .

(٦) إعادة بيع ما يلزم الفلاحين من الحاصلات بأسعار أعلا .

المحصولات الزراعية الجديدة : القطن ، الخشخاش ، الأشجار . حلول القطن محل القمح كحصول رئيسى .

سابعاً — حالة الصناعة

القيام بنهضة صناعية عظيمة بغرض استقلال البلاد الاقتصادى .
احتكار الصناعة : احتكار الصناعات الصغيرة. إنشاء المصانع الكبيرة طبقاً لأحدث الأصول الصناعية لتموين الجيش والبلاد بالمنتجات الصناعية . الاستعانة بالخبراء الأجانب .
الصناعات الجديدة : مصانع الغزل والنسيج الكبيرة ، الصناعات الحربية (السفن ، الأسلحة ، الذخائر) مصانع السكر ، مصانع الورق ...

ثامناً — حالة التجارة

تقدم التجارة نتيجة لما أتى :

(١) زيادة إنتاج البلاد .

(٢) تقدم طرق المواصلات .

(٣) احتكار التجارة .

طرق المواصلات : تعبيد الطرق ، الأسطول النيلي ، حفر ترعة المحمودية ، الأسطول التجارى .

إعادة الطريق البرى بين الشرق والغرب .

احتكار التجارة : احتكار تجارة الصادرات نتيجة للاحتكار الزراعى والصناعى . احتكار معظم تجارة الواردات نتيجة لاحتكار معظم القوة الشرائية . الغرض من احتكار التجارة هو الرغبة فى إبعاد الأجانب عن استغلال البلاد . محاولة انجلترا والدول القضاء على نظام الاحتكار (دكريتو سنة ١٨٢٠ ، ومعاهدة سنة ١٨٣٨ التى تقضى بترك الحرية للتجار الأجانب للبيع والشراء داخل الأراضى المصرية) . عدم خضوع محمد على لهذه المعاهدة أيام قوته . اضطرابه لحرية التجارة بعد تسوية ١٨٤١ وانهيار نظام الاحتكار .

تاسعاً — انهيار السياسة الاقتصادية

انهارت السياسة الاقتصادية نتيجة لما يلى :

(١) انهيار مشروع الإمبراطورية المصرية بتسوية ١٨٤١ .

(٢) تدخل الدول للقضاء على السياسة الاقتصادية بمعاهدة ١٨٣٨ التجارية (بين تركيا والدول) التى تقضى بحرية التجارة فى الأراضى المصرية .

(٣) اعتبار مصر ولاية تركية بتسوية ١٨٤١ واضطرابها لتنفيذ معاهدة سنة ١٨٣٨ .

عاشرا — النتائج الاقتصادية لعصر محمد على

زاد الانتاج زيادة عظيمة وزاد عدد السكان . انهارت السياسة الاقتصادية نتيجة لتدخل الدول . ومن نتائج ذلك :

في الزراعة : سار الزراع في طريقهم واستمروا في زراعة المحصولات الجديدة . معظم الضرائب تجبي عينا .

في الصناعة : طغت الواردات الأجنبية على المنتجات المصرية ففقدت عليها . بقيت مصر مدة طويلة محرومة من المصانع . فصل ماضى مصر الصناعى عن حاضرها .

في التجارة : حل الأجانب محل الحكومة بعد الغاء الاحتكار . احتكر الأجانب مرافق التجارة وحرموا المصريين منها .

الفصل الرابع

عباس الأول وسعيد

أولا — عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤)

بعد إبراهيم تولى الحكم عباس الأول بن طوسون بن محمد علي . وقد تدرب عباس على الأعمال الإدارية والحربية أثناء ولاية جده : إذ عين مديرا للغربية ، ثم عين فيما بعد كتخدا — أى نائبا للوالى — واشترك فوق ذلك فى حروب الشام .



عباس الأول

وقد كانت مصر أثناء حكم عباس في دور انتقال دقيق : فبعد أن كانت إمبراطورية واسعة أصبحت ولاية محدودة ، وبعد أن كانت بلدا زراعيا صناعيا مستقلا اقتصاديا ، عادت بلدا زراعيا معتمدا على غيره من الأمم الصناعية . وكانت مصر في مثل هذه الحالة أحوج ما تكون إلى حاكم قوى يسيطر على الموقف حتى يمكن تلافي الاضطراب السياسى والاقتصادى الذى يصحب أدوار الانقلاب . ولكن عباسا كان حاكما عاديا لا يمتاز بشخصيته بميزة خاصة ، تجعله ذا تأثير خاص فى تاريخ بلاده .

الحالة السياسية ونظام الحكم :

تولى عباس بعد انتهاء ولاية محمد على وإبراهيم . وقد رأى كيف حاولت مصر الخروج من حظيرة الدولة العثمانية فلم تجدها هذه المحاولة شيئا ، بل جعلتها قبلة أنظار الدول الأوروبية الطامحة الى الاستعمار . لهذا اعتقد عباس أنه إن كان لمصر أن تخضع لنفوذ أجنبي فأولى بها أن تخضع لنفوذ تركيا ، وإن كان لها أن ترضى حاكما أجنبيا فأولى به أن يكون سلطان تركيا وخليفة المسلمين .

وكان عباس ينقم على الأجانب والدول الأوروبية ، وبخاصة فرنسا التى تخلت عن مساعدة "محمد على" ضد الدول . وقد كان محمد على يعتمد على كثير من المستشارين الفرنسيين ، فاستغنى عباس عن خدماتهم . ولكن لما لم يكن فى إمكان تركيا مساعدة عباس فى تقليل النفوذ الأجنبى ، وبخاصة الفرنسى ، اضطر أن يتقرب إلى الإنجليز بوساطة قنصلهم فى مصر .

وقد نحى عباس أبناء البلاد عما كانوا يتولون من المناصب الكبيرة ، واستبدل بهم الأتراك . وقد دفعه إلى هذا العمل أنه فى صباه وشبابه أهمل تعلم اللغة العربية ولم يتعلم غير التركية .

وقد كانت ظروف مصر فى ذلك الحين تملئ التخلل عن كثير مما فعله محمد على : فالمدارس مثلا أقفل معظمها ، لأن الغرض الأول من إنشائها كان مد الجيش بالرجال اللازمين له . وفى عهد عباس لم تعد هناك حاجة كبيرة إلى الجيش ، الذى كان الغرض من العناية به الرغبة فى تكوين الإمبراطورية المصرية .

الحالة الاقتصادية

رأينا كيف انهارت سياسة محمد على الاقتصادية فى أواخر أيامه نتيجة لتدخل الدول الأوروبية . وبانهيار سياسة الاستقلال الاقتصادى عادت البلاد من جديد توجه معظم مجهوداتها الإنتاجية نحو الزراعة . ولم يكن لعباس سياسة اقتصادية خاصة ولكنه وقف فى هذا الأمر موقفا سلبيا فترك الأمور تجري فى مجراها الطبيعى .

الزراعة :

بقيت نظم الملكية الزراعية على حالها ، أى أن ملكية الأراضى الزراعية بقيت من حق الحاكم ، وإن بقى للفلاحين حق الانتفاع بها نظير دفع الضرائب المفروضة عليها . ولم يبق من نظام الاحتكار الزراعى غير أن الفلاحين كانوا لا يزالون يدفعون بعض الضرائب ، المفروضة على أراضيهم ، محصولات زراعية ، وذلك لقلّة النقود المتداولة في البلاد .

وقد أهملت المشروعات العامة ، وبخاصة مشروعات الري ، مما دعا إلى تقليل إرهاق الفلاحين في أعمال السخرة ، وتقليل مصروفات الحكومة العامة ، وتخفيف عبء الضرائب على الفلاحين .

وقد ابتدأ الفلاح يستعيد حريته المفقودة نتيجة لتلاشى نظام الاحتكار تدريجيا ، ولعدم التوسع في التجنيد ، وإهمال الأعمال العامة ، وبالتالي أعمال السخرة .

الصناعة :

في أواخر عهد محمد على لم يكن من الممكن أن تستمر معظم المصانع في عملها نتيجة للاتفاق التجارى المعقود بين تركيا والدول (سنة ١٨٣٨) الذى فتح الباب للمصنوعات الأجنبية . هذا إلى أن تقليل عدد الجيش أدى إلى إقفال المصانع الحربية واضمحلال الصناعات الحربية . وإذا أضفنا إلى هذا أن عباسا استبعد الفرنسيين ، وغيرهم من المستشارين الأجانب ، الذين كان يستعان بهم في إدارة المصانع ، أدركنا السبب في انهيار الصناعات الباقية في عصر محمد على . وقد جمع عباس معظم آلات المصانع بعد إقفالها في بولاق ، فتعرضت للتلف والنهب والسلب ، وكانت هذه نهاية النشاط الصناعى الذى ساد مصر فترة من الزمن .

التجارة :

كان اتجاه مصر إلى العودة للتخصص في الإنتاج الزراعى ، وإهمال الإنتاج الصناعى ، حريا بأن يزيد من تجارتها الخارجية . وفوق ذلك فإن الإنتاج الصناعى في أوروبا كان يطرطفرات سريعة نحو الأمام . وقد ساعد على هذا : الاختراعات الجديدة وشيوع استعمال البخار كقوة محرّكة ، وزيادة عدد المصانع الكبيرة ، وشيوع نظم الشركات ، وتقدم وسائل المواصلات البرية والبحرية نتيجة استعمال القاطرات أو البواخر .

وكان على مصر أن تهتم بتجارتها ، لتصريف منتجاتها الزراعية ، واستيراد ما يلزمها من المنتجات الصناعية ، كما كانت الدول تهتم بشئون التجارة والمواصلات في مصر ، لتسهيل النقل بينها وبين أسواقها في مصر والشرق .

ومنذ أيام محمد علي ابتدأت إنجلترا وفرنسا تتسابقان على الفوز بالسيطرة على طرق المواصلات المصرية ، بغرض السيطرة على طريق التجارة بين الشرق والغرب ، الذي بدأ من جديد يعود إلى مصر بعد اكتشاف البخار واختراع البواخر .

وقد كانت فرنسا تريد شق قناة في برزخ السويس ، وإنجلترا تشفق من تحقيق هذه الفكرة على يد فرنسا خوفا على مستعمراتها في الشرق ، وتريد أن تستعيز عن القناة بمد خط حديدي ، بين الإسكندرية والسويس عن طريق القاهرة ، لنقل البضائع والمسافرين بين البحرين المتوسط والأحمر .

الخط الحديدي (سنة ١٨٥١) :

مع أن إنشاء أول خط حديدي كان في أيام عباس ، إلا أن التفكير في مد السكك الحديدية في مصر يرجع إلى أيام محمد علي : إذ أنه في ١٨٣٤ قدم المهندس الانجليزي "جالواي" إلى محمد علي اقتراحا بمد خط حديدي بين القاهرة والسويس ، ليحل محل العربات في نقل المسافرين والبضائع والبريد . ويتلخص الاقتراح في مد خطوط حديدية تسير عليها عربات تجرها الخيول أو القاطرات ، واقامة استراحات على طول الطريق ، تبعد الواحدة عن الأخرى بنحو عشرة أميال . وقد وافق محمد علي على المشروع واشترت فعلا بعض الأدوات اللازمة له ولكنه لم ينفذ نتيجة لموت "جالواي" ولعدم امكان تمويل المشروع الذي قدرت تكاليفه بنحو ١/٣ مليون جنيه .

وفي سنة ١٨٤٧ عرض الفرنسيون على محمد علي مشروعا بحفر قناة بين البحرين المتوسط والأحمر ولكن مرض محمد علي ، وتركه ولاية مصر ، أوقف التفكير في المشروع .

ولما مات محمد علي ضعف النفوذ الفرنسي في مصر وقوى النفوذ الإنجليزي ، وكان من الطبيعي أن يخرج مشروع الخط الحديدي إلى الوجود ، ويهمل مشروع القناة ولو إلى حين .

وقد مهد القنصل الانجليزي لهذا المشروع بمحادثات مع عباس انتهت بموافقة على تنفيذه . ولما كان الغرض من مد الخط الحديدي هو وصل الإسكندرية بالسويس عن طريق القاهرة ، ولما كانت القاهرة متصلة بالإسكندرية عن طريق النيل ، فانه كان من المفروض أن يبدأ بإنشاء خط " القاهرة - السويس " . ومع ذلك فإنه رأى أن يبدأ بمد الخط من الإسكندرية لتسهيل نقل الأدوات ، فيما بعد ، حين يشرع في مد خط " القاهرة السويس " وذلك لأن البدء بإنشاء الخط من القاهرة الى السويس كان يقتضى نقل المهمات والأدوات ، من الإسكندرية الى القاهرة ، عن طريق النيل مما يزيد من تكاليف إنشاء الخط .

وقد ابتدئ العمل في الخط في أول سبتمبر سنة ١٨٥١ ، لحساب الحكومة المصرية ، تحت إشراف "ربرت ستيفنسن" (Robert Stephenson) ابن مخترع القاطرة البخارية الذي قدم الى

مصر سنة ١٨٥٠ ليقدم مشورته لعباس . وروعى فى إنشاء الخط أن يمر بالمراكر الإدارية والتجارية فمد فى اتجاهه الحالى . وقد كان يقدر لإتمام الخط بين الإسكندرية والقاهرة ثلاث سنوات ، ولكنه لم ينته إلا بعد خمس سنوات ، ولم يتم منه فى عهد عباس إلا الجزء الذى ينتهى فى مقابل كفر الزيات على ضفة فرع رشيد الغربية . وقد افتتح الخط رسميا ، عند ماتم فى يناير سنة ١٨٥٦ فى عهد سعيد ، وبلغت نفقاته نحو $١\frac{1}{4}$ مليون جنيه ، وكان هذا الخط أول ^(١) الخطوط الحديدية فى مصر والقارة الإفريقية .

ولما أرحى مد الخط الحديدى بين القاهرة والسويس ، حتى يتم الخط بين الاسكندرية والقاهرة ، غنى عباس بالطريق البرى فرصه بالحجارة ، وعمل على نشر الأمن والقضاء على قطاع الطرق ، الذين كانوا يهددون القوافل والعربات .

بهذا تقدمت طرق المواصلات الداخلية ، وعاصر هذا التقدم تطور عظيم فى طرق المواصلات الخارجية بشيوع النقل البحرى البخارى . وابتدأت كثير من البضائع المنقولة بين الشرق والغرب تعود إلى المرور عن طريق مصر ، بعد أن كانت تسير عن طريق رأس الرجاء الصالح . وكان هذا بداية لاستعادة مصر مركزها التجارى القديم ، كحلقة اتصال بين أسواق الشرق والغرب .

نهاية عباس :

مما تقدم يمكننا أن نقول عن عباس إنه كان حاكما عاديا ، لا يؤمن بالنظم الجديدة ، سياسية كانت أو اقتصادية ، ويحب الأتراك ويكره الأجانب ويستلن لنصائح الإنجليز ، ولا يثق كثيرا فى المصريين . وبهذا كان عهد عباس عهد ردة ورجعية أملت الظروف المحيطة بمصر فى ذلك الحين . وقد كان عباس غريب الأطوار قاسيا ، يحب العزلة ولا يثق بمن حوله متشائما كثير التطير ، كما يصفه مؤرخوه . ولو أهملنا هذه الصفات الشخصية وجدنا أن حالة مصر فى الفترة التى حكمها كانت نتيجة لانهايار سياسة محمد على ، وأن عباسا لم يعمل أكثر من أن ساير الظروف السائدة فى هذا الحين ، وهى كما نعلم ظروف قاسية .

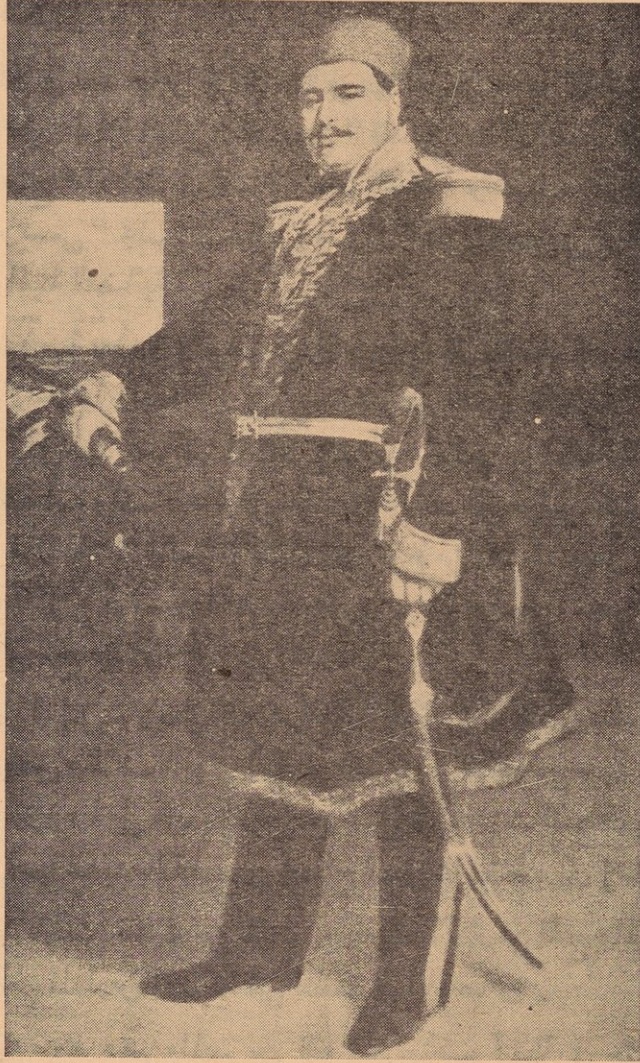
وقد قتل عباس فى قصره بنها فى سنة ١٨٥٤ ، بعد أن حكم نحو خمس سنوات ، كانت فترة ركود فى تاريخ مصر السياسى والاقتصادى . وقد كان هذا الركود طبيعيا بعد فترة النشاط العظيم فى عصر محمد على .

(١) أنشئ أول خط حديدى فى إنجلترا فى سنة ١٨٢٥

ثانيا - محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

بعد عباس تولى الحكم محمد سعيد بن محمد على . وقد عني والده بتربيته وتعليمه وابتدأ حياته العملية في الأسطول المصرى وقد تدرج في سلك البحرية حتى أصبح قائد الأسطول .

ويعتبر سعيد على طرفى تقيض مع سلفه عباس : فقد كان عباس رجيا بقدر ما كان سعيد عصريا ، وكان عباس قاسيا على حين كان سعيد طيب القلب إلى حد كبير ، وكان عباس ينقم



محمد سعيد

على الأوربيين ويحرص على إبعادهم عن التدخل في شئون البلاد على حين كان سعيد يستلزم لهم ويقر بهم . وكان سعيد يميل إلى المصريين ويعمل على إفساح المجال لهم لتولى كبريات الوظائف . غير أن ميل سعيد للأوربيين أدى إلى تغلغل النفوذ الأوروبى في شئون مصر الاقتصادية الذى كان تمهيدا للتدخل الأجنبى في شئون البلاد السياسية .

ولم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية في هذا العهد . وقد وقفت مصر إلى جانب تركيا في حربين : أولاهما حرب القرم (ضد روسيا) التي ابتدأت في سنة ١٨٥٣ ، في أيام عباس ، واشتركت مصر فيها بنحو ٢٠٠٠ جندي ، وانتهت في سنة ١٨٥٦ بفوز تركيا على روسيا . والثانية حرب المكسيك التي أرسل فيها سعيد ١٢٠٠ مقاتل من الجنود السودانيين ، في سنة ١٨٦٢ ، ليساعد صديقه الإمبراطور نابليون الثالث في بسط نفوذه على المكسيك ، وقد عاد الجنود المصريون في سنة ١٨٦٧ بعد أن مات معظمهم .

نظام الحكم :

استمر نظام الحكم في عهد عباس كما كان عليه في عهد محمد علي ، غير أن الدواوين أهملت حتى كادت تصبح بلا عمل . أما ” المجلس الخصوصي ” فقد بقي بعد أن أعيد تأليفه في عهد عباس (سنة ١٨٤٩) وأصبح عمله النظر في المسائل العامة للحكومة وتنصيب كبار الموظفين ، وأنشئ إلى جانبه مجلس آخر يسمى ” مجلس الأحكام ” يشارك المجلس الخصوصي في السلطة التشريعية ، ويعتبر المشرف على الهيئة القضائية .

وفي عهد سعيد (سنة ١٨٥٧) أعيد تنظيم الدواوين وحول بعضها إلى نظارات (نظارات الداخلية والخارجية والحربية والمالية) . وأراد سعيد تنظيم القضاء فحصل من السلطان على حق اختيار القضاة ، وبهذا نالت مصر استقلالها القضائي ، وقضى على سلطة قاضي القضاة التركي الذي كان اختياره للقضاة يتوقف أحيانا على مقدار الإتاوات التي يفرضها عليهم مما كان يدعو إلى الفوضى ، وأنشئت فوق ذلك ” مجالس الأقاليم ” وهي نوع من المحاكم تفصل في المسائل المدنية والتجارية . كذلك أنشئ (في سنة ١٨٦١) مجلس سمي ” قومسيون مصر ” اختص بالنظر في القضايا المدنية التي ترفع من الأجانب على المصريين .

وعنى سعيد بأمر الجيش ، وجعل التجنيد إجباريا لمدة سنة ، واهتم بغذاء الجنود ومسكنهم وملبسهم ، وأسند بعض وظائف الجيش الكبرى للمصريين . كذلك عنى سعيد بالأسطول فابتدأ يصلح السفن ، بعد رجوعها من حرب القرم . غير أن إنجلترا أوعزت للسلطان بإيقاف سعيد عن هذا العمل ، فأصدر أمرا لسعيد بالكف عن إصلاح السفن مما اضطره إلى إهمال أمر البحرية . ومع عناية سعيد بالجيش فإنه لم يعن بالتعليم ، غير أنه أكثر من المنح والهبات للإرساليات الأجنبية ، وأهمل أمر المدارس المصرية التي أغلقت في أيام عباس .

ولكنه مع اهتمام سعيد بمصر والمصريين فإنه قد ارتكب أخطاء في حق بلاده أدت إلى التدخل الأجنبي في شئونها . ومن هذه الأخطاء ميله إلى الأجانب مما أدى إلى نزوح كثيرين منهم إلى مصر واستيطانها وسوء استعمال الامتيازات الأجنبية . وفوق ذلك فإنه أعطى امتياز حفر قناة السويس لصديقه ” فرديناند دلسبس ” (Ferdinand de Lesseps) . وسوف نرى ما كان لحفر هذه القناة من الآثار السيئة في مركز مصر المالي والسياسي .

وقد حكم سعيد حوالي تسع سنوات ، ومات في سنة ١٨٦٣ .

الحالة الاقتصادية

وقف عباس في وجه الأجانب فنع من زيادة نفوذهم الاقتصادي على مرافق الصناعة والتجارة المصرية بعد انهيار سياسة الاحتكار الصناعي والتجاري في أواخر عصر محمد علي . وبهذا أجل التدخل الأجنبي فترة قصيرة من الزمن . ولما جاء سعيد ، وهو على ما عرف عنه من الميل لكل ما هو أوروبي ، وجد الأجانب فيه خير نصير لأغراضهم فبسطوا نفوذهم على الصناعة والتجارة المصرية .

وقد كان من الطبيعي أن تتجه جهود بعض المصريين إلى الصناعة والتجارة ، بالرغم من اضطراب أحوال هاتين الحرفتين وقلة رؤوس الأموال ، ولكن فتح الباب للأجانب أقام نوعا من المنافسة غير العادلة بينهم وبين المصريين : المصريون بقليلة درايتهم وقلة رؤوس أموالهم ، والأجانب بخبرتهم ووفرة أموالهم .

وأهم ما يتميز به عهد سعيد هو الحرية الاقتصادية ، وقد شاعت الحرية الاقتصادية على أعقاب نظم الاحتكار ، التي سادت في عصر محمد علي ، ولكن لم يقدّر لمصر أن تظفر بها كم قدّير يسير بها في دور الانتقال الدقيق الذي كانت تمر به ويقف حائلا دون الفوضى التي تصاحب مثل هذا الانتقال .

الزراعة

قانون ملكية الأراضي :

يعتبر تعديل نظم الملكية الزراعية أهم تطور في حرفة الزراعة في عهد سعيد .

ومع أن تعديل نظم الملكية الزراعية كثيرا ما ينسب إلى سعيد ، إلا أن هذا التعديل يرجع في الواقع إلى أواخر أيام محمد علي^(١) ، حين اضطرت الحكومة إليه نتيجة لانحلال نظام الاحتكار: ففى سنة ١٨٤٦ — في أواخر عهد محمد علي — صدر قانون يتلخص في أنه يجوز لمستغلى الأراضي أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التزل للغير عن حق الانتفاع ، وأن حق الانتفاع يعود للحكومة إذا هجر الزارع أرضه أو توقف عن دفع الضرائب المفروضة ، ولكن للزارع حق استرداد الأرض بعد دفع الضرائب المتأخرة عليها .

وفى سنة ١٨٥٤ عدّل سعيد هذا القانون بأن أعطى للورثة المذكور الحق في وضع اليد على الأراضي التي تركها مورثهم ، أما الإناث فقد اشترطت موافقة بيت المال على إعطائهن حق وضع اليد .

(١) جرجس حنين بك : الأقطان والضرائب .

اللائحة السعيدية (سنة ١٨٥٨) :

وأخيرا أصدر سعيد قانون سنة ١٨٥٨ الذى يعتبر الأساس الذى قامت عليه الملكية الفردية فى العصر الحديث . ويعرف هذا القانون باللائحة السعيدية ، وتتكون هذه اللائحة من مقدمة وثمانية وعشرين بندا وخاتمة . وبمقتضى هذه اللائحة تطوّر نظام ملكية الأراضى إلى ما يلى :

(١) أصبحت الأرض تنتقل إلى جميع ورثة من له حق الانتفاع بها إذا مات ، بعد أن كان التصرف فيها فى هذه الحالة من حق بيت المال (وزارة المالية) .

(٢) نص القانون على تضامن الورثة فى زراعة الأرض التى يتركها مورثهم تحت إشراف أرشدهم ، والغرض من هذا تقوية الرابطة العائلية والسير مع تقاليد البيئة المصرية الزراعية التى تجعل لرأس الأسرة سلطة واسعة فى الإشراف على جميع أفرادها والسيطرة عليهم .

(٣) إذا مات صاحب حق الانتفاع ولم يترك ورثة تعود أراضيه لبيت المال ، وتوزع هذه الأراضى بواسطة المديرية على من لم تكن فى حوزتهم أراض من سكان المنطقة ، أو على من تكون أراضهم قليلة ، وذلك بعد دفع رسم لا يتجاوز ٢٤ قرشا عن الفدان .

(٤) من يترك أرضه ، مدة تزيد على خمس سنوات ، يحرم من حق الانتفاع بها وتعود إلى بيت المال . وبهذا أصبح أساس توزيع الأراضى على المزارعين هو مقدار صلاحيتهم للقيام بزراعتها والعناية بها .

(٥) أصبح للفلاح الحق فى التصرف فى الأراضى التى فى حوزته بالبيع أو الرهن أو الهبة . ومنح الزراع هذا الحق يؤدى إلى زيادة عنايتهم بأراضهم وزيادة الإنتاج الزراعى وتحسين حالة المشتغلين بالزراعة .

وبهذا وضع سعيد أساس ملكية الأراضى الزراعية . وبمقتضى اللائحة السعيدية أصبح لمستغلى الأراضى أهم مظاهر الملكية كحق الاستثمار وحق التصرف . الا أن الملكية المطلقة التى لا تجيز للحكومة حق استرداد الأرض ، حتى ولو أهملت زراعيًا ، لم تنتقل فعلا للأفراد الا فى عصر إسماعيل .

انتهاء نظام الاحتكار الزراعى :

كان ما بق من نظام الاحتكار الزراعى ، بعد عهد محمد على ، أن الحكومة كانت لا تزال تجبى بعض الضرائب محصولات زراعية بالثمن الذى تحدده ، وذلك نظرا لقلّة النقود المتداولة .

وقد أراد سعيد أن يقضى على ما بق من نظام الاحتكار فالغنى النظام التضامنى^(١) وصارت الضرائب تجبى نقدا . وللتيسير على الفلاحين ألغى ما كان فى ذمتهم من الضرائب المتأخرة التى قدرت بنحو ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . وإذا أضفنا الى هذا تخفيف أعباء الضرائب وتنظيم جبايتها أمكننا أن نتصور مبلغ تحسن حالة الفلاح الاقتصادية فى هذا العهد .

الصناعة والتجارة

لم يبق في مصر من الصناعات ، التي كانت قائمة في عصر محمد علي ، الا بعض الصناعات الصغيرة ، التي قاومت عوامل الفناء ، كصناعات النجارين والعقادين والنحاسين ، التي عادت للظهور في ظلّ النظم الطائفية القديمة .

ونتيجة لفتح الباب للمصنوعات الأجنبية لم تقم في مصر من الصناعات الكبيرة غير بعض الصناعات القائمة على إعداد بعض الحاصلات للاستهلاك المحلي كصناعة الطحن . وقد قام بإنشاء المصانع الكبيرة الأجانب ، ولم يتمكن المصريون من منافستهم فيها لقلّة درايتهم بها وقلّة رؤوس أموالهم . ومن أمثلة هذه المصانع شركة المطاحن المصرية التي انشئت في طنطا سنة ١٨٥٧ برأس مال فرنسي .

أما حالة التجارة فقد تطورت في عهد سعيد . وكان من عوامل هذا التطور : إلغاء بعض الضرائب المفروضة عليها ، وإنشاء الشركات الأجنبية ، وتقديم طرق النقل والمواصلات .

ضريبة الدخولية :

كانت تجبي على الحاصلات الزراعية ، منذ عهد محمد علي ، ضريبة تسمى ” عوائد الدخولية “ عند دخولها أية قرية أو مدينة . وكان معدل هذه الضريبة ١٢ ٪ من قيمة البضاعة . وكان المقصود منها تقييد نقل الحاصلات وتداولها مساعدة لنظام الاحتكار التجاري وقد ألغى سعيد هذه الضريبة ، وكان من ذلك أن نشطت التجارة الداخلية وقضى القضاء الأخير على الاحتكار التجاري .

الشركات الأجنبية :

ابتدأ نظام شركات المساهمة يشيع في عهد سعيد . ولم يفكر المصريون في هذا العهد في المساهمة في هذه الشركات نظرا لاعتقادهم في أن الربح ، الذي يتحقق من قيامها بعملها ، كسب لا يمكن تبريره من الوجهة الدينية . ولهذا احتكر الأجانب إنشاء الشركات المساهمة كما احتكروا الأعمال المصرفية التي اعتبرها المصريون مما يدخل في نطاق الربا المحرم .

وقد بلغ عدد الشركات التي أسست في مصر في هذا العهد سبع شركات يبلغ رأس مالها نحو تسعة ملايين من الجنيهات . وأهمها : (Bank of Egypt) بنك أوف إيجمبت سنة ١٨٥٦ ، وشركة مياه الإسكندرية (١٨٥٧) وشركة المطاحن المصرية (١٨٥٧) وشركة سكة حديد الرمل (١٨٦٠) وشركة قناة السويس (١٨٥٦) .

طرق النقل والمواصلات :

تم أول خط حديدى فى مصر، بين الإسكندرية والقاهرة، فى عهد سعيد فى يناير سنة ١٨٥٦. وقد تبعه إنشاء خطوط أخرى : بين طنطا وسمنود ، والقاهرة والسويس ، وبنها والزقازيق ، والإسكندرية ومريوط ، وبنها وميت بره . وقد بلغ طول الخطوط الحديدية فى نهاية عهد سعيد نحو ٥٠٠ كيلو متر . وبهذا تم توصيل أهم مراكز الإنتاج الزراعى فى الدلتا ببعضها البعض . وحتى هذا الوقت لم يكن قد تم إنشاء الجسور (الكبارى) على فرعى رشيد ودمياط لكثرة نفقات إنشائها . وكانت القاطرات تنقل بين شاطئ النيل ، عند كفر الزيات وبنها ، على ناقلات عليها قضبان حديدية يمكن وصلها بقضبان أخرى على الشاطئ . وكان القطار ينتقل من الأرض حتى يصبح على الناقلة ، ثم تجر الناقلة على الماء بجرارات بخارية ، حتى تصل إلى الضفة الأخرى فينتقل القطار منها إلى الخط الحديدى .

وفوق إنشاء الخطوط الحديدية مدت بعض الخطوط البرقية (التلغرافية) بين الإسكندرية والقاهرة والسويس .

الشركات الملاحية :

كانت مصر حتى هذا العهد تعتمد فى النقل المائى على المراكب الشراعية . ولكن سعيدا شجع على تكوين شركتين للملاحة البخارية إحداهما للنقل المائى الداخلى والأخرى للنقل المائى الخارجى . وسميت الشركة الأولى "الشركة المصرية للملاحة البخارية" أما الثانية فكانت تسمى "الشركة المجيدية" .

وقد أسست شركة الملاحة النيلية البخارية فى سنة ١٨٥٤ لنقل المسافرين والبضائع من الإسكندرية والقاهرة ، عن طريق التربة المحمودية ونهر النيل ، بالبواخر النيلية . وكانت البواخر النيلية تقطع المسافة فى يوم ونصف يوم على حين كانت رحلة المراكب الشراعية بين الإسكندرية والقاهرة ، تستغرق خمسة عشر يوما . وكانت هذه الشركة كغيرها مؤسسة برأس مال أجنبى .

وقد كان الطين المتراكم فى تربة المحمودية ، فى بداية عهد سعيد ، يؤدى إلى صعوبة الملاحة فيها ، فعممت الحكومة على تطهيرها وسخر فى هذا العمل نحو ١١٥ ألف عامل . وبتطهير التربة ، وبإنشاء الشركة المصرية للملاحة البخارية ، زادت أهمية الاسكندرية التجارية ، وعاد لها مركزها القديم فى تجارة الصادرات والواردات المصرية .

أما الشركة المجيدية (نسبة إلى السلطان عبد المجيد سلطان تركيا) فقد أسست فى سنة ١٨٥٧ ، بعد أن حصلت على امتياز مدته ٣٠ سنة ، للقيام بالنقل البحرى الخارجى . وكان للشركة بواخر فى البحرين الأحمر والمتوسط ، غير أن البحر الأحمر اختص بأكبر قسط من نشاطها ، فكانت بواخرها تسير بين السويس وموانئ الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع ، وتصل إلى موانئ الخليج الفارسى .

وكانت سفن الشركة تقوم بنقل الحجاج المصريين إلى الحجاز ، كما كانت تقوم بنقل البضائع بين موانئ البحر الأحمر والخليج الفارسي مما دعا الى زيادة النشاط في ميناء السويس . وقد تعاقد سعيد مع شركة أجنبية لتوسيع ميناء السويس وإصلاحها حتى تصبح صالحة لرسو السفن البخارية الجديدة الكبيرة . وقد استمرت الشركة تقوم بأعمالها بنجاح كاف حتى أواخر أيام سعيد ثم ساءت إدارتها فأصابها الاضمحلال .

قناة السويس :

عارض عباس فكرة فتح قناة السويس لأنها كانت مشروعا فرنسيا . وكان عباس ، كما رأينا ، يريد إبعاد النفوذ الفرنسي . ولكن لما تولى سعيد عادت الفكرة من جديد ، يشجع على إخراجها أنصارها من الفرنسيين . وكانت النتيجة أن توصل دلسبس (de Lesseps) أن يقنع سعيدا بأن القناة تعود على مصر بفوائد منها : أنها تساعد على استقلال البلاد بتكوين حد طبيعي يفصل بين مصر وتركيا ، وأن القناة تصبح موردا جديدا للثروة المصرية بالضرائب التي تجبها مصر على السفن المارة ، وأن أهمية هذه القناة العالمية تدعو الى بقاءها محايدة ، وحيدة القناة تدعو الى حيدة مصر والاحتفاظ باستقلالها .

ولكن غاب عن سعيد خطر القناة على بلاده فأعطى امتياز فتحها لشركة فرنسية في سنة ١٨٥٦ . كان فتح القناة نكبة حقيقية على البلاد لا يقلل منها ما يدعيه أنصار فتحها من المزايا . وسنعرض لهذا حين نتكلم على قناة السويس في الفصل التالي .

النتائج الاقتصادية لعهد عباس وسعيد :

بالرغم من تحسن حالة الفلاح الاقتصادية في هذا العهد ، نتيجة لإلغاء نظام الاحتكار وتعديل نظم الملكية وتخفيف أعباء الضرائب ، فإنه كان من مساوئ هذه الفترة :

أولا — منح امتياز قناة السويس وماجره على البلاد فيما بعد من ارتباك أحوالها المالية والسياسية .

ثانيا — لم تلجأ الحكومة الى الاستدانة حتى آخر عصر محمد علي . ولكن سعيدا عقد قرضا من بنك إنجليزي ، قيمته ٣,٣ مليون جنيه ، بفائدة ٧٪ ، على أن يدفع القرض في مدى ثلاثين سنة . ويرجع السبب في تكوين هذا الدين ، وغيره من الديون ، إلى إسراف ^(١) سعيد على شؤونه الخاصة ، وإلى تورطه في مشروعات لم تكن البلد في حاجة ماسة إليها ، أهمها مشروع قناة السويس .

وقد أدت ديون الحكومة ، كما أدى إعطاء امتياز قناة السويس ، إلى ارتباك حالة البلاد المالية . وإلى التدخل الأجنبي واحتلال البلاد .

(١) يقدر بعض المؤرخين الدين الذي تركه سعيد بنحو ١٢ مليون جنيه (كرايتس Crabitès اسماعيل المفترى عليه .

الأصل الانجليزي ص : ٢١) ويعزون ذلك إلى تبذيره .

الملخص

عباس الأول وسعيد

أولا — عباس الأول

(١٨٤٨ — ١٨٥٤)

مصر في دور انتقال من إمبراطورية مستقلة اقتصاديا إلى ولاية تركية زراعية . في دور الانتقال تحتاج البلاد لحاكم قوى .

الحالة السياسية ونظام الحكم : عباس يفضل سيادة تركيا على تدخل الدول . محاولته القضاء على النفوذ الفرنسي . الاستعانة بالإنجليز . إقصاء المصريين . التخلي عن سياسة محمد علي في الجيش والتعليم .

الحالة الاقتصادية

الزراعة : بقاء نظم الملكية على حالها . انحلال نظم الاحتكار . قلة منشآت الري . تحسن حالة الفلاح لقلة أعمال السخرة ولقلة عدد الجيش .

الصناعة : انهيار الصناعة نتيجة (١) لحرية التجارة وتنفيذ اتفاقية ١٨٣٨ التجارية (٢) ولقلة عدد الجيش وإقفال المصانع الحربية .

التجارة : الاهتمام بطرق المواصلات نتيجة لحرية التجارة وزيادة الصادرات والواردات . تنافس فرنسا وإنجلترا على السيطرة على طرق المواصلات . قناة السويس مشروع فرنسي تعارضه إنجلترا . رغبة إنجلترا في الاستعاضة عن القناة بمد خط حديدى بين الإسكندرية والسويس .

الخط الحديدى سنة ١٨٥١ : نفوذ إنجلترا يساعد على مد الخط الحديدى . البدء بمد الخط الحديدى من الإسكندرية . فتح الخط رسميا (١٨٥٦) في عهد سعيد . رصف الطريق من القاهرة إلى السويس .

تقدم الملاحة البخارية في العالم . عودة التجارة بين الشرق والغرب إلى طريق مصر .

ثانياً — محمد سعيد

(١٨٥٤ — ١٨٦٣)

سعيد يخالف سياسية عباس : عصرى يميل إلى المصريين ويستلن للأوربيين .
نظام الحكم : إعادة تأليف المجلس الخصوصى (مجلس الأحكام) وإشرافه على الهيئة القضائية .
استقلال مصر القضائى . إعادة تنظيم الدواوين وتسمية بعضها نظارات .
العناية بالجيش . إهمال المدارس المصرية ومساعدة الإرساليات الأجنبية :
أخطاء سعيد : ميله إلى الأجانب وسوء استعمال الامتيازات . الاسندانة . إعطاء امتيا
قناة السويس .

الحالة الاقتصادية

فتح الباب للأجانب دعا إلى سيطرتهم على الصناعة والتجارة المصرية .

الزراعة

قانون ملكية الأراضى (١٨٥٨) الأئحة السعيدية : توريث حق الانتفاع بالأرض للورثة ،
والتصرف فيه بالبيع أو الرهن أو الهبة . الملكية المطلقة بقيت للحكومة .
انتهاء الاحتكار الزراعى : جباية الضرائب نقداً (بدل أن كانت تجبى عينا أيام الاحتكار)
إلغاء الضرائب المتأخرة .
تخفيف الضرائب والتقليل من السخرة . تحسن حالة الفلاح الاقتصادية .

الصناعة والتجارة

الصناعات المصرية غير قادرة على منافسة المصنوعات الأجنبية المستوردة .
تطور التجارة : تطورت التجارة نتيجة لما يلى :
(١) إلغاء ضريبة الدخولية .
(٢) ابتداء شيوع نظام الشركات المساهمة (٧ شركات رأس مالها ٩ مليون جنيه) .
(٣) تقدم طرق النقل والمواصلات (إنشاء خطوط حديدية . الخطوط التلغرافية . الشركات
الملاحية ” الشركة المصرية للملاحة البخارية ” . ” الشركة المجيدية ” .
قناة السويس : منح دلسبس امتياز فتح القناة سنة ١٨٥٦ .

الفصل الخامس

عصر إسماعيل

(١٨٦٣ — ١٨٧٩)

أولا — استقلال مصر والإمبراطورية المصرية

إسماعيل بن إبراهيم القائد الحربى العظيم ، تلقى دراسته في القاهرة وباريس ، وزار كثيرا من البلاد الأوربية فأعجب بمدنيتها . ولما عاد إلى مصر اشتغل بالزراعة في مزارعه في الوجه



الخديو إسماعيل

القبلى ، وكان يقوم مقام عمه سعيد فى الولاية ، أثناء غيابه خارج مصر للاستشفاء أو للحج ، فأكسبه ذلك دراية بشئون الحكم .

ويمكننا تلخيص اتجاه إسماعيل السياسى ، فى أنه كان يريد :

(١) توسيع استقلال مصر .

(٢) إنشاء إمبراطورية مصرية فى إفريقيا .

١ — استقلال مصر

كان يقوم فى سبيل استقلال البلاد عقبتان : أولاهما سيطرة تركيا ، وثانيتهما تدخل الدول الأوروبية فى الشؤون المصرية وازدياد نفوذ الأجانب .

سيطرة تركيا :

كانت مصر لاتزال ولاية عثمانية تحدد علاقتها بتركيا تسوية سنة ١٨٤١ : التى جعلت وراثة الحكم من نصيب أكبر أفراد أسرة محمد على المذكور ، وحددت عدد الجيش . وقد أخذ إسماعيل يسترضى السلطان ويكثر له ولوزرائه من الهدايا حتى تمكن من تغيير شروط تسوية سنة ١٨٤١ على النحو الآتى :

(١) فى سنة ١٨٦٦ حصل على فرمان بتغيير نظام وراثة العرش الذى كان يدعو الى المنازعات بين أفراد الأسرة الحاكمة ، كما يدعو الى حرمان البلاد من عنصر الحكم الشبان . وصارت قاعدة الوراثة الجديدة أن يتولى الحكم أكبر أنجال الحاكم ، لا أكبر أفراد الأسرة الحاكمة ، كما كانت الحال فى تركيا .

(ب) فى سنة ١٨٦٧ حصل على لقب خديو ، فامتاز عن بقية حكام الولايات العثمانية بهذا اللقب الجديد .

(ج) وقد عززت حقوق مصر بفرمان جديد صدر فى سنة ١٨٧٣ ويسمى ” فرمان الجامع “ وملخصه : أن يكون حق وراثة العرش لأكبر أنجال الخديو ، وأن تمنح مصر الاستقلال الداخلى ، وأن يكون للخديو حق زيادة عدد الجيش وعدد قطع الأسطول حسب الحاجة . وأن يكون للخديو حق عقد القروض المالية والمعاهدات التجارية بدون استشارة السلطان . وزادت الجزية فى مقابل ذلك إلى ٦٦٥ ألف جنيه .

تدخل الدول الأوروبية :

كان يقلل من سيادة الحكومة المصرية تدخل الدول الأوروبية على النحو الآتى :

(١) أعطى امتياز قناة السويس للشركة الفرنسية، التى حصلت عليه، بعض الحقوق التى تتعارض مع سيادة الحكومة . وقد سعى إسماعيل فى تعديل هذه الشروط بما يكفل صيانة السيادة المصرية .

(ب) كانت الامتيازات الأجنبية تعطى المحاكم القنصلية سلطة واسعة مما جعلها أشبه بحكومة أخرى داخل الحكومة المصرية، وقد عدل إسماعيل نظام الامتيازات بإنشاء المحاكم المختلطة .

٢ — الإمبراطورية المصرية

أراد إسماعيل أن ينشئ إمبراطورية مصرية ، ولكنه رأى من الأصح عدم التفكير فى امتداد هذه الإمبراطورية نحو الشمال أو الشرق ، إذ فشلت جهود جده محمد على فى ذلك . وكان من هذا أن اتجه نحو الجنوب لتكوين إمبراطورية إفريقية . وقد حقق إسماعيل إرادته بالحرب حينا وبالسياسة حينا آخر، فأصبحت الإمبراطورية المصرية تشمل مصر والسودان والملحقات وإقليم خط الاستواء وهرر .

الملحقات :

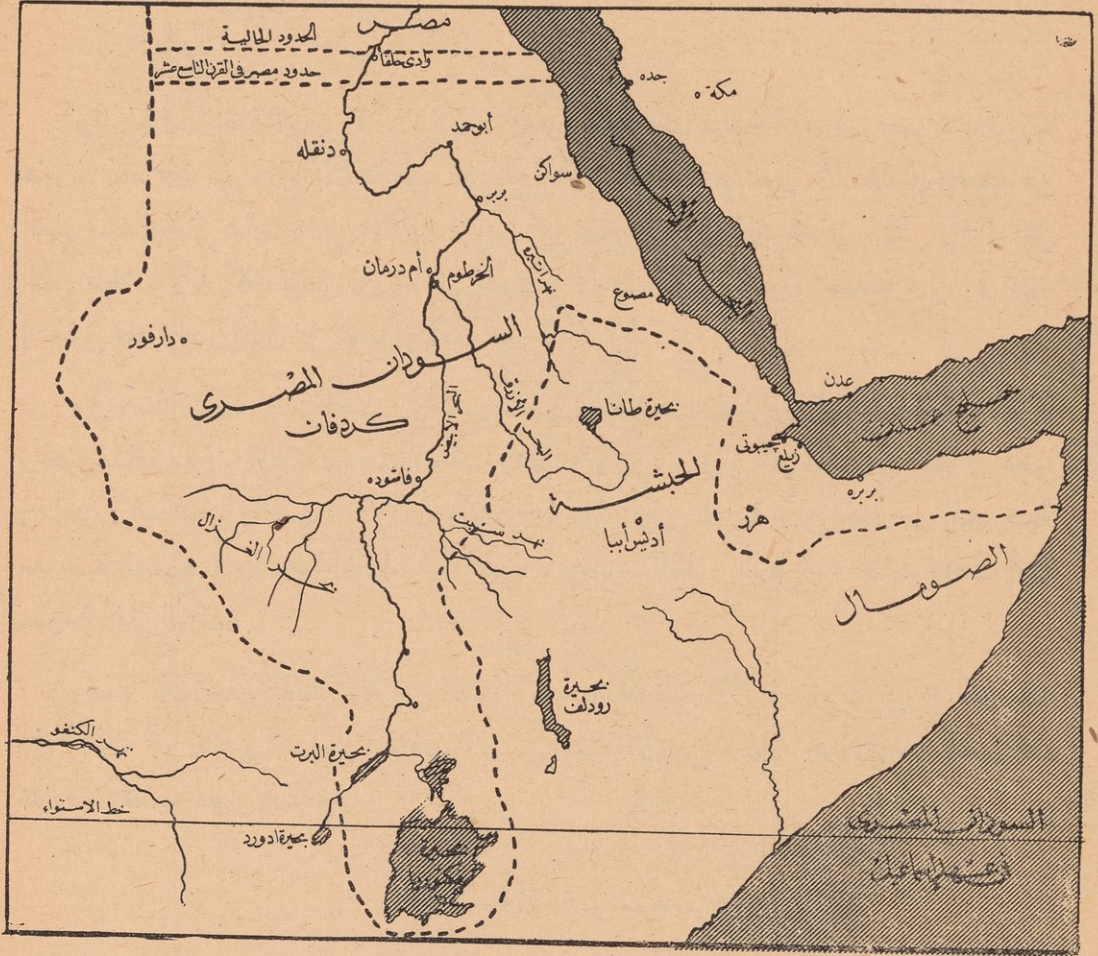
كانت سواكن ومصوع وزيلع وبربرة من أملاك الدولة العثمانية على البحر الأحمر . وقد تمكن إسماعيل من ضم سواكن ومصوع إلى مصر (سنة ١٨٦٦) . كذلك ضمت زيلع وبربرة (سنة ١٨٧٥) وذلك نظير زيادة الجزية السنوية التى تدفعها مصر لتركيا .

إقليم خط الاستواء ودارفور وهرر :

أرسل إسماعيل السير صمويل بيكر (Samuel Baker) على رأس حملة لكشف منابع النيل، فلما كشف بيكر المقاطعات الاستوائية أعلن ضمها إلى الحكومة المصرية سنة ١٨٧١ . وفى سنة ١٨٧٤ فتحت الجيوش المصرية دارفور وضمته إلى الأراضى المصرية . وفى سنة ١٨٧٥ أرسل إسماعيل حملة احتلت ولاية هرر الإسلامية .

وأرادت مصر أن تستولى على بعض أملاك الحبشة لتصل بين مصوع والخرطوم ، فقامت الحرب بين الأحباش والمصريين (فى سنتي ١٨٧٥ — ١٨٧٦) وفشلت الحملات المصرية على الحبشة وانتهت بأن عقد الصلح بين البلدين .

ومن ذلك نرى أن الإمبراطورية المصرية كانت تشمل جميع البلاد التي يجري فيها نهر النيل ، من خط الاستواء الى ساحل البحر المتوسط ، ومن البحر الأحمر الى صحراء لوبية ، فيما عدا بلاد الحبشة . وقد ساعد إسماعيل في حروبه بعض القواد الأجانب من الإنجليز والأمريكان والسويسريين والألمان .



الجيش :

عنى إسماعيل بترقية الجيش وتنظيمه وزيادة عدده ، بعد أن تركت له الحرية في هذا بمقتضى فرمان سنة ١٨٧٣ . ولكن في السنوات الأخيرة من حكمه أدى ارتباك الحالة المالية للبلاد إلى إهمال شأن الجيش فاختل نظامه .

وفي بداية حكم إسماعيل بذلت جهود كبيرة في تنظيم الجيش فأرسلت بعثات من الطلبة المصريين لتتلقى الفنون الحربية في أوروبا ، واستعين ببعض الضباط الأجانب على تعليم الجنود كما فتحت عدة مدارس حربية . كذلك جددت بعض المصانع ، التي كانت موجودة أيام محمد علي ، وانشئت

أنرى لصنع الأسلحة والبارود ، وأما ما بقى من لوازم الجيش فكان يستورد من الخارج . وقد بلغ عدد الجيش نحو ١٢٠٠٠٠ مقاتل .

وأراد إسماعيل أن يحدد الأسطول المصرى ففتح مصانع السفن فى الاسكندرية ، كما فتح المدرسة البحرية . وبلغ عدد سفن الأسطول الحربى ١٨ سفينة بخارية .

التعليم :

وإلى جانب نهضة الجيش قامت نهضة تعليمية ، وتختلف نهضة التعليم فى عصر إسماعيل ، عنها فى عصر محمد على ، فى أن إسماعيل كان يعنى بالتعليم لذاته ، على حين كان محمد على يقصد من التعليم مد الجيش بما يلزمه من الأطباء والمهندسين وغيرهم . وفى عهد محمد على كان الإقبال على التعليم قليلا ، لأنه كان يؤدى الى الجيش ، ولأن الأهالى كانوا يكرهون الجندية ، أما فى عهد إسماعيل فقد زاد الإقبال على التعليم زيادة كبيرة .

وفى هذا العهد وضع القانون الأساسى للتعليم ، وقسمت المدارس الى ابتدائية وثانوية وخصوصية وعالية ، كذلك أرسلت البعثات العلمية لأوربا . ومن أهم المدارس العليا فى عصر إسماعيل : الهندسة ، والطب ، والإدارة والحقوق ، والمدارس الحربية . ومن المدارس الخصوصية مدرسة الصنائع ، ومدرسة المحاسبة والمساحة ، ومدرسة الطب البيطرى ، كذلك فتحت أول مدرسة لتعليم البنات .

وقد كان لرجال الجيش وخريجي المدارس الجديدة أكبر الأثر فى تقوية الروح القومية ، وفى الاتجاه نحو التحرر السياسى والاقتصادى من النفوذ الأجنبى ، وفى الجهاد الجديد الذى كان محوره أن تصبح مصر للمصريين .

ثانيا — قناة السويس

كان موقع مصر الجغرافى ، بين البحرين المتوسط والأحمر ، داعيا إلى التفكير فى وصل هذين البحرين بطريق مائى لتسهيل نقل المتاجر بينهما . وهذا التفكير قديم حقق أكثر من مرة على صور مختلفة ، ثم تم على صورته النهائية بشق قناة السويس وإتمامها فى عصر إسماعيل .

سعيد ومشروع القناة :

لما تولى سعيد حكم مصر عرض عليه فردنان دلسبس (Ferdinand de Lesseps) ، الذى كان صديقا له منذ الصغر ، فكرة فتح القناة فوافق عليها ، ومنح امتيازاً بفتحها فى سنة ١٨٥٦ . وفردنان دلسبس مهندس فرنسى حضر لمصر لأول مرة فى سنة ١٨٣١ فى وظيفة مساعد للقنصل الفرنسى . وقد حباه محمد على بعطفه نظرا للصداقة التى كانت تربطه بأبيه ماتيو دلسبس القنصل الفرنسى



فى مصر سنة ١٨٠٣. وقد اتصل فردنان حينئذ بالأمر محمد سعيد إذ عهد إليه محمد على بتربية سعيد الرياضية. ومن هذا نشأت بين سعيد وفردنان دلسبس صداقة ، استمرت طول حياة سعيد ، وكانت من أهم الدوافع التى دعت سعيدا أن يمنح صديقه شروط امتياز حفر القناة .



تمثال فردنان دلسبس فى بور سعيد

وتتلخص أهم شروط الامتياز فيما يلى :

(١) تستغل شركة قناة السويس القناة لمدة ٩٩ سنة ، تبتدى من عام فتحها ، ثم تصير ملكا بعد ذلك لمصر ، وفى مدة امتلاك الشركة للقناة ، تفرض ما تشاء من الرسوم على السفن المارة ، بشرط ألا تزيد هذه الرسوم على عشرة فرنكات عن الطن الواحد من البضائع أو عن الشخص الواحد من المسافرين .

(٢) تحفر الشركة ترعة عذبة ، بين القاهرة ومنطقة القناة ، وتكون هذه التربة ومياهها ، ملكا لها تتصرف فيها كيف تشاء .

(٣) تستولى الشركة على جميع الأراضى ، الموجودة على جانبي القناة والترعة العذبة ، بعرض كيلومترين من الجانبين ، وتكون هذه الأراضى ملكا لها دون مقابل ، ودون أن تدفع عنها ما يفرض على مثيلاتها من الضرائب .

(٤) تقدم الحكومة ٤٪ العمال اللازمين لحفر القناة ، على أن تدفع الشركة أجورا تحدد لها لهم .

(٥) تأخذ الحكومة ١٥٪ من صافى أرباح الشركة سنويا .

وقد أعطيت للشركة امتيازات أخرى منها : إعفاء ما تستورده من الآلات من الضرائب الجمركية ، وإعطاؤها الحق فى أن تستعمل المناجم والمحاجر المصرية ، دون مقابل ، وتأخذ منها ما يلزمها من المواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة .

وهذه الشروط مجحفة جدا بمصر : إذ أن طول مدة الامتياز ، واستيلاء الشركة على جزء من الأراضى المصرية ، وتسخير العمال المصريين بأجور قليلة ، للعمل فى ظروف قاسية وجو غير ملائم ، يعتبر مقللا من سيادة الحكومة المصرية .

تكوين شركة القناة :

فى سنة ١٨٥٨ كَوْن دلبسب شركة مساهمة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك (حوالى ٨ مليون جنيه مصرى) مقسمة إلى ٤٠٠ ألف سهم ، ثمن الواحد منها ٥٠٠ فرنك (حوالى ٢٠ جنيه مصرى) . وقد أقبل مستثمرو الأموال على شراء الأسهم ، واكتب سعيده بمقدار ١٧٧٦٤٢ سهما ، أى بما يقرب من نصف رأس المال ، ودفع جزءا من ثمنها ، على أن يقسط الباقي على عدة سنوات . ولما تم الاكتتاب فى الأسهم ابتدئ فى العمل ، بأن أخذ العمال يحفرون القناة مبتدئين عند بور سعيد .

إسماعيل والقناة :

لما تولى إسماعيل الحكم اجتهد فى تغيير شروط الامتياز ، إذ رآها ظالمة لمصر . وكان أن رأى تعديل الشروط على النحو الآتى :

(١) يلغى شرط امتلاك الترعة العذبة ، والأراضى التى على جانبي القناة والترعة .

(٢) يلغى شرط تقديم العمال اللازمين للحفر .

وبعد استشارة السلطان أمر أن يعرض هذا التعديل على الشركة ، فإن لم تقبله كان لمصر أن توقف العمل فى القناة بالقوة . وقد كان لإنجلترا تأثيرها فى هذا القرار الذى اتخذته السلطان ، إذ أنها ، فى هذا الوقت ، كانت تعمل جهدها للقضاء على مشروع القناة .

ولم يقبل دلسبس تعديل الشروط. وسافر إلى فرنسا، وابتدأ يكتب ويخطب ضد إسماعيل، ويدعى أنه يقاوم المشروع لأنه يكره الفرنسيين والمدنية الأوروبية. ولم ير إسماعيل أن يغضب الرأي العام الفرنسي، فقبل تحكيم نابليون الثالث، إمبراطور فرنسا، في هذا الموضوع، فوافق الإمبراطور على التعديل الذي طلبه الخديو على أن :

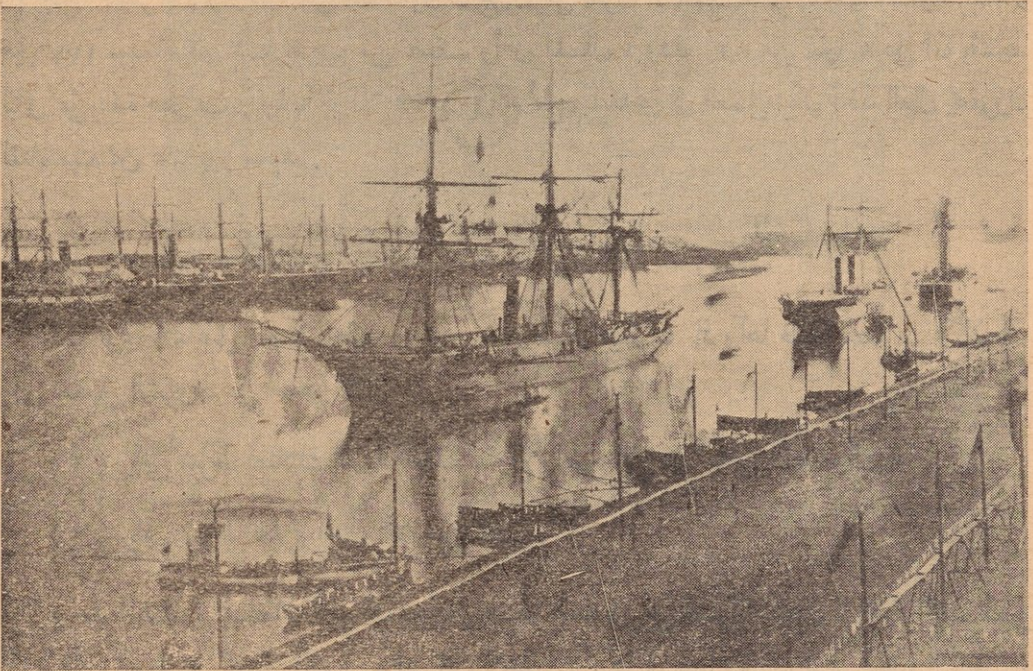
(١) تحفر الحكومة التبعة العذبة على نفقتها ، وتنتقل إليها ملكيتها .

(٢) تدفع الحكومة للشركة تعويضا قدره نحو ٣ ¼ مليون جنيه مصرى .

واستفادت الشركة من مبلغ التعويض ، فبعد أن كانت حالتها المالية من السوء بدرجة لا تسمح لها بالاستمرار فى العمل على تنفيذ المشروع ، استعادت نشاطها ، واستخدمت كثيرا من المهندسين ، واستوردت آلات جديدة ، حتى تم حفر القناة فى سنة ١٨٦٨ .

حفلة الافتتاح :

أراد إسماعيل أن يستغل فرصة افتتاح القناة للإعلان عن مصر ، ومبلغ تقدمها ، فسافر إلى أوروبا ، لدعوة ملوكها وأمراءها وعظمائها لحفلة الافتتاح . وقد حضر من هؤلاء ، إمبراطورة فرنسا وإمبراطور النمسا وولى عهد بروسيا . وأعد إسماعيل لضيوفه معدات كثيرة : فأنشأ دار الأوبرا ، وطريق الأهرام ، وقصر الجزيرة ، وكثيرا من الشوارع والبيادين فى القاهرة .



يحت إمبراطور النمسا فى حفلة افتتاح القناة

وفي يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتحت القناة رسميا ، بأن سارت فيها ٦٨ سفينة تمثل دول العالم المتمدن . ونزل المدعوون في الإسماعيلية ، ثم استأنفوا السير في القناة حتى السويس ، ثم حضروا إلى القاهرة ، وتنقلوا فيها وفي أنحاء البلاد المصرية على نفقة الحكومة . وتقدر نفقات حفلات الافتتاح بأكثر من مليون جنيه .

بيع أسهم مصر في قناة السويس :

في أيام إسماعيل ارتبكت أحوال المالية المصرية ، ولم تكن القروض المتعددة كافية لسد حاجة الحكومة إلى المال ، حتى أنه في سنة ١٨٧٥ باعت الحكومة أسهمها في القناة واتهمزت الحكومة الانجليزية هذه الفرصة واشترت الأسهم ، لتضمن مصالحها في قناة السويس .

وقد كانت الحكومة تملك ١٧٦٦.٢ من الأسهم^(١) ، باعتها بنحو ٤ ملايين من الجنيهات . ولم يبق للحكومة من المزايا إلا حصتها في الأرباح (التي تبلغ ١٥٪) . وهذه أيضا بيعت في بداية عهد الخديو توفيق ، بحوالي ٨٥٠ ألف جنيه .

فائدة القناة للتجارة العالمية :

قصرت القناة المسافة بين غربي أوروبا والهند بنحو ٤٠٠٠ ميل . ولهذا كان من الضروري أن يعود النقل ، بين غربي أوروبا والشرق ، إلى طريق البحرين المتوسط والأحمر بعد وصلهما بالقناة . ولكن في السنين الأولى من حفر القناة كانت التجارة موزعة بين الطريقين — طريق السويس وطريق رأس الرجاء الصالح — ذلك بأن كثيرا من السفن كانت لا تزال سفنا شراعية والبحر الأحمر منطقة ركود قليلة الرياح ، لا تصلح كثيرا للملاحة الشراعية .

ومن حسن حظ شركة القناة أن عاصر فتح القناة تقدم في الآلات البخارية ، كان من نتيجته توفير نصف الوقود اللازم للبواخر . ولم تكن البواخر قبل ذلك قادرة على أن تقوم برحلات طويلة — كالرحلة بين غربي أوروبا والهند — بتكاليف مناسبة ، وذلك لاحتياجها لكميات كبيرة من الفحم ، تجعل ما يتبقى من المكان فيها لشحن البضائع قليلا ، بحيث لا تفي أجور نقل هذه البضائع بتكاليف الوقود اللازم للبواخر .

ولولا التقدم الذي أصاب الآلات البخارية ، بعد البدء في شق قناة السويس ، لكان نصيب مشروع القناة الفشل ، إذ لم يكن من الممكن أن تسير البواخر القديمة عن طريقها ، أما السفن

(١) كان عدد هذه الأسهم في الأصل ١٧٧٦٤٢ باعت منها الحكومة من قبل ١٠٤٠ سهما . وقد وصلت قيمة هذه الأسهم إلى أكثر من مائة مليون جنيه قبل الحرب الحالية .

الشراعية فكان من الأفضل لها دائما السير عن طريق رأس الرجاء الصالح، إذ أن البحر الأحمر، كما قدمنا ، يقع في منطقة ركود قليلة الرياح .

غير أنه بعد انتشار الملاحة البخارية أصبحت كل التجارة بين أوروبا والشرق تمر عن طريق السويس . واقتصر طريق رأس الرجاء الصالح على أن يكون طريق السفن الشراعية وطريق التجارة بين غربي أوروبا وغربي إفريقيا وجنوبها وأستراليا .

مصر والقناة :

أنشأت مصر القناة، أو على الأقل اشتركت فعليا في انشاءها : بأن ا كتبت في حوالى نصف رأس المال ، ودفعت تعويضا يكاد يعادل النصف الآخر، كما قدمت الرجال اللازمين للحفر والأراضي اللازمة لشق القناة . وقد استفادت من فتح القناة جميع أمم الأرض ولكن مصر أصابها منها أكبر الأضرار ، من الوجهتين السياسية والاقتصادية ، ويمكننا تعداد بعضها فيما يلي :

(١) قدرت مصاريف إنشاء القناة بمبلغ ١٨ مليون جنيه . وقد اشتركت مصر في حفرها بما يقرب من ١٦ مليون جنيه ، وذلك في شراء الأسهم ودفع مبالغ التعويض ، وفوائد الديون ومصاريف الاحتفالات وما إليها . وعلى ذلك فإنه كان من الممكن أن تقوم مصر بنفسها بحفر القناة .

(٢) أعادت القناة لمصر مركزها التجارى القديم ، كطريق للتجارة بين الشرق والغرب . ولكن البلاد لم تستفد من هذا شيئا ، بل على العكس قد حرمت مما كانت تجنيه من تجارة المرور التي كانت تمر بالأراضي المصرية تستفيد مصر منها بأجور النقل . وقد تحولت التجارة إلى القناة فاستأثرت الشركة بمكاسبها ، إذ كان لها الحق في جباية الضرائب والرسوم على السفن المارة في القناة .

(٣) كانت القناة سببا في استخدام آلاف المصريين ، وتسخيرهم في حفرها ، في ظروف قاسية مما دعا إلى هلاك كثيرين منهم وحرمان البلاد من نشاطهم ، الذى كان من الممكن أن يوجه إلى ناحية أخرى من نواحي الإنتاج الاقتصادى .

(٤) أصبحت مصر مطمحاً لأنظار الدول الأوروبية ، التي عملت على التدخل في شئونها وانتهى هذا بالاحتلال الانجليزى ، الذى تم في سنة ١٨٨٢ ، أى بعد افتتاح القناة للملاحة باثني عشر عاما ، حتى ليكاد يكون فتح القناة هو السبب المباشر لاحتلال إنجلترا مصر ، هذا الاحتلال الذى كلف المصريين جهاد أعوام طويلة للتخلص منه ومن آثاره .

ثالثا — الامتيازات الأجنبية

يعنى بالامتيازات أن يعامل أصحابها معاملة خاصة. ويرجع أصل الامتيازات إلى أنه في تركيا، وفي البلاد الإسلامية، كانت تفرض ضرائب على سكان البلاد غير المسلمين، وكان جميع السكان يخضعون لنظام قضائي واحد، وهو النظام المستمد من الشريعة الإسلامية. وفي أيام قوة تركيا أعطى السلاطين الأتراك امتيازات للتجار غير المسلمين تسمح لهم بحرية إقامة الشعائر الدينية، وتعفيهم من دفع الضرائب ومن الخضوع لنظام البلاد القضائي.

وقد كان الغرض من منح الامتيازات هو تشجيع التجار الأجانب على الاستيطان في بلاد الدولة العثمانية، حتى يسهل بذلك على السلاطين الحصول على الساع التجارية، التي كانت كلها في هذا الوقت من السلع الكمية اللازمة لأبهة الملك. وقد انتقلت هذه الامتيازات إلى مصر حين صارت إحدى الولايات العثمانية، وتتلخص أهم الامتيازات التي سادت في مصر فيما يلي :

(١) يحجى قنصل الدول رعايا بلادهم، ويكون لهم الحق في الفصل في القضايا الجنائية والمدنية التي تقوم بين هؤلاء الرعايا.

(٢) تفصل المحاكم المصرية في القضايا التي تقوم بين شخصين تابعين لدولتين أجنبيتين مختلفتين، أو بين شخص من المصريين وآخر من الأجانب، على أن يكون للقنصل المختص الحق في حضور جلسات القضية.

(٣) لا تفرض على الأجانب المتمتعين بالامتيازات أية ضرائب جديدة دون أن توافق عليها دولهم.

وبهذا كان الأجانب يعاملون معاملة خاصة من حيث المحاكمة وفرض الضرائب، أي أنه كانت لهم امتيازات قضائية ومالية.

سوء استعمال الامتيازات :

اتهنر القناصل فرصة اضطراب أحوال مصر السياسية والاقتصادية، بعد عصر محمد علي، فأساءوا تفسير الامتيازات كما أساءوا استعمالها. وقد كانت في مصر ١٧ محكمة قنصلية، تصدر أحكاما على هواها ضد الحكومة والأهالي وتجبر الحكومة على تنفيذ هذه الأحكام.

وكان من الطبيعي أن يؤدي ازدياد نفوذ المحاكم القنصلية إلى سيادة الفوضى والإجرام والفساد وعجز الحكومة عن منعها، إذ أنها كانت تسلم المجرمين الأجانب إلى المحاكم القنصلية، وكانت هذه المحاكم كثيرا ما تبرئهم أو توقع عليهم عقوبات لا تتناسب مع جرائمهم. هذا إلى أن بعض

الأجانب المقيمين في مصر ، والذين وفدوا عليها في أيام سعيد ، كانوا من الأفاقين والمغامرين ، فانتهزوا فرصة عجز الحكومة عن تأديبهم وانغمسوا في كثير من المغامرات الإجرامية ، مما جعل العناصر الأجنبية مصدر خطر كبير على الأمن والأخلاق .

وكانت القضايا المقدمة للمحاكم القنصلية ، يحكم فيها تبعا لقانون الدولة التي تتبعها القنصلية التي تنظر في القضية . وهذا يخالف روح العدل الذي يقضى أن يعامل سكان البلد الواحد بمقتضى قانون واحد .

المحاكم المختلطة :

أراد إسماعيل وضع حد لهذه الفوضى ، وتوحيد القوانين في البلاد فأرسل وزيره " نوبار " إلى أوروبا لمفاوضة الدول في تعديل امتيازات الأجانب القضائية والمالية . وقد نجح نوبار في هذا وتكونت لجنة دولية في القاهرة تحت رئاسته ، ووضعت مشروعا لإنشاء المحاكم المختلطة ، واتفقت عليه الدول ، وفتحت هذه المحاكم للتقاضى في أوائل سنة ١٨٧٦ .

وقد وضع قانون خاص لهذه المحاكم هو القانون المختلط . ويقوم بالقضاء في المحاكم المختلطة قضاة أجانب تعينهم الحكومة المصرية بناء على اختيار دولهم ، ويشترك مع هؤلاء القضاة قضاة مصريون ، وتصدر المحاكم أحكامها باسم الحكومة المصرية .

وتقوم المحاكم المختلطة بالفصل في القضايا المدنية والتجارية بين الأجانب المختلفي الجنسية أو بين الأجانب والمصريين . أما القضايا الجنائية فقد بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية . كذلك تفصل هذه المحاكم في المنازعات التي تقوم بين الأجانب والحكومة المصرية ، وتسرى أحكامها على الحكومة .

ومن هذا نرى أن المحاكم المختلطة لم تقلل من امتيازات الأجانب ، بل هي على العكس تعتبر اعترافا بما ادعاه قناصلهم من امتيازات ليست لهم . وقد رأينا أنه لم يكن من حق المحاكم القنصلية النظر في القضايا التي تقوم بين شخصين مختلفي الجنسية ، أو بين شخص من المصريين وآخر من الأجانب ، وإنما كان هذا الحق متروكا للمحاكم المصرية . وإن كانت المحاكم القنصلية قد فسرت الامتيازات تفسيراً يعطيها حقوقاً لم تكن لها ، فقد كان على الحكومة المصرية أن تسعى لاسترداد ما سلبته إياها هذه المحاكم ، لا أن تعترف بامتيازات ليس لها وجود في معاهدات الامتيازات .

ولم يكن للامتيازات الأجنبية ، في أيام حكم الأمراء المماليك في أواخر القرن الثامن عشر أو في أيام محمد علي ، ضرر يذكر . بل لقد كان الأجانب على العكس يعاملون معاملة سيئة أثناء حكم الأمراء المماليك ، بالرغم مما كان لهم من الامتيازات . ومع أن المحاكم المختلطة قللت من فوضى المحاكم القنصلية ، إلا أنها هي بنفسها كانت تنافي سيادة الحكومة ، التي يجب أن تتناول سلطتها جميع سكان البلاد .

رابعاً - نظام الحكم

استدان إسماعيل ديونا من البلاد الأوروبية ، بلغت في مجموعها نحو ٩٨ مليون جنيه . وكان من ذلك أن ارتكبت حالة البلاد المالية ارتباكاً شديداً ، ووجدت الدول سبباً للتدخل في الشؤون المصرية . وكان من نتيجة هذا التدخل اشتداد الحركة القومية بين المصريين والتخلي عن نظام الحكم المطلق الذي كان يسود البلاد في أدوار تاريخها الماضية .

وقد كان إسماعيل ، في بداية عصره ، يحكم البلاد حكماً مطلقاً : إذ أن رأى مجلس شورى النواب (الذي أُنشئ سنة ١٨٦٦) كان استشارياً فقط . غير أنه حين ساءت حالة البلاد المالية ، وتدخل الأجانب في الإدارة المصرية ، اضطر إسماعيل أن يقيم إلى جانبه وزارة مسئولة تساعد في الحكم وتشارك معه في مسؤوليته .

مجلس شورى النواب والحركة الدستورية :

أُنشئ هذا المجلس في سنة ١٨٦٦ وكان يتكون من ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات وينتخبهم العمدة والمشايخ والأعيان ، ويعين الخديو رئيس المجلس ووكيله . ولم تكن مدة اجتماع هذا المجلس تزيد على شهرين في السنة ، أما مقر الاجتماع فكان مدينة القاهرة . ويبدأ المجلس رأيه فيما تعرضه الحكومة من المسائل ، ولكن لا يتختم على الحكومة تنفيذ قراراته . فرأى المجلس إذن كان استشارياً ، ولم تكن له سلطة فعلية على الحكومة ، وهي السلطة اللازمة للمجالس النيابية في وقتنا الحاضر .

غير أنه كان من آثار الحوادث في عهد إسماعيل أن تميز هذا العهد بتطور الحركة الفكرية وظهور الرأي العام . وقد بدأ المصريون يتنبهون لحقوقهم منذ أيام نابليون ، حين اشتركوا في حكم البلاد كأعضاء للديوان الوطني ودواوين الأقاليم . وفي عهد محمد علي اشترك المصريون في مجلس المشورة كما اشتركوا في مجلس شورى النواب في عهد إسماعيل . ولكن في كل هذه الأدوار كان الشعب لا يزال يعتقد أن للحكومة الحق في أن تصنع به ما تشاء . وفي أواخر أيام إسماعيل ابتدأ المصريون يشعرون شعوراً واحداً في بعض المناسبات ويطالبون بإجابة ما يشعرون به وهذا ما يسمى "الرأي العام" .

وساعد على ظهور الرأي العام تدخل الأجانب في حكومة البلاد بصفة جديدة ، بعد أن ارتبكت الحالة المالية ، الأمر الذي أدى إلى توحيد شعور المصريين ضد الأجانب ، والتفكير في التخلص من سيادتهم ونفوذهم . هذا إلى أن بعض الوظائف الكبيرة في الجيش والنظارات كانت مخصصة للأتراك والشراكسة ، فاستاء الضباط والموظفون وهبوا للمطالبة بحقوقهم المهضومة.

وأحدث حضور السيد جمال الدين الأفغانى إلى مصر سنة ١٨٧١ نهضة فى الأزهر ونظورا فى التعليم فيه . وقد بث الأفغانى تعاليمه عن الحرية الفكرية فاعتنقها تلاميذه الكثيرون ممن كان لهم أكبر الأثر فى المطالبة بالحقوق القومية والحصول عليها فى العهود التالية . ومن هؤلاء التلاميذ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده الذى خلف السيد جمال الدين الأفغانى فى دعوته . وكان لتطور التعليم فى الأزهر وتقدم الحركة العلمية فى المدارس أثره فى تنبيه الشعب إلى حقوقه ، بتكوين طبقه من الشبان ، شديدة الشعور بسوء حالة البلاد قوية الأمل فى إنقاذها مما هى فيه . وترعمت هذه الطبقة الحركة القومية الجديدة ، وساعد على اتصالها بأفراد الشعب ظهور الصحافة وانتشارها بين مختلف الطبقات ، هذه الصحافة التى كانت منبر الدعوة إلى مبادئ الحرية بين العامة .

مجلس النظار :

دعى سوء الحالة المالية ، كما دعت مصالح إنجلترا وفرنسا ، إلى اضطراب الخديو أن يأمر ” نوبار “ بأن يؤلف نظارة تعاونه فى الحكم وتشارك معه فى المسئولية .

وقد حل مجلس النظار (فى سنة ١٨٧٨) محل المجلس الخصوصى . وصار الخديو يتولى الحكم بوساطة هذا المجلس الجديد وبالاشتراك معه . وكان يدير أعمال الحكومة فى أواخر عهد إسماعيل تسع نظارات (الداخلية والخارجية والحقانية والحربية والمالية والأشغال والمعارف والأوقاف والزراعة) . وكان مجلس النظار يمتاز عن المجلس الخصوصى ، الذى حل محله ، بأنه كان يشارك الحاكم فى الحكم ويتحمل مسئولية ذلك . وفوق هذا فإن هذا المجلس الجديد كان يرأسه ناظر النظار ولا يرأسه الخديو ، الذى كان له الحق فى رئاسة المجلس الخصوصى . وكانت قرارات مجلس النظار تصدر بالأغلبية وكان أعضاؤه متضامنين فى المسئولية .

وقد تألفت أول نظارة مسئولة برأسة نوبار ، وكان من بين أعضائها ناظر إنجليزى للمالية ، وناظر فرنسى للأشغال ، لرعاية المصالح الانجليزية والفرنسية التى ظهرت نتيجة لارتباك أحوال البلاد المالية . ولكن هذه النظارة لم تفلح فى إصلاح حالة البلاد المالية . وأرادت النظارة أن تنقص من مصروفات الحكومة فأحالت ٢٥٠ ضابطا من ضباط الجيش إلى الاستيداع بنصف راتب ، فقام الضباط بمظاهرة خطيرة ، وساروا إلى نظارة المالية ، وطالبوا برواتبهم المتأخرة وإعادتهم إلى الجيش . وهناك قبضوا على نوبار وناظر المالية الانجليزى وأهانوهما . وأدى هذا الحادث إلى إسقاط النظارة .

وتألفت بعد سقوط نظارة نوبار نظارة جديدة برأسة الأمير توفيق — نجل الخديو — وبقى فيها الناظران الأجنيان . وأعطيت لهذين الناظرين سلطة رفض أى قرار تصدره النظارة ولا يوافقان عليه . غير أن حالة البلاد المالية ازدادت سوءا ، ورأى ناظر المالية الانجليزى

أن يصدر قرارا بإفلاس الحكومة المصرية. وحينئذ رأى زعماء المصريين، من أعضاء مجلس شورى النواب والأعيان، ضرورة إسقاط النظارة، وتأليف نظارة مصرية بحتة، وعقدوا اجتماعا اقترحوا فيه تسوية جديدة للسألة المالية.

وقد أدى هذا إلى سقوط نظارة الأمير توفيق. وتألقت نظارة جديدة أعضاؤها جميعا مصريين. وبدأت هذه النظارة بإصلاحات منها: أن أقرت مسئولية النظار أمام مجلس شورى النواب، ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحه نواب البلاد وأعيانها.

ولكن الدول الأوروبية لم ترض عن قيام نظارة مصرية بحتة، وطلبت من الخديو إسماعيل تعديلها وإدخال بعض العناصر الأجنبية عليها، فلما لم يقبل عرضت عليه الدول أن يتنزل عن العرش مقابل مرتب سنوى، فرفض الخديو ذلك أيضا. ولكن السلطان أخذ برأى الدول، وعزل إسماعيل، وولى توفيق — نجل الخديو — العرش فى يونيه سنة ١٨٧٩.

وسافر إسماعيل منفيا إلى إيطاليا، ثم انتقل بعد ذلك إلى الآستانة، حيث مات فى سنة ١٨٩٥، ونقلت رفاته إلى مصر.

خامسا — الحالة الاقتصادية

أهم ما يميزه عصر إسماعيل، من الوجهة المالية والاقتصادية، هو زيادة مصروفات الحكومة زيادة عظيمة مما ألجأها إلى التالى فى الاستدانة. وقد ابتدأ إسماعيل حكمه البلاد وهى مدينة بنحو ٣,٣ مليون جنيه خلفها سعيد^(١). وكان من الواجب أن تقدر الحكومة الأمر وتعمل على موازنة إيراداتها ومصروفاتها. ولكن إسماعيل، على العكس من ذلك، تغالى فى الصرف على كثير من المشروعات التى كان من الممكن أن تتم تدريجا. ومن هذه المشروعات: شق الترع وتطهيرها، وإنشاء الجسور والكبارى، وإصلاح ميناء الإسكندرية وميناء السويس، وإنشاء مصانع السكر، ومد الخطوط الحديدية الجديدة، وإنشاء المنارات وقناة السويس، وقد تكلفت هذه المشروعات أكثر من ٥٥ مليون جنيه ويمكن تعدادها فيما يلى.

(١) هذا عدا ديون أخرى، وقد قدر بعض المؤرخين مجموع ديون الحكومة فى بداية عصر إسماعيل ببلغ ١٢ مليون جنيه

(أنظر ص ١٠١). والديون الأخرى عبارة عن الديون السائرة التى كان يستدينها سعيد من المربين ويعطيهم بقيمتها سندات

المشروع	المبلغ بالجنيهات المصرية	بيان
قناة السويس	١٦ مليون جنيه	الاسهم والتعويض ونفقات التربة العذبة الخ .
الترع	١٢,٦	١٣٤٠٠ كيلو مترا من الترع .
الكبارى	٢,٢	٤٣٠ جسرا .
مصانع السكر	٦	٣٤ مصنعا بالآلاتها .
إصلاح ميناء الإسكندرية	٢,٥	
» » السويس ...	١,٥	
مشروع مياه الإسكندرية	٠,٢	اشترته فيما بعد شركة مياه الإسكندرية .
السكك الحديدية	١٣,٤	١٤٥٦ كيلو مترا من الخطوط الحديدية .
التلغرافات	٠,٩	٨٣٢٠ » » » التلغرافية .
المنارات	٠,٢	١٥ منارة في البحرين المتوسط والأحمر .
المجموع	٥٥,٥	

وقد حصل إسماعيل على الأموال التي صرفها على المشروعات العامة مما كان يقترضه من المؤسسات المالية الأجنبية . وبلغ الدين المصرى نحو ٩٨ مليون جنيه فيما يلي بيانها :

الصرف على قناة السويس والمشروعات العامة	حوالى ٥٦ مليون جنيه .
الحسارة فى إصدار القروض	» ٢٢ »
قروض لا تعرف الأغراض التي صرفت فيها	» ٢٠ »
المجموع	» ٩٨ »

ولم تكن كل الديون تعقد باسم الحكومة وإنما كان الخديو يقترض لشئونه الخاصة . وتسمى الديون المقترضة لهذا الغرض (ديون الدائرة السنية) .

وقد كانت سياسة الحكومة فى الاقتراض سياسة خاطئة جدا : فان أغلبية الديون صرفت على أعمال لا تقتضيها الضرورة ، أو على أعمال لا تأتى بأى إيراد يمكن أن تسدد منه فوائد الديون وأقساطها ، كما أن جزءا من المبالغ المقترضة ضاع كمصروفات على عقد القروض .

وقد صارت الفوائد على الدين المصرى تبلغ حوالى ٦ مليون جنيه سنويا . وكان هذا أكثر مما تقدر البلاد على دفعه فارتبكت المالية المصرية ، ودعا ذلك إلى أن طلب إسماعيل من الحكومة الإنجليزية أن ترسل له خبيرا ماليا ليساعده على إصلاح الحالة . وأرسلت إنجلترا لجنة من أربعة

من الموظفين الانجليز برآسة المستر كيف (Cave) فوضت اللجنة تقريراً رفعت به إلى الوزارة البريطانية. وكان التقرير يشتمل على بعض اقتراحات منها : أن تنشأ مراقبة مالية في الحكومة المصرية يرأسها موظف انجليزى ، فرفض إسماعيل الأخذ بهذه الاقتراحات .

التوقف عن الدفع وصندوق الدين :

وسارت الحالة المالية من سيء إلى أسوأ حتى كانت سنة ١٨٧٦ حيث لم تتمكن الحكومة فعلاً من دفع الفوائد المستحقة على الدين . ودعا ارتباك الحالة إلى أن أصدر الخديو مرسوماً بتأليف هيئة دولية ، هى لجنة الدين العام ، لدراسة المسألة كلها. وقد سميت هذه اللجنة فيما بعد "صندوق الدين المصرى العام" ويتلخص عمل صندوق الدين فى إدارة شئون الدين ، كتحصيل الفوائد من الحكومة ودفعها للدائنين .

ثم كوّنت لجنة من قبل الدائنين اقترحت توحيد الدين ، وفصل دين الدائرة السنينة عن دين الحكومة . وقسمت دين الحكومة قسمين :

الدين الموحد ومقداره ٥٩ مليون جنيه بفائدة حقيقية ٦ ٪ سنوياً .

الدين الممتاز » ١٧ » » » ٥ ٪ .

المراقبة الثنائية ولجنة التحقيق :

دعا العمل على تنفيذ مشروع توحيد الديون إلى تنفيذ ما اقترحت به لجنة الدائنين ، بشأن تعيين مراقبين أجانبين ، أحدهما انجليزى لمراقبة إيرادات الحكومة ، والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات ، وذلك للإشراف على إدارة شئون الدين ، بجانب صندوق الدين .



إحدى نزعات الخديو إسماعيل مع ضيوفه أثناء حفلات افتتاح قناة السويس

ولكن الحالة ازدادت سوءا لإرهاق الفلاحين بالضرائب، ولارتفاع مرتبات الموظفين الأجانب، الذين عينوا في صندوق الدين ووزارة المالية، لمراقبة شئون الدين.

وقد أدى ذلك إلى تأليف لجنة، من بعض المصريين والأجانب، سميت بلجنة التحقيق (سنة ١٨٧٨)، لفحص مالية البلاد، وتفسير العجز في دخل الحكومة. وكتبته اللجنة تقريراً يتلخص فيما يلي :

(١) يتنزل الخديو عن أملاكه، ويخصص له بدلها مرتب سنوى .

(٢) إنشاء وزارة مسئولة تحكم البلاد إلى جانب الخديو .

(٣) تنظيم فرض الضرائب، وجبايتها وعدم إرهاق الفلاحين .

وقد وافق الخديو على هذا التقرير، وأُنشئت وزارة برئاسة نوبار باشا، في سنة ١٨٧٨، كما قدمنا، واستعض عن المراقبين الأجبيين بوزيرين، أحدهما انجليزى للمالية والآخر فرنسى للأشغال. وبهذا زاد تدخل الأجانب في شئون البلاد السياسية والمالية .

سادسا — الزراعة

في عهد إسماعيل انتقلت ملكية الأراضي المطلقة إلى الفلاحين، وزادت مساحة الأراضى المزروعة نتيجة للتوسع في مشروعات الري وزاد الإنتاج الزراعى .

تسجيل ملكية الأراضى :

رأينا أنه فى سنة ١٨٤٦ — فى أواخر عهد محمد على — صدر قانون يتلخص فى أنه يجوز لمستغلى الأراضى أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التزل للغير عن حق الانتفاع. وقد كان هذا التصرف يتم بمقتضى ” حجة “ يوقعها شيخ القرية ، أو شفها بشهادة الشهود . ولكن الحكومة احتفظت بحق استرداد الأرض إذا هجرها الزارع أو توقف عن دفع الضريبة ، غير أنه كان للزارع أن يسترد الأرض مرة ثانية بعد دفع الضرائب المتأخرة .

ولكن مشايخ القرى أساءوا استعمال حقهم فى توقيع ” الحجج “ فعمت الشكوى من تزويرها وكان من هذا أن أصدر سعيد (فى سنة ١٨٥٤) قانونا عدل به القانون القديم . ونص هذا القانون الجديد على وجوب تسجيل حجج نقل الملكية فى المحكمة الشرعية .

وفى سنة ١٨٥٨ صدرت ” اللائحة السعيدية “ . وكانت المحاكم قد نظمت ونظم أمر تسجيل عقود الملكية . وبمقتضى اللائحة السعيدية أصبح لمستغلى الأراضى أهم مظاهر الملكية كحق الاستمرار وحق التصرف .

إلا أن الملكية المطلقة لم تنتقل فعلا إلى الزراعة إلا في سنة ١٧٧١ ، بصدر "لائحة المقابلة". وتتلخص لائحة المقابلة في أن من يدفع من الأهالي ، فوق الضرائب المقررة ، ضرائب ست سنوات عن أراضيه ، دفعة واحدة أو على أقساط ، يعفى من نصف الضريبة السنوية على الدوام. وقد كان دفع المقابلة اختياريا ، ولهذا أرادت الحكومة أن تغرى المزارعين على دفعها فنص في اللائحة على أن من يدفع المقابلة تنتقل إليه الملكية المطلقة للأراضي التي يزرعها . وقد ساعد على تنظيم تسجيل ملكية الأراضي ، التي دفعت عنها المقابلة ، إنشاء المحاكم المختطة في سنة ١٨٧٦ وقد كان الدافع لإصدار قانون المقابلة حاجة الحكومة إلى المال ، وكثرة نفقات القروض الخارجية ، ولكن كان من نتائج هذا القانون أن حلت الملكية الفردية محل الملكية العامة (ملكية الحكومة) لأول مرة في تاريخ البلاد .

مشروعات الري :

كانت كثير من الأراضي لاتزال تروى بطريقة الحياض ، وتصل إليها المياه مرة واحدة في السنة ، وتزرع محصولا واحدا . ولكن في عهد إسماعيل أصلحت القناطر الخيرية ، وأنشئت قناطر على الرياحات والترع بلغ عددها حوالي ٤٠٠ قنطرة ، وقويت كثير من جسور النيل والترع . وأهم القناطر التي أنشئت في عصر إسماعيل هي قناطر التقسيم ، على التربة الإبراهيمية عند ديروط ، لتنظيم المياه بين الترع المتعددة التي تخرج منها .

وحفرت في الوجهين البحرى والقبلى ترع يبلغ عددها حوالي ١١٢ ترعة . وكان الغرض من حفرها تحويل أراضي الحياض إلى أراض تروى ريا دائما ، وتنتج محصولين في السنة . وبهذا زادت ثروة البلاد الزراعية وأمكن التوسع في زراعة المحصولات الصيفية التي أهمها القطن والقصب .

وأهم الترع التي حفرت في هذا العصر : التربة الإبراهيمية ، والتربة الإسماعيلية . فأما التربة الإبراهيمية فتبتدئ من النيل عند أسيوط ، وتروى أراضي مديريات أسيوط والمنيا وبني سويف ريا صيفيا . أما التربة الإسماعيلية ، فتخرج من النيل عند شبرا وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، وتتفرع إلى فرعين أحدهما يسير جنوبا إلى السويس والثاني يسير شمالا إلى بورسعيد . وقد حفرت التربة الإسماعيلية بمقتضى التعديل في شروط امتياز قناة السويس ، الذى نص على وجوب أن تحفر الحكومة المصرية التربة على نفقتها . ومع هذا فقد أفادت هذه التربة أراضي مديرتي القليوبية والشرقية .

مساحة الأراضي المزروعة :

كان من نتيجة زيادة مشروعات الري أن أدخلت كثير من الأراضي ضمن نطاق الأراضي المزروعة . وقد كانت مساحة الأراضي المزروعة في أواخر عهد محمد علي نحو ٣,٨٠٠,٠٠٠ فدان فأصبحت في أواخر عهد إسماعيل ٤,٨٠٠,٠٠٠ فدان . أى أن الأراضي المزروعة زادت نحو مليون فدان . ولكن الخديو احتفظ بمعظم الأراضي الجديدة لنفسه ، مع أن استصلاحها ومدها بمياه الري كان من المشروعات العامة ، التي قامت الحكومة بالإنفاق عليها .

المحصولات الزراعية :

كانت مصر تزرع محاصيل متعددة ، إلا أنه في عهد إسماعيل ابتدأت زراعة القطن تطحن على ماعداها من الزراعات ، وذلك نظرا لارتفاع أثمان هذا المحصول في هذا العهد . وصارت هذه الزراعة مع الزمن أهم الزراعات المصرية وأصبحت عماد الثروة الأهلية . كذلك دعا إنشاء مصانع السكر إلى الاهتمام بزراعة القصب ، وبخاصة في الوجه القبلي .

القطن :

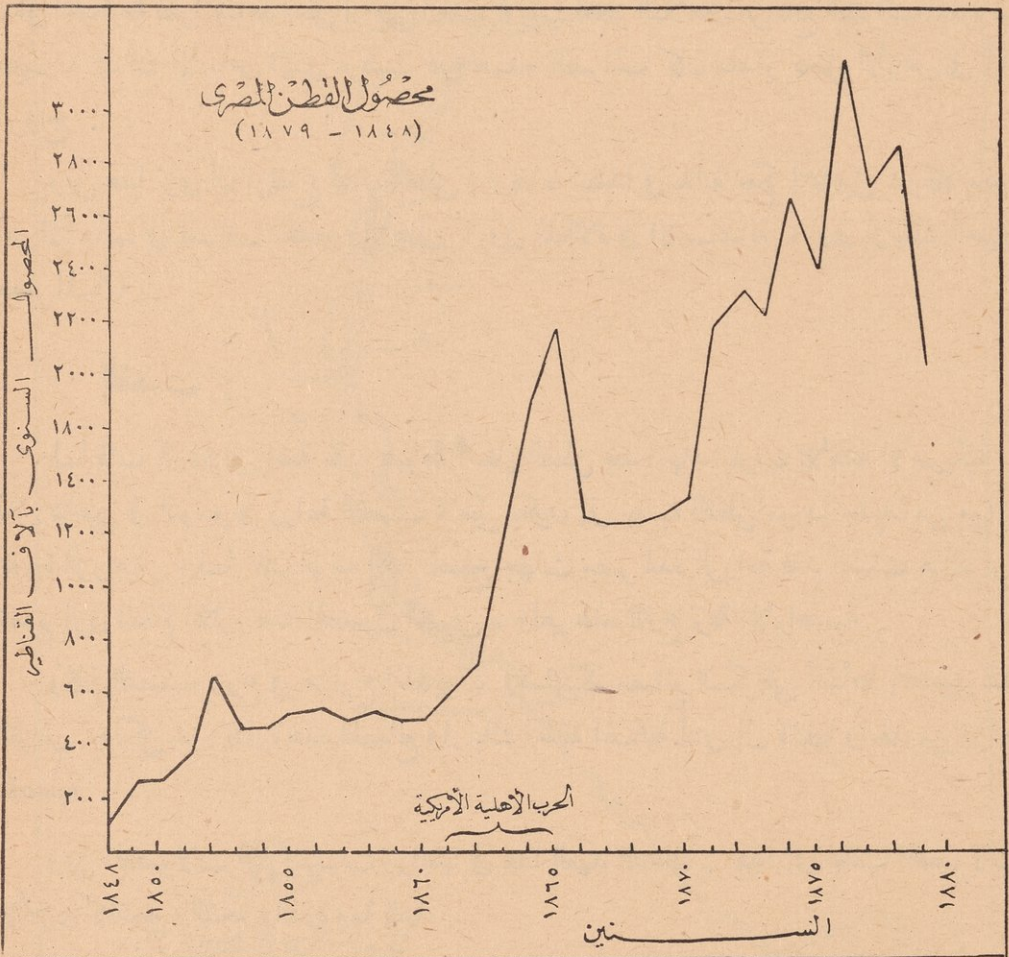
بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، في بداية حكم إسماعيل ، استمرت الحرب الأهلية الأمريكية ، التي ابتدأت في سنة ١٨٦١ ، والتي كان من أثرها أن قل محصول القطن الأمريكي . ولما كانت الولايات المتحدة هي أهم البلاد التي تنتج القطن فقلته محصوله فيها تدعو إلى قلة المحصول العالمي وارتفاع أسعاره . وقد كانت النتيجة أن ارتفعت أسعار القطن المصري وزاد إنتاجه نظرا لإقبال الزراع على زراعته . وفيما يلي إحصائية لمحصول القطن المصري وأسعاره في السنين التي وقعت أثناءها الحرب الأهلية الأمريكية :

السنة	محصول القطن بالآلاف القناطر	السعر بالريال	ثمن المحصول بالآلاف الجنيهات
١٨٦٠	٥٠١	١٢	١,٢٠٢
١٨٦١	٥٩٦	١٢	١,٤٣٠
١٨٦٢	٧٢١	١٣	١,٨٧٥
١٨٦٣	١١٨٢	٢٣	٥,٤٣٧
١٨٦٤	١٧١٩	٣٦¼	١٢,٦٣٥
١٨٦٥	٢٠٠١	٤٥	١٨,٠٠٩
١٨٦٦	١٢٨٩	٢١¼	٥,٥١٤

ومن هذا الجدول نرى :

(١) زيادة أسعار القطن من ١٢ ريالاً ، في أول سنى الحرب ، إلى ٤٥ ريالاً في آخر هذه السنين . وأن محصول القطن زاد من حوالى نصف مليون قنطار (في سنة ١٨٦٠) إلى نحو ٢ مليون قنطار في آخر سنى الحرب الأهلية الأمريكية .

(٢) أن ثمن القطن ارتفع من حوالى ١ ½ مليون جنيه ، في أول سنى الحرب ، إلى ١٨ مليون جنيه في آخر هذه السنين .



(٣) أنه بعد انتهاء الحرب انخفض ثمن القطن إلى نحو ١ ½ مليون جنيه ، بعد أن كان ١٨ مليون جنيه .

وكان من تأثير زيادة التدخل الأهلى زيادة مفاجئة أن عم إسراف الخديو وإسراف الزراع (وقد كان الخديو يمتلك جزءا كبيرا من الأراضى المزروعة) . فأما الخديو فقد بدأ يشيد القصور والطرق والحدائق ، ويقيم الحفلات والولائم . وأما الأهالى فقد تشبه أغنيائهم بالحاكم فبدعوا

يغيرون من أساليب معيشتهم : فارتدوا الأزياء الأوروبية ، وبنوا مساكن جديدة ، أشوها أثاثا عصريا ، واقتنوا العربات بدل الخيول ، وأسرفوا في اقتناء وسائل الترف الجديدة .

وأخذ الخديو والزراع يستدينون من الأجانب ، على أمل استمرار ارتفاع أسعار القطن . غير أن الحرب الأمريكية ما لبثت أن انتهت ، وبنهايتها كان من الطبيعي أن تتدرج الأسعار في العودة إلى مستواها العادى . وكان من ذلك أن ارتبكت الأحوال المالية ، ذلك لأن النقص في دخل الأهالى والحكومة لم يكن من السهل محو آثاره بتخفيض المصروفات الأهلية والحكومية فقد ارتفع مستوى المعيشة ، وكثرت مطالب الأهالى بعد أن ارتفع مستوى معيشتهم . وهبط دخل الحكومة نظرا لهبوط دخل أراضى الخديو ونظرا لعجز الفلاحين عن دفع الضرائب المفروضة عليهم ، إذ أن الأساس الذى فرضت عليه هذه الضرائب كان مقدار دخل الأرض في أيام الرواج .

ومن هذا نرى أن ارتفاع أثمان القطن ، ارتفاعا شديدا في بداية حكم إسماعيل ، يكاد يكون أهم الأسباب في إسراف الخديو والأهالى ، وفي المغالاة في الاستدانة ، وفي ارتباك أحوال مصر المالية .

القصب :

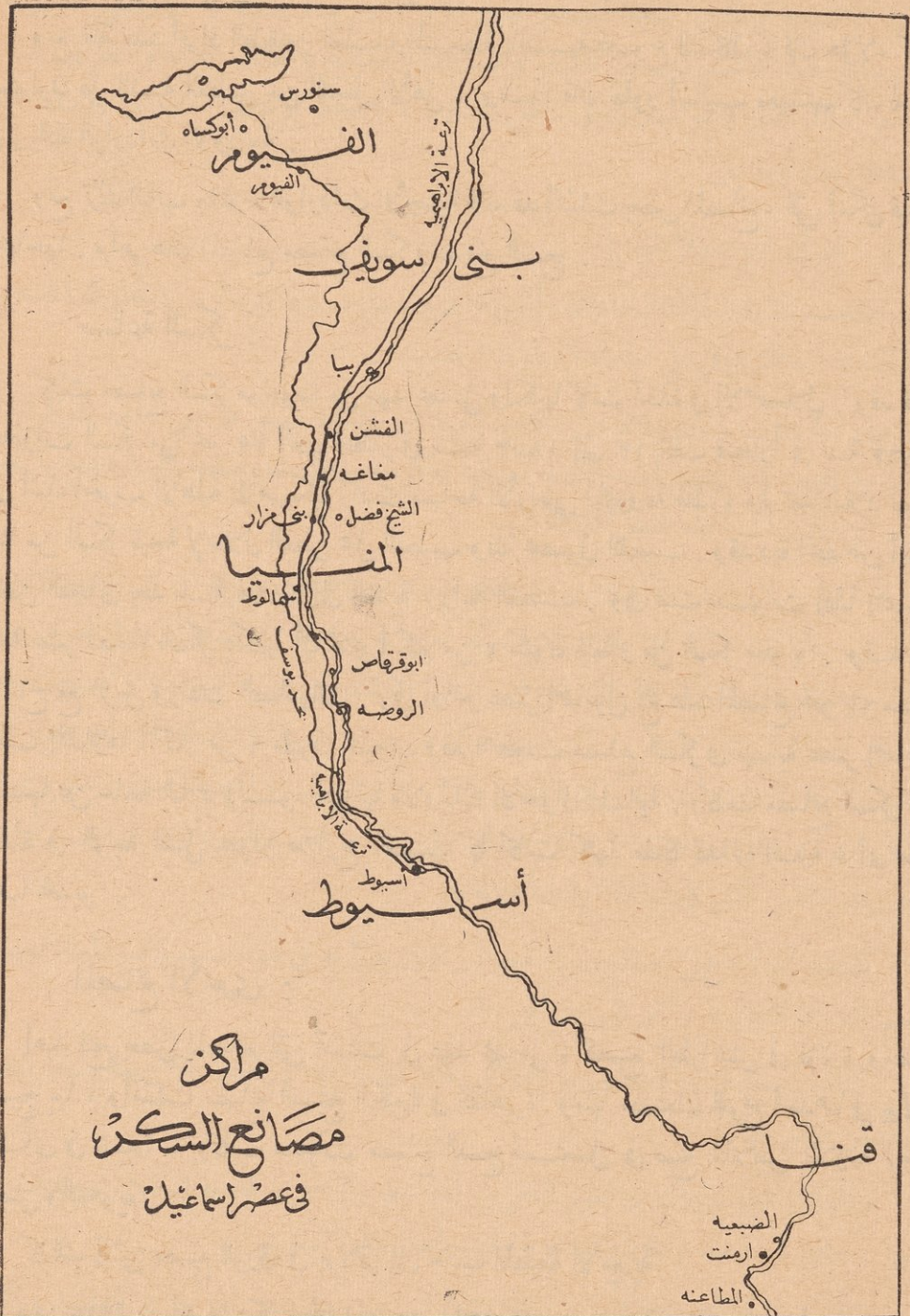
لما قلت الثروة الزراعية نظرا لهبوط أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، فكر إسماعيل في التوسع في زراعة القصب ، حتى يكون إلى جانب القطن موردا جديدا من موارد الثروة الزراعية . ولما كان الوجه القبلى أصلاح جهات مصر لهذه الزراعة فقد أنشئت هناك ترع لتعميم الرى الدائم اللازم لهذا المحصول الصيفى ، وأهم هذه الترع ترعة الابراهيمية .

وكان القصب يزرع في مزارع الخديو ، وتستهلكه مصانع السكر التى أنشأها إسماعيل لهذا الغرض . ولكن سوء إدارة هذه المصانع وارتباك الحالة المالية أدى إلى فشلها والحد من زراعة القصب .

ومن المحصولات التى انتشرت زراعتها في هذا العهد الدخان . هذا إلى جانب المحصولات الأخرى كالقمح والشعير والذرة وما إليها .

سابعاً — الصناعة

في عهد إسماعيل استمرت مصر في السياسة التى اضطرت لها في أواخر أيام محمد على : وهى أن تكف عن محاولتها في أن تصير بلدا صناعيا . وفوق ذلك فإن البلاد ابتدأت تأخذ بأساليب المدنية الأوروبية ، التى تحتاج إلى منتجات تصعب صناعتها محليا بتكاليف مناسبة ، كالمنسوجات والأزياء والأثاث الأوروبى والعربات وغيرها مما شاع استعماله في هذا الوقت . وبهذا أصبح من



الضرورى استيراد هذه المنتجات من الخارج . وقد كان التطور السريع فى مستوى معيشة السكان ، من الطبقتين العليا والمتوسطة ، دافعا إلى زيادة الواردات الأجنبية ، والقضاء على بعض الصناعات المحلية ، التى لم تعد منتجاتها تلائم المستهلكين بعد تطور أذواقهم .

ومع قلة عدد أفراد الطبقتين العليا والمتوسطة بالنسبة لمجموع السكان ، فإن هؤلاء كانوا يستولون على النسبة العظمى من الدخل الأهلى ، ولهذا فان تطور أساليب معيشتهم كان له أثره فى زيادة الواردات الأوربية .

ومع ترك الباب مفتوحا للواردات الأجنبية فانه قد أنشئت بعض المصانع ، التى أمكن قيامها ونجاحها . وأهم هذه المصانع مصانع السكر ومصانع النسيج .

صناعة السكر :

كانت مصانع السكر موجودة من عهد محمد على ولكنها كانت آخذة فى الاضمحلال . وقد قلت صادرات السكر من نحو ٢٩ ألف قنطار فى سنة ١٨٥٣ إلى ١٣ ألف قنطارا فى سنة ١٨٦٢ . وفى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية زادت مساحة الأراضى المزروعة قنطا ، ولم تعد البلاد تصدر شيئا من السكر نتيجة لإحلال القطن محل القصب وقلة محصول القصب . وقد دعا انخفاض أسعار القطن الفجائى بعد سنة ١٨٦٥ إلى العناية بزراعة القصب . وفى ست سنوات أنشأ إسماعيل سبعة عشر مصنعا للسكر يمكنها أن تنتج أكثر من ٢ مليون قنطار من السكر سنويا . وقد زاد الإنتاج مع الزمن وزادت الصادرات . وفى أواخر عصر إسماعيل بلغ عدد المصانع نحو ٦٤ مصنعا تكلف لإنشاؤها أكثر من ٦ مليون جنيه . وقد اضمحلت مصانع السكر فى نهاية عصر إسماعيل لزيادتها عن حاجة البلاد ولسوء إدارتها ولارتباك الأحوال المالية . وكانت مصانع السكر كلها منشأة فى الوجه القبلى بجوار مزارع القصب كما كانت كلها ملكا للدائرة السنية ، أى ملكا خاصا للخديو .

المصانع الأخرى :

أعيد فتح بعض المصانع التى أنشئت فى عهد محمد على ، كمصنع الطرابيش فى فوة ، ومصنع النسيج بها ، وأنشئت مصانع النسيج الكبيرة فى القاهرة . ومنها مصنعان للجوخ أحدهما فى بولاق والثانى فى شبرا ، وكانت منتجات مصانع النسيج تستعمل فى صنع الملابس اللازمة لرجال الجيش والبحرية .

كذلك أنشئ مصنع للورق فى بولاق إلى جانب المطبعة الأميرية .

ومن هذا نرى أنه لا يمكننا أن نعتبر عصر إسماعيل عصر نهضة صناعية ، أو عصر بعث للنهضة الصناعية التى قام بها محمد على ، إذ أن مصر كانت قد تخلت ، منذ نهاية عصر محمد على ، عن سياسة الاستقلال الصناعى .

ثامنا — التجارة

زادت حركة التجارة زيادة عظيمة في عصر إسماعيل ، وترجع زيادتها إلى زيادة ثروة البلد بزيادة الإنتاج الزراعى نتيجة لتقدم طرق الرى ، وزيادة مساحة الأراضى المزروعة . وفوق ذلك فقد أنشئت كثير من الطرق والسكك الحديدية ومكاتب البريد والتلغراف فساعد ذلك على تقدم النقل والمواصلات فى داخل البلاد ، كما جدد الأسطول التجارى وأصلح ميناء الإسكندرية والسويس .

طرق المواصلات :

أصلحت إدارة السكك الحديدية وأنشئ ما يقرب من ١٥٠٠ كيلومتر من الخطوط الحديدية ، كما أنشئت أسلاك البرق على امتداد الخطوط الحديدية .

وفى سنة ١٨٦٥ اشترى إسماعيل مكاتب البريد التى أنشأها مسيو موتسى ، أحد أفراد الجالية الأوربية ، ومن هذا العهد أصبح البريد مصلحة حكومية ، ونظمت مصلحة البريد وفتح ما يقرب من ٢٠٠ مكتب فى أنحاء القطر المختلفة .

أما من حيث طرق المواصلات الخارجية فقد وجه إسماعيل عنايته ، إلى تجديد الأسطول التجارى : فأنشئت شركة للملاحة سميت الشركة العززية ، نسبة إلى السلطان عبد العزيز سلطان تركيا . وحلت هذه الشركة محل الشركة المجيدية التى أنشئت فى عهد سعيد ، وأصبحت سفنها تنقل المسافرين بين البحرين المتوسط والأحمر ، ثم اشترتها الحكومة وأصبحت تعرف باسم مصلحة ”وابورات البوستة الحديدية“ . وأصبح لهذه المصلحة ست وعشرون باخرة تنقل بين موانئ مصر وسوريا والأناضول واليونان والحجاز والسودان ، وزادت أرباحها وصارت تنافس الشركات الملاحية الأجنبية .

كذلك أتم إسماعيل إصلاح ميناء السويس الذى بدئ به فى عهد سعيد وقسم الميناء قسمين : قسم للبواخر التجارية وآخر للبواخر الحربية .

كذلك أصلح ميناء الإسكندرية بأن أقيم حاجز الأمواج ، وأنشئت الأرصفة لشحن البضاعة فى السفن وتفريغها .

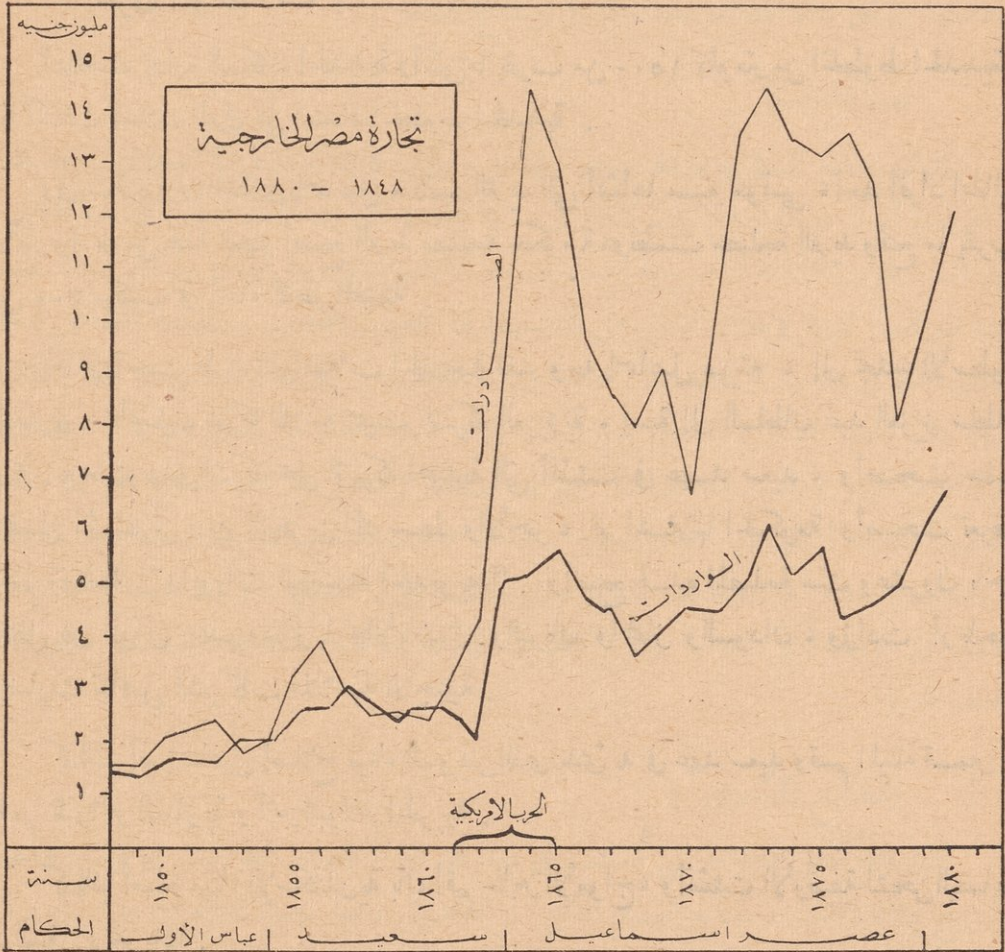
وأنشئت عدة منارات فى ثغور البحرين المتوسط والأحمر ، لهداية السفن وتسهيل الملاحة ، منها : منارة بور سعيد ومنارة رشيد ومنارة دمياط ومنارة السويس .

وكان من نتيجة فتح قناة السويس للملاحة أن أصبحت مصر على أهم طريق للتجارة بين الشرق والغرب ، فزادت الخطوط الملاحية التى تمر بها ، وساعد ذلك على تسهيل نقل الصادرات واستيراد الواردات .

تجارة مصر الخارجية :

زادت أرقام التجارة الخارجية بعد عصر محمد على زيادة كبيرة، ويرجع ذلك إلى اتجاه البلاد نحو التخصص في الزراعة ، وزيادة مساحة الأراضي المزروعة ، وزيادة الإنتاج الزراعي ، وبخاصة محصول القطن .

وكانت أهم الصادرات القطن والسكر والغلال ، والمحصولات السودانية كالعاج والصمغ وريش النعام . ومن الواردات المنسوجات والملابس الجاهزة والمعادن وزيت البترول والآلات والدخان والمشروبات الروحية والزجاج والورق .



وقد كانت الواردات ^(١) في سنة ١٨٤٨ نحو ١ ½ مليون جنيه فأصبحت في سنة ١٨٧٩ (آخر عصر إسماعيل) نحو ٦ مليون جنيه . وبهذا زادت الواردات بنحو أربعة أضعاف . وكانت الصادرات في سنة ١٨٤٨ (بداية عصر عباس) نحو ١ ½ مليون جنيه ، فأصبحت في سنة ١٨٧٩ نحو ١٤ مليون جنيه ، أي أنها زادت بنحو ٩ أضعاف ما كانت عليه .

(١) راجع احصائية التجارة الخارجية في آخر الكتاب .

إلا أنه بالرغم من تقدم الحركة التجارية فإن نصيب المصريين منها كان قليلا، لأن الأجانب احتلوا البلاد احتلالا تجاريا، إذا أنهم كانوا متمتعين بالامتيازات القضائية والمالية، مما أعفاهم من التقيد بقوانين البلاد أو الخضوع لها ومن الضرائب المفروضة على المصريين .

وفوق ذلك فإن المصريين لم يقبلوا على الأعمال التجارية لأسباب دينية منها : أن العلماء كانوا يفسرون تعاليم الدين بطريقة يفهم منها أن استثمار الأموال في الشركات الحديدية مكروه من الوجهة الدينية . وكان من نتيجة ذلك أن استغل الأجانب معظم مرافق التجارة الداخلية والخارجية ، وكانت معظم تجارة الصادرات والواردات تتم على أيديهم، وأنشأوا الشركات والمصارف برؤوس أموال كبيرة فعجز المصريون عن منافستهم وحرموا من مورد من موارد الثروة في بلادهم .

وقد بلغ عدد الشركات التي أنشئت في عهدي سعيد وإسماعيل ١٥ شركة يبلغ رأس مالها نحو ١٢ مليون جنيه (بما فيها شركة قناة السويس) . ومن هذه الشركات : بنك أوف إيجمبت ، والشركة العامة لقناة السويس ، وسكة حديد الرمل بالإسكندرية ، والبنك المصري الإنجليزي ، والشركة المساهمة لمياه القاهرة ، وشركة مياه الإسكندرية .

تاسعا — عصر إسماعيل ونتائجه الاقتصادية

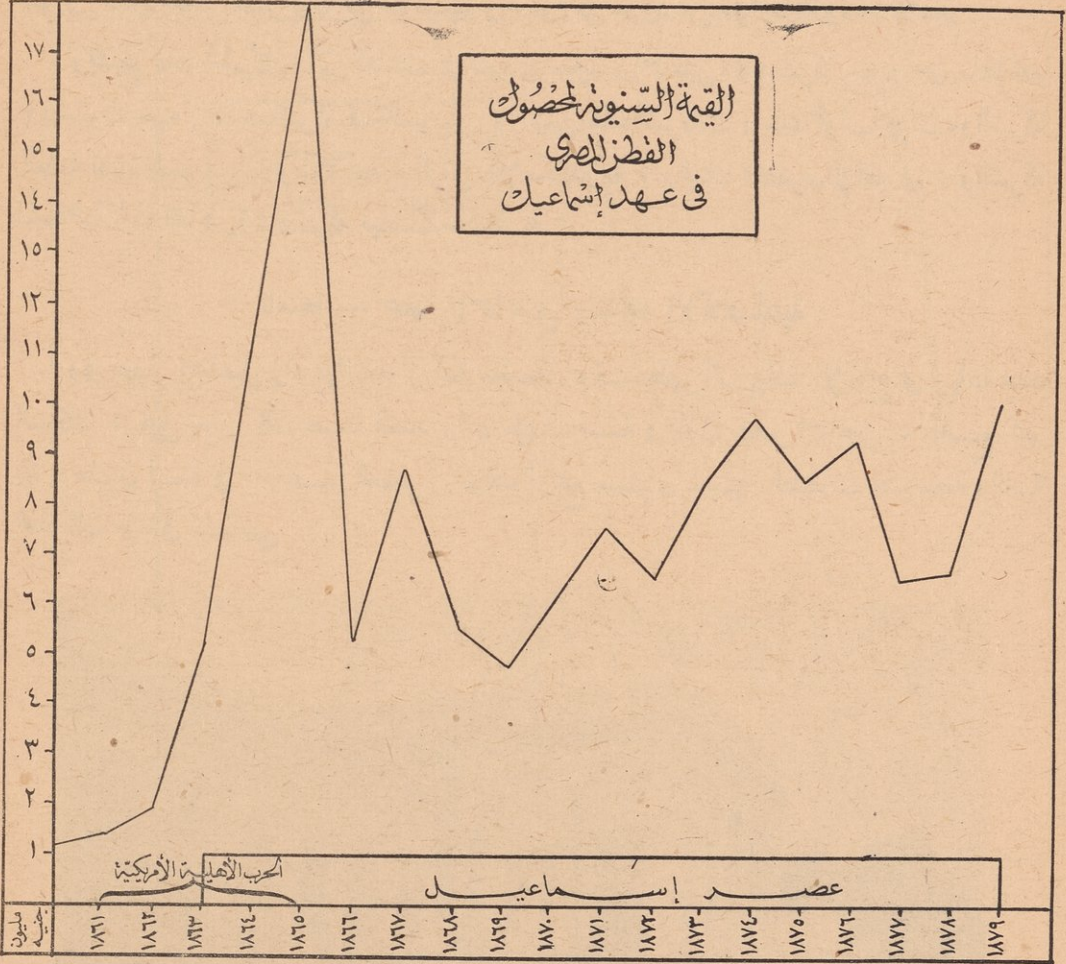
وفي عصر إسماعيل زاد الإنتاج زيادة عظيمة . وقد ظهر أثر زيادة الإنتاج في زيادة عدد السكان ، فعلى حين كان هذا العدد ٥ ١/٢ مليون نسمة في أول عصر إسماعيل ، أصبح نحو ٦ ١/٢ مليون نسمة في آخر هذا العصر . كذلك ارتفع مستوى معيشة الطبقات المتوسطة والغنية عما كان عليه في الماضي .



الخدوإسماعيل يستقبل الأمراء والملوك في قصر الجزيرة

سبب التوسع في الأعمال العامة :

كان السبب المباشر لزيادة الإنتاج هو التوسع في الأعمال العامة : كمشروعات الري والسكك الحديدية وما إليها . وقد انفق على هذه المشروعات ، كما رأينا ، نحو ٥٦ مليون جنيه . وقد حصلت الحكومة على الأموال التي أنفقتها على المشروعات العامة بالاستدانة من المؤسسات المالية الأجنبية . غير أننا نرى أنه كان من الممكن الاستغناء عن معظم هذه المشروعات ولو إلى حين . فما هو السبب الذي دفع الحكومة إلى التورط في هذه المشروعات ؟



تولى إسماعيل الحكم في سنة ١٨٦٣ ، أى بعد سنتين من قيام الحرب الأهلية الأمريكية . وكان من نتائج الحرب أن زادت القيمة السنوية لمحصول القطن المصري إلى نحو ١٥ ضعفاً . ومثل هذه الزيادة في دخل البلد تغرى بالانفاق كما تغرى بالاقتراض ، على أمل التسديد بزيادة جديدة في أسعار القطن وفي دخل البلاد . وبدأ إسماعيل يقترض بمعدل ٣ مليون جنيه سنوياً . ولكن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، في سنة ١٨٦٥ ، واتجاه أسعار القطن إلى

مستواها العادى ، نتيجة لذلك ، لم يكن من الممكن أن يرد إسماعيل عما تعودته من الانفاق ، قتمادى فيه ، على أمل أن يزيد دخل البلاد من موارد أخرى — كصناعة السكر مثلاً — ولكن تقديره خاب فاضطر أن يتمادى فى الاستدانة . وكان أن استدان ٧ مليون جنيه فى سنة ١٨٧٠ و ٣٢ مليون جنيه فى سنة ١٨٧٣

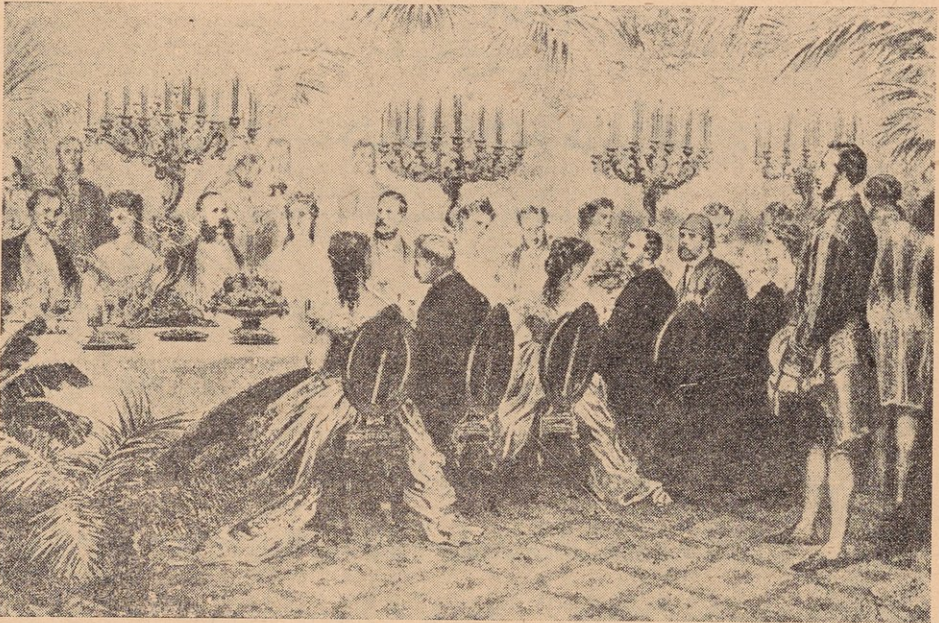
ارتباك الحالة المالية :

و بالتوسع فى الانفاق والاقتراض ، ولقلة الدخل الأهلى بعد الحرب الأمريكية ، ارتبكت الحالة المالية . ولم يعد من الممكن دفع الفوائد عن الديون التى بلغت نحو ٩٨ مليون جنيه .

وكما ساءت حالة الحكومة ساءت حالة الأهالى ، الذين أغرتهم زيادة دخلهم بزيادة الإنفاق وبلاستدانة . وبالجملة يمكننا أن نقول إن حالة جميع الزارعين المالية قد ساءت . وقد كان إسماعيل ، إلى جانب كونه حاكم البلاد ، أكبر الزارعين . ولم يكن إسماعيل يفرق بين ماليتة الخاصة ومالية الحكومة ، فعلى حين كانت قيمة أملاكه فى بداية حكمه نحو مليون جنيه أصبحت فى أواخر أيامه نحو ٦٠ مليون جنيه .

أثر عصر إسماعيل :

دعت زيادة دخل الأهالى وزيادة دخل الحاكم ، فى بداية عصر إسماعيل ، الى أن أراد الخديو أن يطفر بالبلاد طفرة جريئة ، فيجعل منها دولة حديثة تسير على أحدث النظم الأوروبية . ولكن هذه الطفرة أثرت فى أحوال البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية .



إحدى الولائم التى أقامها الخديو إسماعيل للوك والأمراء فى القاهرة فى وقت افتتاح قناة السويس

فأما من الوجهة السياسية فقد ازداد التدخل الأجنبي بإنشاء المراقبة الثنائية وصندوق الدين والمحاكم المختلطة، واشترك الوزراء الأجانب في الوزارة المصرية، ثم بتوجيه مصر في العهد التالية إلى خدمة المصالح الأجنبية .

أما من الوجهة الاجتماعية فقد خرج الأهالى على تقاليدهم الشرقية ، واتجهوا نحو التشبه بالغربيين . وكانت النتيجة أن خرجوا على مظاهر الحياة الشرقية، ولم يتمكنوا من فهم روح الحياة الغربية، وتمكن الدخيل الأجنبي من استغلالهم لمصلحته فترة من الزمن ليست قصيرة . ومع زيادة الإنتاج في هذا العهد، وارتفاع مستوى الطبقتين المتوسطة والعالية ، فإن مستوى معيشة عامة الشعب بقى على ما كان عليه، واستمر الأهالى مرهقين بأعمال السخرة وأعباء الضرائب .

أما من الوجهة الاقتصادية فتعددت سياسة منح امتيازات بعض المشروعات العامة للأجانب، وفتح الباب أمامهم لإنشاء الشركات واستثمار رؤوس الأموال في البلاد ، إلى سيطرتهم على كثير من مرافق التجارة الداخلية والخارجية ، وحرمانهم المصريين من مورد من أهم موارد الدخل في بلادهم :

المخلص

عصر إسماعيل

(١٨٦٣ — ١٨٧٩)

أولا — استقلال مصر والإمبراطورية المصرية

محور سياسة إسماعيل : توسيع استقلال مصر . إنشاء إمبراطورية مصرية في إفريقيا .

١ — استقلال مصر

يتعارض استقلال مصر مع سيطرة تركيا وزيادة نفوذ الأجانب .

سيطرة تركيا : تعديل شروط تسوية ١٨٤١ :

(أ) فرمان سنة ١٨٦٦ : يجعل وراثته العرش في أكبر أنجال الحاكم .

(ب) فرمان سنة ١٨٦٧ : الحصول على لقب خديو . الاستقلال الداخلى وحقوق عقد المعاهدات التجارية وزيادة عدد الجيش .

(ج) فرمان سنة ١٨٧٣ : بتعزيز الفرمانين السابقين .

نفوذ الأجانب : محاولة تقليل هذا النفوذ :

(١) بتعديل شروط امتياز قناة السويس .

(ب) بإنشاء المحاكم المختلطة .

٢ — الإمبراطورية المصرية

الاتجاه فى التوسع نحو الجنوب (فى إفريقية) بعد فشل التوسع نحو الشرق والشمال فى عهد محمد على . الإمبراطورية المصرية تشمل مصر والسودان والملحقات (شراء سواكن ومصوع وزيلع وبربره من تركيا) وإقليم خط الاستواء ودارفور وهرر (فتحتها الجيوش المصرية) .

ثانيا — قناة السويس

تطور فكرة ارتباط البحرين وتحقيقها على صور مختلفة .

سعيد والمشروع : منح فرديناند دلسبس امتيازا أهم شروطه :

(١) ملكية القناة والأراضى التى على جانبيها (بعرض ٢ كم) للشركة لمدة ٩٩ سنة .

(٢) ملكية التربة العذبة والأراضى التى على جانبيها لنفس المدة .

(٣) تقديم الحكومة ٤ ٪ العمال بالأجور التى تحددها الشركة .

(٤) حق الحكومة فى ١٥ ٪ من أرباح الشركة .

تكوين شركة القناة : رأس المال نحو ٨ مليون جنيه — ٤٠٠ ألف سهم — شراء مصر نصف الأسهم .

إسماعيل والقناة : إلغاء شرط امتلاك التربة العذبة والأراضى التى على جانبي التربة والقناة . إلغاء شرط تقديم العمال . الخلاف بين إسماعيل والشركة . تحكيم نابليون الثالث ودفع ٣ ٪ مليون جنيه تعويضا للشركة نظير تعديل الشروط .

افتتاح القناة : فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، دعوة ملوك أوروبا وأمراءها . تجميل القاهرة . نخامة حفلات الافتتاح . تكاليف الحفلات أكثر من مليون جنيه .

أسهم مصر فى القناة : بيع الأسهم سنة ١٨٧٥ (لاضطراب الحالة المالية) بمبلغ ٤ مليون جنيه .

فائدة القناة للتجارة العالمية : تقصير المسافة إلى الشرق ، رجوع طريق التجارة بين الشرق

والغرب إلى مصر .

مصر والقناة : خسائر مصر في فتح القناة :

- (١) تكلفت مصر من جراء حفر القناة ١٦ مليون جنيه (جميع تكاليف القناة ١٨ مليون جنيه).
- (٢) تسخير العمال المصريين في الحفر وهلاك الكثيرين منهم .
- (٢) تحول أنظار الدول لمصر . الاحتلال الإنجليزي .

ثالثا — الامتيازات الأجنبية

أصل الامتيازات : إعفاء التجار الأجانب من الضرائب المفروضة على غير المسلمين وحرية إقامة الشعائر الدينية لترغيبهم في الإقامة في الولايات العثمانية .

أهم الامتيازات في هذا العهد :

- (١) عدم الخضوع للقضاء المصرى (الخضوع للحاكم القنصلية) .
 - (٢) عدم فرض ضرائب على الأجانب بدون موافقة دولهم .
- سوء استعمال الامتيازات : أساءة القناصل تفسير الامتيازات بعد عصر محمد على نتيجة لضعف الحكومة .

الحاكم المختلطة (١٨٧٦) : انشاؤها بالاتفاق مع الدول . عملها الفصل في القضايا بين الأجانب المختلنى الجنسية أو بين الأجانب والمصريين (فيما عدا القضايا الجنائية) . سريان أحكامها على الحكومة .

رابعا — نظام الحكم

اشتداد الحركة القومية نتيجة لتدخل الدول الذى سببه الارتباك المالى . التخلي عن نظام الحكم المطلق .

مجلس شورى النواب (١٨٦٦) والحركة الدستورية : المجلس مكون من الأعيان بالانتخاب . رأيه استشارى .

ظهور رأى العام : تطور التعليم فى الأزهر . جمال الدين الأفغانى .

مجلس النظار : حلول مجلس النظار (١٨٧٨) محل المجلس الخصوصى . أعضاء المجلس مسئولون النظارة الأولى برئاسة نوبار : تعيين ناظر انجليزى وآخر فرنسى . الرغبة فى إنقاص المصروفات بإحالة الضباط إلى الاستيداع . ثورة الضباط وإسقاط الوزارة .

نظارة الأمير توفيق : بقاء الناظرين الأجبيين . رغبة الناظر الإنجليزى فى إعلان إفلاس الحكومة . إسقاط الزعماء والنواب للوزارة .

نظارة شريف : وضع الدستور . عدم رضا الدول عن النظارة . عدم قبول الخديو هذا التدخل . تحريض الدول للسلطان على عزل إسماعيل وعزله فى سنة ١٨٧٩ ونفيه إلى إيطاليا .

خامسا — الحالة الاقتصادية

أهم ما يتميز به هذا العصر هو المغالاة في الاستدانة . الديون تبلغ نحو ٩٨ مليون جنيه .
الفوائد عليها نحو ٦ مليون جنيه . عدم مقدرة البلاد على تسديد الفوائد .

التوقف عن الدفع (١٨٧٦) وصندوق الدين : تأليف لجنة دولية لدراسة مسألة الدين .
اقتراح تكوين صندوق الدين . عمل صندوق الدين هو تحصيل الفوائد من الحكومة ودفعها
للدائنين . فصل ديون الخديو عن ديون الحكومة . تقسيم الدين الحكومي إلى الدين الموحد
والدين الممتاز . تعيين مراقبين (إنجليزى وفرنسى) لمراقبة المالية المصرية .

لجنة التحقيق : فشل المراقبة الثنائية وزيادة سوء الحالة . تأليف لجنة من بعض المصريين
والأجانب (لجنة التحقيق) . اقتراح اللجنة ما يأتى :

(١) تنزل الخديو عن أملاكه . تخصيص مرتب سنوى له .

(٢) تنظيم الضرائب .

(٣) تأليف نظارة مسئولة .

موافقة الخديو على الاقتراح . تأليف نظارة نوبار . الاستعاضة عن المراقبين بناظرين
في النظارة .

سادسا — الزراعة

تطورت نظم ملكية الأراضى ، وزادت مساحة الأراضى المزروعة ، وزاد الإنتاج الزراعى .
ملكية الأراضى : انتقال الملكية المطلقة للأراضى للفلاحين بصدور قانون المقابلة سنة ١٧٧١
لائحة المقابلة : كل من يدفع ضرائب ٦ سنوات يعفى من نصف الضريبة على الدوام ، تنتقل
إليه ملكية الأراضى ملكية مطلقة .

مشروعات الرى : إصلاح القناطر الخيرية . إنشاء ٤٠٠ قنطرة . حفر ١١٢ ترعة . تحويل
كثير من الأراضى إلى نظام الرى الدائم . زيادة مساحة الأراضى المزروعة .

المحصولات الزراعية : القطن : ارتفاع أثمانه ارتفاعا عظيما نتيجة للحرب الأهلية الأمريكية
(١٨٦١ — ١٨٦٥) . ارتفاع ثمن القطن من ١ ١/٢ مليون جنيه فى سنة ١٨٦١ ، إلى ١٨ مليون جنيه
فى سنة ١٨٦٥ ، وانخفاض الأثمان بعد انتهاء الحرب الأمريكية .

نتائج ارتفاع ثمن القطن ثم هبوطه : إسراف الخديو . إسراف الأهالى . الاستدانة بعد
هبوط الأثمان . ارتباك الأحوال المالية .

القصب : زراعته فى الوجهة القبلى . التوسع فى زراعته بعد انخفاض أثمان القطن . مصانع
السكر . فشل المصانع لارتباك الأحوال المالية .

المحصولات الأخرى : الدخان ، القمح ، الشعير ، الذرة ، الخ .

سابعاً — الصناعة

صعوبة قيام الصناعة نتيجة لحرية التجارة ، ولصعوبة قيام صناعة السلع الكيماوية (التي شاع استعمالها نتيجة لزيادة الدخل) محليا . وجود بعض المصانع بالرغم من هذه الظروف .
صناعة السكر : العناية بمصانع السكر الباقية من عهد محمد علي . إنشاء ١٧ مصنعا جديدا بعد انتهاء الحرب الأمريكية . فشل المصانع لسوء إدارتها وارتباك الحالة المالية .
المصانع الأخرى : إعادة بعض مصانع محمد علي (مصنع الطرابيش والنسيج في فوة) إنشاء مصانع جديدة للمنسوجات . صناعة الورق .

ثامناً — التجارة

زيادة الحركة التجارية نتيجة لزيادة الإنتاج الزراعي وتقدم طرق المواصلات .
طرق المواصلات : إنشاء خطوط حديدية جديدة . إنشاء مصلحة البريد . مد الخطوط البرقية .
الأسطول التجاري : حلول الشركة العريضة محل الشركة المحيدية . شراء الحكومة بواخر الشركة العريضة . إنشاء مصلحة وابورات البوستة الحديدية . بواخر المصلحة تربط موانئ مصر وسوريا والأناضول واليونان والحجاز والسودان . المصلحة تملك ٢٦ باخرة .
التجارة الخارجية : زيادة أرقام التجارة الخارجية زيادة عظيمة .
أهم الصادرات : القطن والسكر والغلال والمحصولات السودانية .
أهم الواردات : المنسوجات والمعادن والآلات والدخان والمشروبات الروحية .
الشركات الأجنبية : قلة نصيب المصريين في تجارة بلادهم . احتلال الأجانب مرافق التجارة ، إنشاء نحو ١٥ شركة أجنبية رأس مالها نحو ١٢ مليون جنيه . عدم إقبال المصريين على المساهمة في الشركات والمصارف الجديدة لدوافع دينية .

تاسعاً — عصر إسماعيل ونتائجه

توسع الحكومة في الأعمال العامة . نتيجة ذلك زيادة الإنتاج زيادة عظيمة ، وزيادة عدد السكان .
نتائج التوسع في الأعمال العامة : بلأت الحكومة في الصرف على المشروعات العامة إلى الاستدانة .
أسباب الاستدانة :

(١) ارتفاع أثمان القطن في بداية عصر إسماعيل ارتفاعا عظيما .

(٢) هذا الارتفاع يغرى بالاقتراض .

(٣) هبوط أثمان القطن بعد الحرب الأهلية الأمريكية .

(٤) صعوبة الكف عن الاستدانة للأمل في عودة ارتفاع الأسعار .

ارتباك الحالة المالية : عدم عودة الأسعار الى الارتفاع . تمادى الحديد والأهالى في الاستدانة .

أثر عصر إسماعيل :

(١) من الوجهة السياسية : زيادة التدخل الأجنبي (قناة السويس — المحاكم المختلطة الديون) .

(٢) من الوجهة الاجتماعية : خروج الأهالى على تقاليد الحياة الشرقية وعدم تمكنهم من فهم روح الحياة العربية .

(٣) من الوجهة الاقتصادية : احتكار الأجانب مرافق التجارة وحرمان المصريين منها .
(إنشاء الشركات المساهمة والمصارف . زيادة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر)

الفصل السادس

من نهاية عصر إسماعيل إلى إعلان الاستقلال

(١٨٧٩ — ١٩٢٢)

أولا — بداية حكم الخديو توفيق

(١٨٧٩ — ١٨٨٠)

بعد عزل إسماعيل تولى الحكم « توفيق » أ كبر أنجاله . وقد تلقى توفيق تعليمه في مصر وتقلب في مناصب الحكومة ، حتى أصبح رئيسا لمجلس النظار . وقد أ كسبه ذلك خبرة بأحوال البلاد . ولكن في وقت توليته الحكم كانت البلاد في حالة اضطراب شديد ، من الوجهتين السياسية والمالية . واستمر هذا الاضطراب طول مدة حكمه من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٩٢

الحالة السياسية :

كانت البلاد في حالة ارتباك سياسي شديد نتيجة لاضطراب علاقة مصر بتركيا ، واضطراب الأحوال السياسية الداخلية ، هذا إلى تحول التدخل الأوربي في شئون المالية المصرية إلى تدخل في شئونها السياسية .

فأما من حيث علاقة مصر بتركيا فإنه عند عزل الخديو إسماعيل ، وتولية الخديو توفيق ، أرادت تركيا إلغاء الحقوق التي حصلت مصر عليها في سنة ١٨٧٣ . وهذه الحقوق تتلخص في أن يكون حق الوراثة لأ كبر أنجال الحاكم ، وأن تستقل البلاد داخليا ، وأن يكون لها حق عقد المعاهدات التجارية والقروض المالية وحق زيادة عدد الجيش . ولكن إنجلترا وفرنسا تدخلتا ، خوفا من زيادة النفوذ التركي ، وكان من نتيجة ذلك أن أ كتفى بتقييد حق مصر في عقد المعاهدات التجارية والقروض ، بموافقة تركيا والدائنين . وتقرر أن يحدد عدد الجيش بما لا يزيد على ١٨ ألف جندي في وقت السلم .

أما عن سياسة البلاد الداخلية فإنه حين تولية الخديو توفيق استقالت نظارة شريف باشا لتترك له حرية اختيار نظارة جديدة . وقد كلف الخديو شريفا تأليف النظارة الجديدة ، فقبل على أن تحكم نظارته بمقتضى دستور . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور ، الذى يقضى بأن يكون هناك مجلس نواب يسمع رأيه في إدارة البلاد ، رفضه الخديو بناء على تحريض قناصل الدول ، فاستقالت نظارة شريف . ثم تألفت نظارة برئاسة رياض باشا وحكمت هذه النظارة البلاد حكما استبداديا ، يوافق نزعة الخديو ، وأهملت مجلس شورى النواب .

أما عن تدخل الدول ، الذى ابتدأ فى عصر إسماعيل ، بتعيين مراقبين أجنيين ثم بتعيين ناظرين أجنيين ، فقد استمر هذا التدخل فى عهد الخديو توفيق : بأن أعيد نظام المراقبة الثنائية ، واتخذ شكلا سياسيا بأن تدخل المراقبان فى أعمال الحكومة غير المالية .



الخديو توفيق

الحالة المالية :

كانت المسألة المالية أكثر مشا كل مصر تعقيدا ، وقد أراد الخديو أن يرضى الدول الدائنة لمصر فطلب أن يعاد نظام المراقبة الثنائية . وعينت كل من فرنسا وإنجلترا مراقبا . وكان لكل من المراقبين الحق فى التفتيش على جميع مصالح الحكومة . كما كان لهما الحق فى حضور جلسات مجلس النظار ، والاشتراك فى مداولاته ، على أن يكون رأيهما استشاريا ولم يكن للحكومة الحق فى عزلهما إلا بعد موافقة حكومتيهما .

وقد اجتهدت الحكومة بمساعدة المراقبين أن تحل المشكلة المالية بأن باعت حصص مصر فى أرباح قناة السويس ، وصفت الديون .

بيع حصة مصر في أرباح قناة السويس :

كان من شروط عقد امتياز قناة السويس أن تستولى مصر على ١٥٪ من الأرباح السنوية للشركة . وكان هذا الحق هو البقية الباقية من الفوائد المادية ، التي تعود على مصر ، بعد بيع أسهم القناة . وقد اقترح المراقبان بيع هذه الحصة تسوية لبعض الديون فيبيع بحوالى ٨٥٠ ألف جنيه ^(١) .

تصفية الديون (سنة ١٨٨٠) :

ألفت لجنة دولية سميت لجنة التصفية ، من مندوبين من أهم الدول الدائنة وهى فرنسا وانجلترا وألمانيا والنمسا وإيطاليا . وكان الغرض من تأليف اللجنة : تحديد علاقة الحكومة المصرية بالدائنين ، وتحديد الإيرادات التي يجب أن تخصصها الحكومة لدفع فوائد الدين وأقساطه . واجتمعت اللجنة ، ودرست الحالة المالية ، وقررت بشأنها قرارات عرضتها على الخديو فأصدر بها قانونا يعرف بقانون التصفية ، ويتلخص هذا القانون فيما يلي :

(١) تقسم إيرادات الحكومة قسمين : قسم للصرف على الإدارة الحكومية ، أى للصرف على النظارات المختلفة ، وقسم لتسديد أقساط الديون وفوائدها .

(٢) تقسم الديون التي بلغ مقدارها نحو ٩٨ ^(٢) مليون جنيه على النحو الآتى :

سم الدين	مقداره	سعر الفائدة	الإيرادات المخصصة لضمانه
الموحد	٥٨ مليون جنيه	٤٪	الضرائب الجمركية وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط .
	٢٣ » »	٥٪	إيرادات السكة الحديد والتلغرافات وميناء الإسكندرية .
الدائرة السنوية	٩ » »	٤٪	إيرادات الدائرة وأملاكها .
الدومين	٨ » »	٥٪	إيرادات أملاك الأسرة الخديوية .
المجموع	٩٨ مليون جنيه		

(١) بلغ دخل الحصة ، التي كانت لمصر من الأرباح ، نحو ١٠٠ ألف جنيه سنويا وذلك قبل الحرب الحالية ، كما بلغت قيمتها أكثر من ٢٠ مليون جنيه .

(٢) هذا الرقم والأرقام الموجودة في الجدول مقربة لأقرب مليون جنيه .

(٣) يلغى قانون المقابلة ، ويخصص ١٥٠ ألف جنيه سنويا ، لمدة ٥٠ سنة ، لتعويض الأهالى الذين دفعوا المقابلة .

ومن هذا نرى أنه روعى ، فى قانون التصفية ، أصحاب الديون الأوربيين على حين ألغيت ديون الأهالى ، وعوضوا عنها تعويضا مقسطا على مدة طويلة ، مما دعى إلى سخط المصريين على الحكومة .

ثانياً — الثورة العرابية

(١٨٨١ — ١٨٨٢)

اجتهد الخديو توفيق فى بداية حكمه أن يحل مشاكل مصر . ولكنه ما كاد يصل بمعاونة وزرائه والموظفين الأجانب إلى حل هذه المشاكل حتى قامت فى البلاد حركة قومية سميت " الثورة العرابية " نسبة إلى زعيمها " أحمد عرابى " .



أحمد عرابى

وترجع أسباب الثورة إلى زيادة تدخل الأجانب ، بإعادة المراقبة الثنائية ، وزيادة نفوذ المراقبين الأجنيين اللذين أصبحت لهما سلطة واسعة فى الحكومة ، وبحرمان البلاد من الحكم الدستورى إذ لم يوافق الخديو ، بتخريض قناصل الدول ، على الدستور الذى قدمه شريف باشا ، وعهد بتأليف الوزارة إلى رياض باشا الذى حكم البلاد استبداديا .

وقد أدى انتشار التعليم والصحف بين الأهالى إلى اطلاعهم على أخبار الأمم الأخرى ونظم الحكم الشعبى فيها . وقد اتصل الزعماء الفكريون بالشعب عن طريق التدريس وعن طريق الصحف . وكان زعيم الحركة الفكرية ، كما قدمنا ، السيد جمال الدين الأفغانى الذى حضر إلى مصر فى عصر إسماعيل وبدأ بنشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها كثير من أفراد الشعب . وقد ساعد هذا على تكوين رأى العام المصرى ، وتنبيه الشعب للمطالبة بحقوقه المهضومة .

حوادث الثورة :

كان السبب المباشر للثورة هو اضطهاد الضباط المصريين فى الجيش ، إذ قصرت الترقية على الضباط الأتراك والشراكسة . وزاد هذا الاضطهاد بتعيين عثمان رفقى باشا ، الشركسى ، ناظرا للحربية فى نظارة رياض باشا .

ودعا هذا الاضطهاد الضباط المصريين إلى تقديم عريضة إلى ناظر النظار ، فى يناير سنة ١٨٨١ ، وأنابوا عنهم فى تقديمها ثلاثة من زعمائهم وهم : أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ، والتمسوا فى هذه العريضة عزل ناظر الحربية ، وإنصاف الضباط الوطنيين .

وأراد الخديو أن يحاكم مقدمى العريضة ، فاستدعى الضباط الثلاثة إلى قصر النيل وبدئ فى محاكمتهم . ولكن الجنود اقتحموا مكان المحكمة وأخرجوا رؤساءهم ، وساروا فى مظاهرة إلى قصر عابدين ، وطلبوا من الخديو عزل ناظر الحربية ، فعزل وعين مكانه محمود سامى البارودى باشا . ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فأخذت تكيد لهم ، وتتنهز الفرصة لعقابهم ، مما دعا إلى استقالة البارودى . وحينئذ أراد الضباط إسقاط النظارة ، فاتصل عرابى بنواب البلاد السابقين وأعيانها ، وحصل منهم على توكيل بالمطالبة بالدستور .

مظاهرة عابدين :

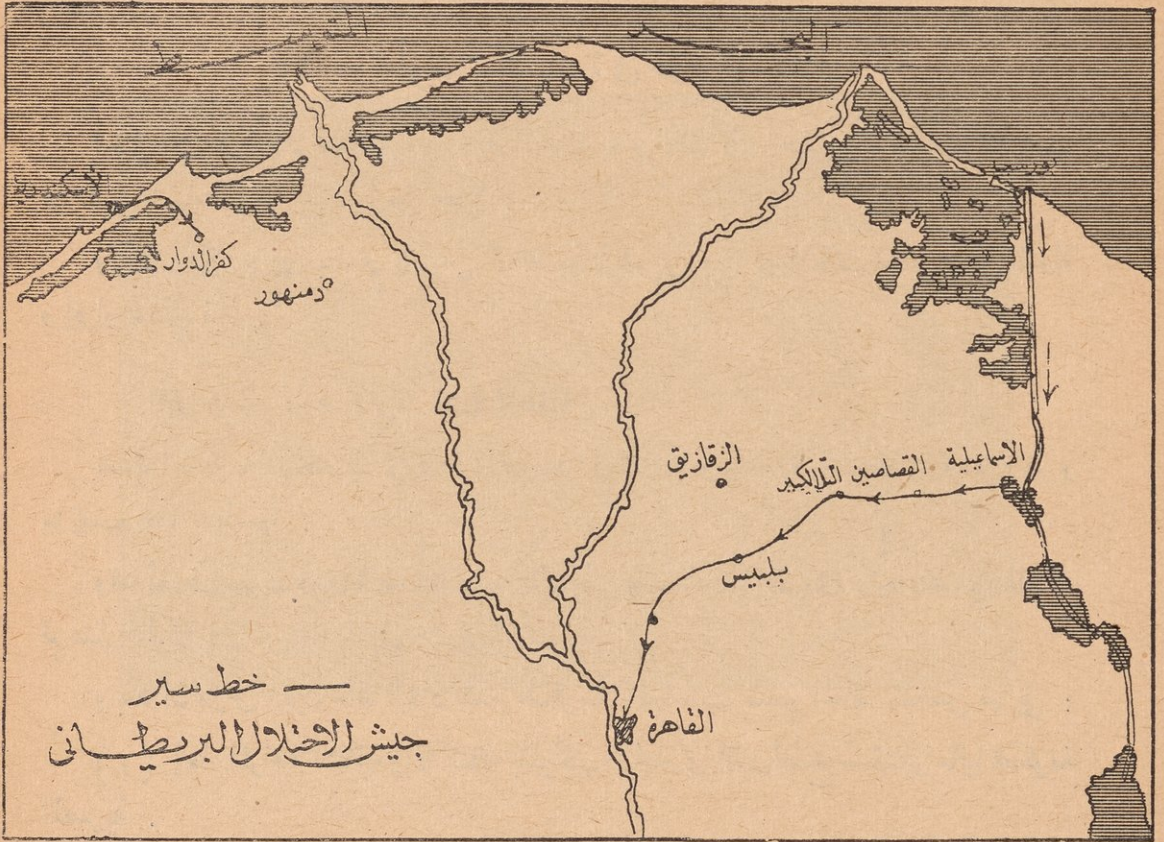
وفى سبتمبر سنة ١٨٨١ قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين ، وتقدم عرابى للخديو بمطالب أهمها : إسقاط نظارة رياض باشا ، وعودة الحياة الدستورية ، وإعادة مجلس النواب ، وزيادة عدد الجيش إلى الحد الذى سمحت به تركيا (١٨٠٠٠) جندى . وقد أجاب الخديو هذه المطالب ، إذ لم يربدا من إجابتها ، وأمر شريف باشا بتأليف النظارة الجديدة .

وقدم شريف باشا دستورا وافق عليه الخديو ، وانعقد مجلس النواب فى أواخر سنة ١٨٨١ ولكن مجلس النواب اختلف مع النظارة على بعض نصوص الدستور ، إذ لم يكن هذا الدستور يعطى النواب الحق فى مناقشة الميزانية (أى إيرادات ومصروفات الحكومة) فأراد المجلس أن يحصل على هذا الحق ، ولكن النظارة أبت تعديل الدستور خوفا من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الأجنيين .

تدخل الدول :

وحينئذ أرسلت إنجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة للحديو تعرضان فيها عليه مساعدتهما ضد مجلس النواب إذا احتاج الأمر . وكان من هذا أن استقال شريف باشا ، وخلفه في رئاسة النظارة محمود سامي البارودي باشا .

ولكن نظارة البارودي ، التي كان فيها عرابي ناظرا للحربية ، سرعان ما اختلفت مع الحديو فدعا ذلك إلى تدخل إنجلترا وفرنسا بإرسال أسطولين إلى الإسكندرية لمساعدة الحديو . وقد قبل الحديو هذه المساعدة فاستقالت النظارة .



وارتبكت الحالة السياسية في البلاد، وقامت معركة، في الإسكندرية بين الوطنيين والأجانب، قتل فيها كثير من الطرفين . وادعى الإنجليز أن العرابيين يمحسون قلاع الاسكندرية ويهددون بذلك الأسطول الإنجليزي . وأخذوا من هذا سببا لضرب المدينة (١١ يوليو سنة ١٨٨٢) .

ولم يشترك الأسطول الفرنسي في ضرب الإسكندرية . وغادر الميناء حين ضربها الإنجليز معتقدا أن الدول لابد أن تتدبه للتدخل في فض النزاع . وتحصن الجيش المصري عند كفر الدوار .

ولم يتمكن الإنجليز من دخول البلاد عن طريق كفر الدوار فعزموا على دخولها عن طريق قناة السويس . وأراد عرابي ردم القناة ، ولكن دلسيس أكد له أن القناة لا يمكن أن تستعمل لأغراض حربية . ومع ذلك فقد سارت المراكب الإنجليزية في القناة حتى الإسماعيلية ومنها نزل الجنود إلى أرض الشرقية .

وقد رشا الإنجليز بعض ضباط الجيش ، وبعض عربان الشرقية ، لإرشادهم عن مواقع الجيش العرابي . وفوجئ العرابيون عند التل الكبير وهزموا وسار الإنجليز إلى القاهرة فدخلوها . وبقى الإنجليز في مصر بدون حق شرعي ، إذ أنهم دخلوها مساعدة على توطيد عرش الخديو ، بصفتهم حلفاء سلطان تركيا صاحب السيادة على مصر . ولذلك لم تكن الدول ، وبخاصة فرنسا وروسيا وتركيا ، راضية عن هذا التدخل غير الشرعي .

ثالثا — الحوادث السياسية في عهد الاحتلال

احتل الإنجليز البلاد بحجة توطيد عرش الخديو ، وبذلك كان احتلالهم ذا صفة موقفة يجب أن ينتهى بانتهاء المهمة التي أتوا من أجلها . ولكنهم لكي يبرروا بقاءهم كان من الواجب أن يقوموا بعدة إصلاحات لتنظيم مرافق الدولة وإقرار النظام فيها .

اقتراحات لورد دفرن (Dufferin) :

ندبت الحكومة الإنجليزية لورد دفرن سفيرها في الآستانة ، لدراسة الحالة في مصر وتقرير ما يجب عمله لتنظيمها .

وقد أشرف دفرن على محاكمة الثوار ، التي حكم بمقتضاها على عرابي وزملائه بالإعدام ، ثم عدل الحكم إلى النفي المؤبد إلى جزيرة سيلان .

وبعد أن درس دفرن حالة البلاد تقدم لحكومته باقتراحات بتنظيم الحالة تلخص فيما يلي :

(١) إلغاء المراقبة الثنائية والاكْتفاء بالمراقب الإنجليزي الذي أصبح مستشارا ماليا للحكومة المصرية .

(٢) إعادة تكوين الجيش المصري وتنظيمه تحت إشراف ضباط من الإنجليز .

(٣) إلغاء مجلس شورى النواب ووضع نظام جديد للمجالس النيابية .

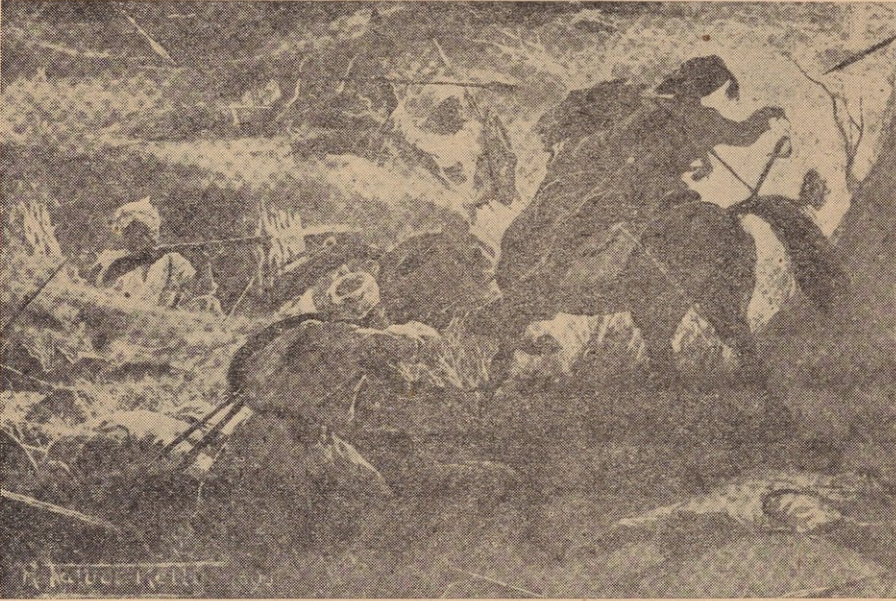
(٤) إصلاح نظام القضاء بإنشاء المحاكم الأهلية فتحل في القضايا المدنية محل المحاكم الشرعية .

وبهذه الاقتراحات انتهت مهمة لورد دفرن ، وعينت الحكومة الإنجليزية (سر إلفن بارنج)

(Sir Evelyn Baring) معتمدا لها بمصر ، وعهدت إليه في تنفيذ الاقتراحات السابقة . وما كاد المعتمد البريطاني يبدأ في مهمته حتى قامت الثورة المهديّة في السودان .

ثورة المهدي (١٨٨٢ - ١٨٩٨) :

ترجع أسباب ثورة المهدي إلى أن الحكومة المصرية حاولت منع تجارة الرقيق (في عهد إسماعيل) وأرسلت الحملات لمحاربة تجارته ، حتى كادت تقضي على هذه التجارة التي كانت مصدر أرباح طائلة لكثير من أهالي السودان وتجار الرقيق . وقد زاد من استياء السودانيين أن كان بعض موظفي الحكومة المصرية في حكومة السودان يسيئون معاملة الأهالي ويهرقونهم بالضرائب ، كما كانت الحكومة المصرية تحتكر بعض المحصولات التجارية كسب القيل والصبغ العربي وريش النعام وتحرم السودانيين من مكاسبها . وقد دعا إلى استخفاف السودانيين بالحكومة وتفكيرهم في الثورة سحب قوات الجيش المصري من السودان وتسريح الجيش المصري جميعه على أثر هزيمة العربيين .



منظر للعركة التي انتصر فيها المهديون على الجيش المصري الذي كان يقوده هكس باشا

حوادث الثورة :

كان قائد الثورة زعيم سوداني اسمه ”محمد أحمد المهدي“ ادعى أنه المهدي المنتظر فآمن كثير من السودانيين بدعواه . وأخذ نفوذه ينتشر في أنحاء السودان، وساعد على انتشاره اشتغال الحكومة المصرية بالثورة العرابية . وصارت قوات المهدي خطرا على الحاميات المصرية المعسكرة في السودان فأرسلت الحكومة حملة بقيادة ”هكس باشا“ (Hicks) ولكن المهديين قضوا على الحملة وأبادوها . وبذلك قوى نفوذهم وسيطروا على معظم مديريات السودان .

ورأت الحكومة الإنجليزية أنه من الأفضل إخلاء السودان . ولما لم يكن شريف باشا موافقا على هذا الرأي فقد أثر الاستقالة ، وخلفه في النظارة نوبار باشا (سنة ١٨٨٤) ، وعينت الحكومة المصرية غردن باشا (Gordon) للقيام بهذه المهمة . ولكن غردن فكر في مقاومة المهدي وطلب نجدة من الحكومة . ولكن الدراويش حاصروه في الخرطوم ثم دخلوها وقتلوه قبل وصول النجدة . وبذلك خرج السودان عن حكم مصر .



محمد أحمد المهدي

ضياع بعض الممتلكات المصرية :

واتهزت بعض الدول فرصة خروج الجيش المصري من السودان ، ومنعه عن مقاومة المهديين والاحتفاظ بالممتلكات المصرية ، لتستولى على جزء من هذه الممتلكات . وكانت النتيجة أن ضمت إنجلترا بربرة وزيلع الى ممتلكاتها ، وأخذت الحبشة حرر ، وأعطت إنجلترا مصوع لايطاليا ، واقتسمت إنجلترا وبلجيكا اقليم خط الاستواء .

إعادة فتح السودان :

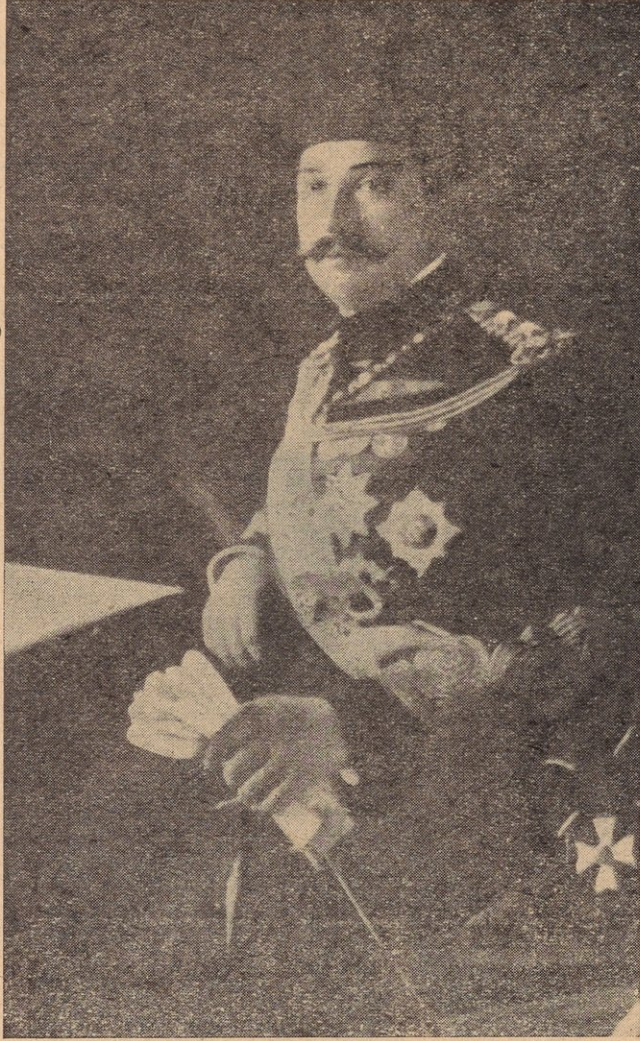
وبعد أن تحسنت الأحوال في مصر أرسلت حملة ، في سنة ١٨٩٦ ، بقيادة كتشنر (Kitchner) سردار الجيش المصري ، وقد انتصرت الحملة على أتباع المهدي وقضت عليهم قضاء نهائيا في أواخر سنة ١٨٩٦

وبعد أن تم فتح السودان اتفقت الحكومتان ، المصرية والانجليزية ، على أن تحددا علاقتهما فيما يختص بالسودان بمعاهدة (سنة ١٨٩٩) أهم شروطها :

- (١) أن يكون حكم السودان شركة بين مصر وإنجلترا ، وأن تلغى سيادة تركيا عليه .
- (٢) أن تعين الحكومة المصرية حاكم السودان العام بعد موافقة إنجلترا عليه .
- (٣) أن تلغى الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة من السودان .

الحديو عباس الثانى :

وفى أوائل سنة ١٨٩٢ توفى الحديو توفيق ، وخلفه ابنه الحديو عباس الثانى . وقد أراد عباس أن يقاوم النفوذ الإنجليزى إلا أن لورد كرومر (Cromer) المعتمد البريطانى ، اضطره إلى التظاهر بالخضوع لنصائح الإنجليز ، وقد قرى مركز إنجلترا فى مصر أنها سوت علاقتها بفرنسا ، التى لم تكن راضية عن الاحتلال الانجليزى ، وذلك بعقد الاتفاق الودى (أبريل سنة ١٩٠٤)



عباس حلى الثانى

الذى تعهدت فرنسا بمقتضاه بإطلاق يد إنجلترا فى مصر ، نظير تعهد إنجلترا بإطلاق يد فرنسا فى مراکش .

وقد كان من نتيجة زيادة نفوذ الإنجليز أن ابتدأ الرأى العام المصرى ، ممثلا فى الصحافة يعارض السياسة الإنجليزية ، ويعضد الحركة الوطنية ، التى كان يقودها فى ذلك الوقت الزعيم

الشاب "مصطفى كامل" مؤسس الحزب الوطنى ، وتتلخص مبادئ هذا الحزب فى ضرورة جلاء الانجليز عن البلاد ونشر الحكم الدستورى فيها .

وكان من أثر نشر الوطنيين الدعاية ضد الاحتلال أن اضطر لورد كرومر إلى الاستقالة فى سنة ١٩٠٧ ، وخلفه سير غورست (Gorst) الذى أراد أن يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه مع الخديو واضطهاد زعماء الحركة .

وفى سنة ١٩١١ مات غورست فخلفه كتشنر ، الذى اضطهد الوطنيين وأراد تقليل سيطر الخديو ، وبقي كتشنر معتمدا بريطانيا حتى قيام الحرب العظمى الماضية فى سنة ١٩١٤ .

السلطان حسين كامل :

لما نشبت الحرب العظمى فى صيف سنة ١٩١٤ (بين النمسا والمجر وألمانيا وتركيا من جهة وإنجلترا وروسيا من جهة أخرى) كان الخديو عباس مصطفى فى الآستانة فمنعته إنجلترا من العودة



السلطان حسين كامل

الى مصر ، بحجة أنه انضم إلى أعدائها في الحرب ، واتهمز الإنجليز هذه الفرصة فأعلنوا الحماية على مصر وقرروا رفع السيادة التركية عنها ، كما أعلنت الأحكام العرفية .

وحل محل الخديو عباس " السلطان حسين كامل " ابن الخديو إسماعيل . ولما مات في سنة ١٩١٧ خلفه أخوه " السلطان فؤاد " .

الثورة المصرية سنة ١٩١٩ :

بقى المصريون طول مدة الحرب العظمى يساعدون الإنجليز ، على أمل أن يحصلوا على استقلالهم بعد انتهاء الحرب ، ولكن لما انتهت هذه الحرب أرادت مصر أن تحصل على استقلالها فقامت بثورة عنيفة ترجع أسبابها إلى ما يلي :

(١) مطالبة الإنجليز بمكافأة مصر على تضحياتها أثناء الحرب . وقد كان الإنجليز يستولون على المحصولات والمواشي فيأخذونها بالأثمان التي يحددونها لاستعمالها في الحرب في ميدان الشرق الأدنى ، كذلك أجبر ما يقرب من مليون وربع مليون شخص من المصريين على السفر لمساعدة الجيش الانجليزى في فلسطين والعراق والشام ، وقد هلك من هؤلاء مئات الألوف .

(٢) ازدياد سلطة الموظفين الإنجليز ، في الحكومة المصرية ، وسيطرتهم عليها ، واحتكارهم معظم الوظائف الكبرى .

(٣) نشر مبادئ الدكتور ولسن (Wilson) رئيس جمهورية الولايات المتحدة الذى قرر أنه يجب أن تستقى الشعوب الصغيرة في تقرير مصيرها بعد الحرب الكبرى ، وتختار نوع الحكومة التي تريدها .

حوادث الثورة :

ابتدأت الحركة بأن ذهب ثلاثة من الزعماء الوطنيين هم : سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى الى دار الحماية البريطانية بالقاهرة ، في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر إلى فرنسا ، لعرض قضية استقلال البلاد (في مؤتمر الصلح) بعد زوال السيادة التركية وانتهاء الحرب الكبرى ، التي كانت السبب في إعلان الحماية البريطانية على مصر . ولكن الإنجليز رفضوا ذلك ، فتألف الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول للدفاع عن القضية المصرية ، وأبتدأ سعد وزملاؤه يخطبون الجماهير شارحين لهم حق البلاد في الاستقلال وضرورة حصولها عليه مما دعا الإنجليز إلى نفى سعد وبعض زملائه إلى مالطه .

وكان نفي سعد نذيرا باندلاع لهيب الثورة ، فقد قامت البلاد قومة واحدة ، وأخذ الثوار يعتمدون على الجنود الإنجليز في الطرقات ، كما أخذوا يعطلون المواصلات بقطع الخطوط الحديدية والأسلاك البرقية ، وحفر الخنادق على الطرق الزراعية .

وكان من نتائج اشتداد الثورة أن اضطرت الحكومة الإنجليزية إلى الإفراج عن سعد وصحبه ، فذهبوا إلى أوربا لينشروا الدعاية لقضية بلادهم .



سعد زغلول

وقامت مفاوضات بين الحكومة المصرية والإنجليزية (سنة ١٩٢١) ولكنها لم تنجح ، وأخيرا نفت الحكومة سعدا وبعض أعضاء الوفد إلى سيشل ، ثم أرسل سعد وحده إلى جبل طارق ، وذلك لأنهم أصروا على المطالبة بحقوق البلاد ، واستمرت الحالة مضطربة حتى أصدرت الحكومة الإنجليزية تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ :

بهذا التصريح تحددت العلاقة مؤقتا بين مصر وإنجلترا ، فأعلن انتهاء الحماية البريطانية على البلاد ، كما أعلن أن مصر أصبحت مملكة مستقلة ذات سيادة ، واحتفظت إنجلترا بأربع مسائل (سميت التحفظات الأربعة) يتفق عليها بين الحكومتين المصرية والإنجليزية فيما بعد ، وهذه المسائل هي :

- (١) تأمين المواصلات الإمبراطورية في مصر .
 - (٢) الدفاع عن مصر ضد أى تدخل أو هجوم أجنبي .
 - (٣) حماية مصالح الأجانب والأقليات .
 - (٤) السودان .
- وفي ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد استقلال مصر واتخذ لنفسه لقب ملك



الملك فؤاد الأول

رابعاً — نظام الحكم

لما احتل الإنجليز البلاد اعتبروا أنفسهم مسئولين عن نظام الحكم ، ورأوا أن من واجهم أن يقدموا للخديو نصائح بالسياسة التي يجب أن يسير عليها .

وعلى هذا كان الخديو رأس الهيئة الحاكمة في البلد ، وكان يتلقى الخطط السياسية من المعتمد البريطاني ، الذي كان يقدم له السياسة المرسومة على شكل نصائح . ولكن كان على الخديو اتباع هذه النصائح وفرضها على الوزراء . وكان المعتمدون البريطانيون كثيراً ما يظهرون أنهم يغارون على مصالح الشعب المصري ويعملون على تحقيق سعادته .

أما الوزراء فكان عليهم أن ينفذوا الأوامر التي يصدرها لهم الخديو بناء على تعليمات المعتمد البريطاني .

أما مجلس شورى النواب فقد ألغى عند بدء الاحتلال البريطاني ، بناء على اقتراح لورد دفرن ، وحل محله مجالس ثلاثة : (الأول) مجلس شورى القوانين ويتكون من ٢٦ عضواً ومهمته النظر في القوانين التي تسنها الحكومة ، وللحكومة أن ترفض رأى هذا المجلس على أن تبين أسباب هذا الرفض . و (الثاني) الجمعية العمومية وتتكون من الوزراء وأعضاء مجلس شورى القوانين و ٤٦ عضواً يختارون من الأعيان . وتجتمع هذه الجمعية مرة كل سنتين ومهمتها النظر في الضرائب الجديدة التي يراد فرضها والموافقة عليها أو رفضها . و (الثالث) مجالس المديريات ، وتتكون من أعضاء يختارون من أعيان المديرية ، ومهمة مجلس المديرية أن يستشار في الأعمال الخاصة بمديريته ، كالري والأسواق وحدود البلاد ، كما أن لأعضائه الحق في انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين .

الجمعية التشريعية :

وفي سنة ١٩١٣ ألغى مجلس شورى القوانين ، كما ألغيت الجمعية العمومية ، واستعوض عنهما بجمعية واحدة هي "الجمعية التشريعية" . وتتألف هذه الجمعية من ٦٦ عضواً ينتخبون و ١٧ عضواً تعينهم الحكومة . ومهمة هذه الجمعية اقتراح القوانين والموافقة على الضرائب التي يراد فرضها . غير أن هذه الجمعية كانت هي الأخرى جمعية استشارية لا يمكنها أن تفرض على الحكومة تنفيذ ما تراه .

وبذلك أصبحت البلاد تحت حكم مطابق يقوم به الإنجليز فعلاً ، ويقوم به الخديو في الظاهر . وقد استعان المعتمد البريطاني بكثير من الموظفين الإنجليز ، الذين ابتدأوا يكثرون في مصالح الحكومة المختلفة .

الإدارة المحلية :

بقيت البلاد مقسمة أربع عشرة مديرية ، غير أن المحافظات أصبحت نحسا وهى : القاهرة والإسكندرية والقنال والسويس ودمياط .

نظام القضاء : كان من اقتراحات لورد دفرن تعديل نظام القضاء بإنشاء المحاكم الأهلية . وكانت المحاكم الموجودة قبل هذا الوقت هى المحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية .

وفى سنة ١٨٨٣ أنشئت المحاكم الأهلية ، وأصبحت مختصة بأن تحكم فيما يقع بين المصريين من دعاوى الحقوق المدنية أو التجارية ، كما تحكم فيما يقع من الجرائم من رعايا الحكومة المصرية . وقد ارتقى نظام هذه المحاكم حتى أصبحت كافية لحاجة البلاد القضائية .

خامسا — الإصلاحات فى الصحة والتعليم

زاد عدد السكان زيادة مطردة ويرجع ذلك إلى زيادة العناية بالشئون الصحية ، وعدم دخول البلاد فى حروب ، وإلى تحسين مستوى المعيشة . وقد كان عدد السكان فى سنة ١٨٨٢ نحو سبعة ملايين نسمة ، فأصبح فى سنة ١٩١٧ نحو ١٣ مليون نسمة^(١) .

الشئون الصحية :

كان عامة الشعب معرضين لكثير من الأمراض ، كالبلهارسيا والانكاستوما وبعض الأمراض الوبائية ، وكانوا يهتمون علاجها أو يعالجونها بالطرق القديمة مما أدى إلى تأخر الصحة العامة . وفى سنة ١٨٨٦ أنشئت مصلحة الصحة العمومية ، والغرض منها تحسين الأحوال الصحية فى أنحاء البلاد ، فأقامت المستشفيات وأوجدت فيها الصيدليات اللازمة ، وقامت بجهودات موفقة فى مكافحة الأمراض الوبائية وبخاصة الكوليرا .

وكان من أثر زيادة ثروة البلاد الاقتصادية ، كما سئرى فيما بعد ، وإلغاء نظام السخرة أن تحسن مستوى المعيشة ، بأن ارتفع عما كان عليه فى العصور السابقة ، وإن بقى دون ما يجب أن يكون عليه ، إذ بقيت المعيشة فى القرى فى مستوى منحط ينقصها كثير من الشروط الصحية .

(١) هذا طبقا لآخر تعداد عمل فى هذا العهد أما عدد السكان فى التعدادات التالية فتمكن مراجعته فى إحصائية

السكان فى آخر الكتاب .

التعليم :

أنشئ كثير من معاهد التعليم الابتدائية والثانوية والعالية ، غير أن الغرض من التعليم كان تخريج الموظفين والكتابة للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها . لذلك كان كل هم المدارس منصرفا إلى تلقين التلاميذ العلوم اللازمة لذلك ، بغض النظر عن فائدة الطلبة أنفسهم ، كما علمت الحكومة عددا محدودا وتركت بقية الشعب محروما من التعليم . وقد بقيت في القرى المكتاتب القديمة لتعليم القرآن ، ومبادئ القراءة والكتابة ، ولكن عملها في هذا كان محدودا جدا .

واستعين في التعليم بالمعلمين الإنجليز لتدريس جميع المواد في المدارس الابتدائية والثانوية . ولما كان التلاميذ لا يقدرّون على تفهم الدروس بلغة غير لغة بلادهم فقد لجأوا إلى طريقة استظهار الكتب دون فهم الغرض المراد منها .

وبالرغم من زيادة دخل الحكومة فإن النفقات التي أنفقت على التعليم كانت قليلة . ولذلك فإن التعليم ظل قليلا ومتأخرا بالنسبة لحالة البلد الاقتصادية .

تطوّر التعليم :

ولم يصلح التدريس باللغة الإنجليزية فاضطرت الحكومة أن تغير هذا النظام . ومع ذلك فقد كان التعليم لا يزال قاصرا عن كفاية حاجة البلاد ، كما كان في بعض الأحيان عقيا لا يكاد يأتي بالفائدة المرجوة منه . ويرجع السبب في قصور التعليم في هذه الفترة إلى تعدد المواد التي يدرسها الطلاب ، وإلى عدم ملائمة البرامج أو الكتب لعقلية الطلبة المصريين ، إذ أن هذه البرامج والكتب كانت منقولة عن برامج وكتب المدارس الأوروبية وبخاصة الإنجليزية .

واستمرت المدارس على التقسيم الذي وضع لها بمقتضى قانون التعليم ، الذي صدر في عهد إسماعيل ، وقسم المدارس إلى عالية وخصوصية وثانوية وابتدائية . وكانت هذه المدارس ، وبخاصة العالية ، في مستوى أقل بكثير من المستوى الذي يجب أن تكون فيه .

الجامعة :

وشعر بعض المصريين بضرورة تطور التعليم العالى وجعله تعليما جامعا ، فرأوا أن يسدوا هذا النقص ، وابتدءوا بجمع الأموال اللازمة لإنشاء جامعة مصرية . ولكن الحكومة تدخلت وأرادت أن يكون المشروع تحت رقابتها فساعدته بالمال . وفي سنة ١٩٠٨ أنشئت الجامعة إلا أن التعليم فيها لم يغن الطلبة المصريين عن السفر إلى أوروبا لإتمام دراستهم في الخارج .

التعليم الفنى :

وفى سنة ١٩٠٧ أنشئت مراقبة للتعليم الفنى فى وزارة المعارف كان الغرض منها تنظيم وترقية التعليم الصناعى والزراعى والتجارى . ولم يكن فى هذا الوقت من المدارس الفنية غير مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنایع وبعض الورش الصناعية .

وفى سنة ١٩١١ أنشئت مدرستا التجارة العليا والمتوسطة لتكوين فريق من الشبان المصريين وإعدادهم للقيام بالأعمال التجارية ، التى كان يحتكرها الأجانب . كذلك أنشئت فصول تجارية ليلية لتعليم صغار التجار .

وقد اتسع نطاق التعليم الفنى وساعد على ذلك حاجة البلاد إليه . وبذلك ابتدأ المصريون يزاحمون التزلاء الأجانب وبخاصة فى ميدانى الصناعة والتجارة .

وفى هذا العهد أدى انتشار التعليم والصحف إلى اهتمام معظم الشعب بالأحوال العامة ، وتفكيرهم فى تحسين حالتهم . كما ابتدأ المصريون يعتزون بقوميتهم وبمصريتهم بعد أن كانوا ينظرون إلى العناصر الأجنبية ، كالأتراك والأوربيين ، كشعوب أرق منهم . وأدى ذلك إلى اندماج بعض السكان من غير المصريين ، وبخاصة الأتراك ، فى الشعب المصرى .

سادسا — الحالة الاقتصادية

كانت سياسة الحكومة الاقتصادية فى هذا العهد ترمى إلى ربط مصر بإنجلترا من الوجهة الاقتصادية : وذلك بالتوسع فى إنتاج المحصولات الزراعية ، وبخاصة محصول القطن ، وبإهمال الصناعة فى البلاد ، والعناية بالتجارة بالقدر الذى يكفى لتسهيل تصدير المحصولات الزراعية واستيراد المواد المصنوعة .

وقد أدى ذلك إلى أن إنجلترا أصبحت تأخذ معظم الصادرات المصرية ، لأنها من أكبر البلاد التى تستهلك القطن ، كما أصبحت ذات المركز الأول فى تجارة الواردات إذ أن معظم الواردات المصرية منسوجات قطنية ، وهذه من أهم الصناعات الإنجليزية .

استثمار رءوس الأموال الأجنبية :

يتميز هذا العهد بتدفق رءوس الأموال الأجنبية إلى البلاد ، وذلك لأنه كانت هناك كثير من الأعمال العامة التى اقتضاها دور التقدم الجديد الذى أخذت مصر تدخل فيه . ولم يكن من الممكن تمويل هذه الأعمال برءوس أموال مصرية لأن المصريين كانوا يعتقدون أن تثير أموالهم فى الأسهم أو السندات ربا يحرمه الدين الإسلامى ، ولأنهم كانوا يخافون من المخاطرة بأموالهم فى المشروعات الجديدة ويحذرون أنه من الأصلح استثمارها فى شراء العقار .

واستعملت رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء كثير من الشركات والمصارف ، واستغلال مرافق البلاد التجارية والصناعية ، ومن الشركات التي أنشئت في هذا العهد :

(١) شركات المواصلات : مثل شركة ترامواى القاهرة ، وشركة ترامواى الإسكندرية ، وسكة حديه الدلتا ، وشركة البواخر النيلية .

(٢) شركات الأراضى : مثل شركة أراضى الدلتا ، وشركة مصر الجديدة ، وشركة حدائق القبة ، وشركة أراضى مدينة الإسكندرية .

(٣) الشركات الصناعية والتجارية : مثل شركة النور ، وشركة السكر ، وشركة الأسمنت ، وشركة مناجم سيناء ، وشركة اللوكندات المصرية .

(٤) المصارف العقارية والمالية : ومن المصارف العقارية ، التي أنشئت للتسليف بضمان الأراضى الزراعية والمباني ، بنك الأراضى المصرى ، وشركة الرهونات المصرية ، والبنك الزراعى المصرى . ومن المصارف المالية البنك الأهلى المصرى ، والبنك التجارى المصرى ، وبنك الخصم والتوفير .

البنك الأهلى المصرى :

أنشئ في سنة ١٨٩٨ ، كشركة مصرية مدتها خمسون سنة ، وتتلخص أغراض البنك في إصدار أوراق البنكتوت بمقتضى الامتياز المعطى له من الحكومة ، وإقراض النقود للزارعين وللحكومة المصرية والسودانية والمجالس البلدية . وهو فوق ذلك يقوم بأعمال البنوك الأخرى . ومن هذا الحين أصبح البنك الأهلى هو المسيطر على حالة النقد في مصر .

سابعاً — الزراعة

وجهت الحكومة أكبر عنايتها للإنتاج الزراعى : وذلك بتحسين وسائل الرى ، وبالتوسع في زراعة القطن ، وزيادة مساحة الأراضى المزروعة ، وتنظيم الشؤون الزراعية .

مشروعات الرى :

لما كان القطن من المزروعات الصيفية ، التى تحتاج إلى مياه في وقت انخفاض النيل ، فقد وجهت عناية عظيمة للتوسع في مشروعات الرى الدائم بإنشاء القناطر والخزانات .

وبهذا حول كثير من الأراضى التى كانت تروى بالحياض إلى أراض تروى رياً دائماً . وأهم أعمال الرى التى تمت في هذا العهد : تطهير الترعى والرياحات ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وتدعيم أساسها ، وإنشاء خزان أسوان (١٩٠٢) وقناطر زقنى (١٩٠٢) وقناطر أسيوط (١٩٠٣) وقناطر إسنا (١٩٠٨) .

ونظرا لانتشار الري الدائم فقد قلت خصوبة الأرض ، لزيادة مقدار الرطوبة فيها ، فدعا ذلك إلى التفكير في إنشاء بعض القنوات لتصريف المياه التي تتبقى على سطح الأرض بعد الري ، وهذه القنوات تسمى المصارف ، وقد أنشئ في الدلتا كثير من المصارف تمت غالبيتها قبل الحرب العظمى الماضية ، وتتحد مياه هذه المصارف إلى البحيرات الشمالية سواء بالطريقة الطبيعية أو برفعها بالطلمبات .



زيادة مساحة الأراضي المزروعة :

كان من أثر زيادة مشروعات الري أن أمكن توصيل المياه إلى بعض الأراضي غير المزروعة ، فأدخلت في نطاق الأراضي الزراعية . وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة في أواخر هذا العهد ما يقرب من خمسة ملايين ونصف مليون فدان .

وفوق ذلك فإن الأراضي التي حولت من ري الحياض إلى الري الدائم ، أمكن زراعتها مرتين أو ثلاث مرات بدل أن كانت تزرع مرة واحدة في السنة .

المحصولات الزراعية :

أصبح القطن أهم المحصولات الزراعية ، وحرمت زراعة الدخان حتى لا ينافس القطن . أما المحصولات الأخرى فكلها تعتبر محاصيل ثانوية بمقارنتها بالقطن . وقد ساعد على التوسع في زراعة القطن اتجاه سياسة الحكومة لتشجيعها بتعميم الري الدائم ، وبخاصة في الوجه البحري ، الذي يعتبر مناخه أكثر ملاءمة للقطن من مناخ الوجه القبلي ، وأُنشئت حلقات القطن وبورصة (١) الأقطان لتنظيم تجارته ، كما عملت الحكومة على محاربة الآفات الزراعية كدودة القطن .

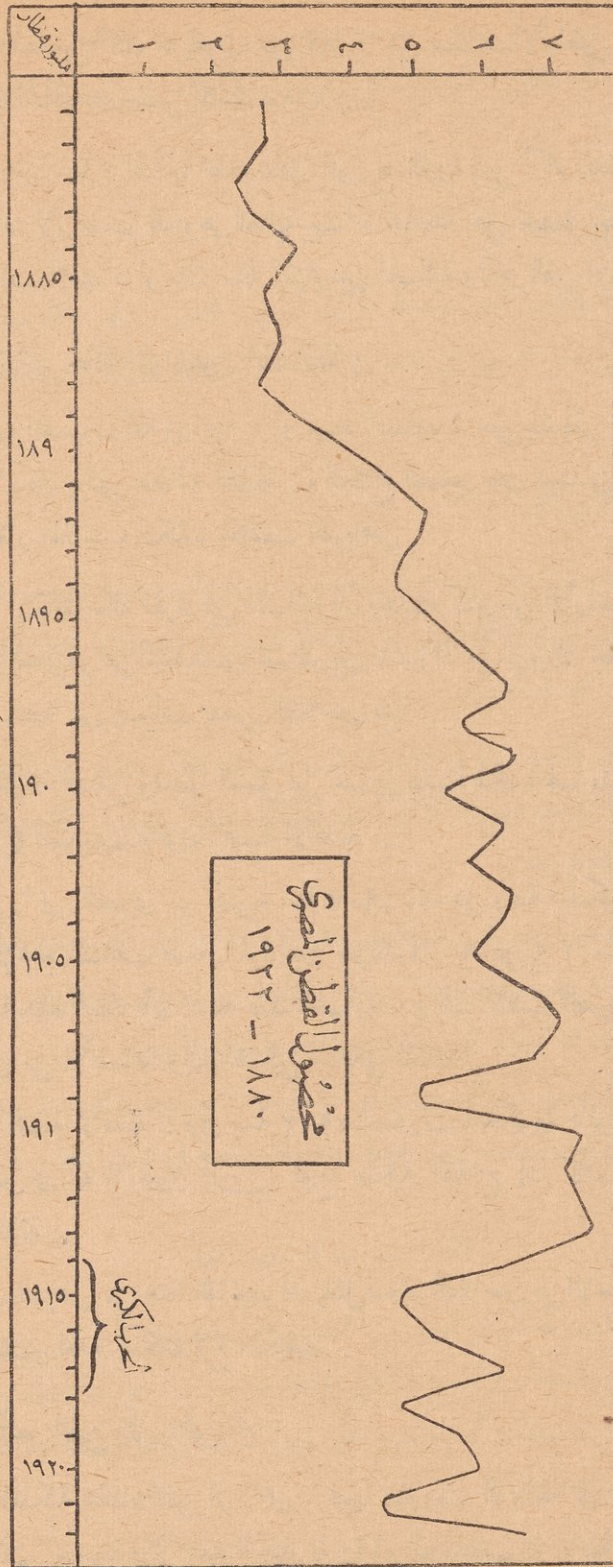
واتجاه سياسة الحكومة إلى تشجيع زراعة القطن كان يرمي إلى تمويل المصانع الإنجليزية بحاجتها من الأقطان المصرية . غير أن اعتماد مصر على هذه الزراعة كان يعرض البلاد للازمات ، إذا أصابت المحصول آفة زراعية أو انخفضت أسعاره لسبب من الأسباب . وفوق هذا فإن الاعتماد الكلي على زراعة القطن دعا إلى عدم استقرار الحالة الاقتصادية على مدار السنة ، إذ أن شهور جني القطن تعتبر شهور الراج ، أما بقية الشهور فتقل فيها النقود وتعتبر شهور الكساد .

الدخان :

كانت مصر في أوائل عهد الاحتلال تزرع الدخان . وكانت الحكومة تجبي عن الفدان المزروع دخانا ضريبة مقدارها ٢٥٠ قرشا . ولكن في سنة ١٨٩٠ زيدت الضريبة إلى ٣٠ جنيناً عن الفدان . ثم بعد ذلك حرمت زراعة المحصول وأُنذر من يقوم بزراعته بغرامة ، وذلك لتشجيع زراعة القطن ، ولأن الضرائب الجمركية المفروضة على الدخان المستورد من الخارج أسهل تحصيلاً من الضرائب على الأراضي المزروعة دخانا .

أما المحصولات الأخرى ، كالغلال والقصب والأرز ، فإنها كانت قليلة الأهمية بالنسبة للمحصول الرئيسي وهو القطن .

(١) وضعت الحكومة البورصة تحت رعايتها باصدار قانون في سنة ١٩٠٩ لتنظيم أعمالها ، ولكن تاريخ البورصة يرجع إلى سنة ١٨٦١ حين أسس جماعة من السماسرة في الإسكندرية بورصة للتعامل في القطن والبذرة ثم أسس فريق آخر من السماسرة بورصة أخرى ، ولكن تضارب المصالح أدى إلى اتفاق الفريقين .



تنظيم الشئون الزراعية :

في أواخر القرن الماضي كان ما يقرب من ٨٢٪ من ملاك الأراضي يمتلكون أقل من خمس أفدنة ، أى أن الملكية في مصر كانت صغيرة .

وللملكية الصغيرة مزاياها : إذ أنها نظام عادل لتوزيع الثروة (على أكبر عدد من الناس) . كما أن زراعة صغار الملاك لأراضيهم تدعوهم للعناية بها والمحافظة على خصوبتها . إلا أن الملكية الصغيرة نشأ عنها عيوب أهمها : ارتباك حالة المزارعين المالية وتأخر الفن الزراعى .

١ — ارتباك حالة المزارعين المالية :

يكفى أن تصيب المحصول آفة زراعية ، أو تهبط أسعاره ، حتى يضطر الفلاح للاستدانة لأن دخله المحدود لا يكاد يكفى مطالبه القليلة . والفلاح الصغير حين يستدين ، يلجأ للربين لأن البنوك لا تقرض صغار الملاك ، لكثرة تكاليف القروض .

وكان من نتيجة ارتباك حالة المزارعين المالية أن رهنت كثير من الأراضي ، ونزعت بعض الملكيات من أربابها لعجزهم عن تسديد ديونهم للربين ، وزاد من ارتباك حالة المزارعين تسهيل المربين للإقراض مما دعا إلى إسراف بعض الفلاحين فيها .

وقد رأت الحكومة أن من واجبها العمل على تحسين هذه الحالة ، فساعدت على إنشاء البنك الزراعى المصرى ، كما أصدرت قانون الخمسة الأفدنة .

(١) البنك الزراعى المصرى : أنشئ سنة ١٩٠٢ بناء على رغبة الحكومة ، أنشأه بعض الممولين الإنجليز لتسليف صغار المزارعين بفوائد لا تزيد على ٩٪ سنويا . وقد ساعدت الحكومة هذا البنك بأن ضمنته ضد الخسارة ، وبأن كلفت الصيرافة بتحويل ما على الفلاحين من الأقساط والفوائد التى تستحق للبنك .

(ب) قانون الخمسة الأفدنة : وفى سنة ١٩١٢ أصدرت الحكومة قانون الخمسة الأفدنة ، ويتلخص فى أنه لا يجوز أن تنزع ملكية الفلاح إذا كان ما يمتلكه أقل من خمسة أفدنة .

وكان الغرض من هذا القانون أن يقلل صغار الفلاحين من الاستدانة بإحجام المربين عن تسليفهم لعدم إمكان نزع ملكيتهم .

٢ — تأخر الفن الزراعى :

لم يسمح صغر الملكية بتقدم الفن الزراعى ، فبينما تطورت الزراعة فى البلاد الأوربية ، نتيجة لاستعمال الآلات الحديثة والأسمدة الكيماوية وقيام الصناعات الزراعية فى المزارع ، بقيت الزراعة المصرية على أساليبها القديمة .

وقد اهتمت الحكومة لهذا كما اهتم الشعب ، فأما الحكومة فكانت تشرف على حالة الزراعة عن طريق وزارة الزراعة (سنة ١٩١٣) وأقسامها المختلفة . وأما الشعب فكان من نتيجة اهتمامه بإنشاء بعض الجمعيات الزراعية ، كالجمعية الزراعية الخديوية ، وجمعيات التعاون الزراعى .

الجمعية الزراعية :

أسست فى سنة ١٨٩٩ تحت رعاية الأمير حسين كامل . وقد تكونت من كثير من كبار المزارعين ، والغرض منها السعى فى تحسين الشئون الزراعية وترقيتها وإقامة المعارض الزراعية والصناعية .

التعاون الزراعى :

فى سنة ١٩٠٧ ساءت حالة الفلاح لدرجة كبيرة نتيجة لأزمة مالية أصابت البلد فى هذا الوقت . ودعا سوء الحالة بعض الزعماء الوطنيين إلى التفكير فى إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية على نظام جمعيات التعاون الزراعى فى أوروبا .

وكان زعيم الحركة التعاونية فى ذلك الوقت عمر بك لطفى الذى بدأ يكتب ويخطب داعيا للتعاون . وقد أعجب الأمير حسين كامل بهذا النظام وشمله برعايته . وكانت النتيجة أن اعترفت الحكومة بالجمعيات التعاونية .

والغرض من التعاون جمع قوى الفلاحين الموزعة باشتراكهم الاختيارى فى جمعيات الغرض منها تحسين حالتهم المادية والمعنوية . وتقوم الجمعيات التعاونية بإقراض الأعضاء الأموال اللازمة لزراعتهم ، وشراء لوازم الزراعة بالجملة وبيعها للأعضاء بأثمان معتدلة ، وإنشاء المصانع الزراعية ، والعمل على تحسين حالة الأعضاء الاجتماعية بإنشاء المستشفيات والنوادر والملاجئ وما إليها . وقد أنشئت أول جمعية تعاونية زراعية فى شبها النملة سنة ١٩١٠

ثامنا — حالة الصناعة

كانت الصناعة المصرية قبل الحرب العظمى الماضية تتأخر على حين كانت الصناعة الأوروبية تتقدم بخطى واسعة . وأصبح الناس يعتقدون — بناء على ما وصلت اليه حالة الصناعة من التأخر — أن البلاد لا يمكنها أن تعتمد على مورد آخر من موارد الثروة غير الزراعة ، وأنه من الأصلح إهمال الصناعة إهمالا تاما .

ولم تعن الحكومة بأمر الصناعة وقضت الواردات الأوروبية على كثير من الصناعات المصرية .

وكانت في مصر بقية باقية من المصانع الصغيرة القديمة ، يمتلكها صناع يعملون بمفردهم أو بمساعدة عمال قلائل ، ويستعملون الأساليب والآلات القديمة . ومن هذه الصناعات النساجة والنجارة

أما الصناعات الكبيرة ، التي أسست طبقا للنظم الصناعية الجديدة ، فقد أنشئت كلها برؤوس أموال أجنبية ، وذلك لعدم إقبال المصريين على استثمار رؤوس أموالهم في الصناعة . وأهم المصانع الكبيرة في هذا الوقت شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية ، وشركة السكر ، وشركة الأسمت ، وشركات الطوب ، والكحول ، والصابون .

تأثير الحرب في الصناعة :

في أثناء الحرب الكبرى الماضية انقطعت كثير من العلاقات التجارية بين مصر والبلاد الأجنبية بسبب صعوبة المواصلات البحرية . وكانت النتيجة أن فقدت مصر بعض أسواق تصريف المحصولات الزراعية ، وأن ارتفعت أسعار بعض المصنوعات ارتفاعا كبيرا جدا لانقطاع المستورد منها . وأدى هذا إلى تنبه الحكومة لضرورة تشجيع الصناعة لكفاية حاجة مصر من بعض السلع في الأوقات الاستثنائية كأوقات الحرب .

لجنة التجارة والصناعة :

في سنة ١٩١٦ تأسست لجنة سميت "لجنة التجارة والصناعة" من بعض المصريين والأجانب المقيمين بمصر والخبرين بالأحوال الاقتصادية في البلاد . وكان من أغراض اللجنة الوقوف على مبلغ تأثير الحرب في صناعة البلاد ، والنظر في التدابير التي تؤدي إلى إحلال بعض المصنوعات المصرية محل بعض الأصناف التي انقطع ورودها . وكتبت اللجنة تقريرا أهم ما جاء به خاصا بالصناعة ما يلي :

(١) إن مصر في حاجة إلى قيام الصناعة إلى جانب الزراعة ، حتى لا تضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أسعار الحاصلات الزراعية ، أو حدثت حرب تؤدي إلى قطع العلاقات التجارية .

(٢) إن الصناعة ، وبخاصة المصانع الصغيرة ، متأخر جدا .

(٣) إنه من الممكن قيام ونجاح كثير من الصناعات في مصر .

(٤) إنه من الواجب على الحكومة حماية الصناعات الناشئة وتشجيعها .

(٥) إنشاء مصلحة تابعة لوزارة المالية لإنشاء نظام دائم لتنشيط الصناعة .

وفي سنة ١٩٢٠ أنشئت مصلحة التجارة والصناعة — بناء على اقتراح اللجنة — وأنشئ فيها فرع خاص بالصناعة قسم عدة أقسام لتنشيط الصناعات المختلفة . ومن هذه الأقسام قسم صناعة الجلود والدباغة وقسم صناعة الصوف والسجاد وقسم صناعة الزجاج .

ولكن عمل مصلحة التجارة والصناعة بقي محدودا لأن الواردات الأجنبية كانت تنافس المصنوعات المصرية منافسة شديدة . ولم يكن في إمكان الحكومة حماية الصناعات المصرية ، برفع الضرائب الجمركية على الواردات التي يصنع مثلها في البلد ، وذلك لأن مصر كانت مرتبطة بمعاهدات تجارية مع الدول ، تنص على عدم زيادة الضرائب الجمركية ، ولم تكن آخر هذه المعاهدات تنتهي قبل سنة ١٩٣٠

تاسعا — التجارة

كان من آثار زيادة الثروة الزراعية وتقدم طرق المواصلات أن تطورت التجارة في هذا العهد وتقدمت تقدما كبيرا .

فأما الثروة الزراعية فكان القطن أهم مواردها . وقد توسعت مصر في زراعة القطن وكانت تصدر كل المحصول تقريبا . وكانت إنجلترا تستورد معظم القطن المصري .

أما طرق المواصلات فكان تقدمها نتيجة لإصلاح كثير من الخطوط الحديدية ، وإنشاء خطوط جديدة ، حتى أصبح في البلاد شبكة كبيرة من هذه الخطوط . وقد قامت بعض الشركات بمد بعض الخطوط الحديدية بين القرى المختلفة .

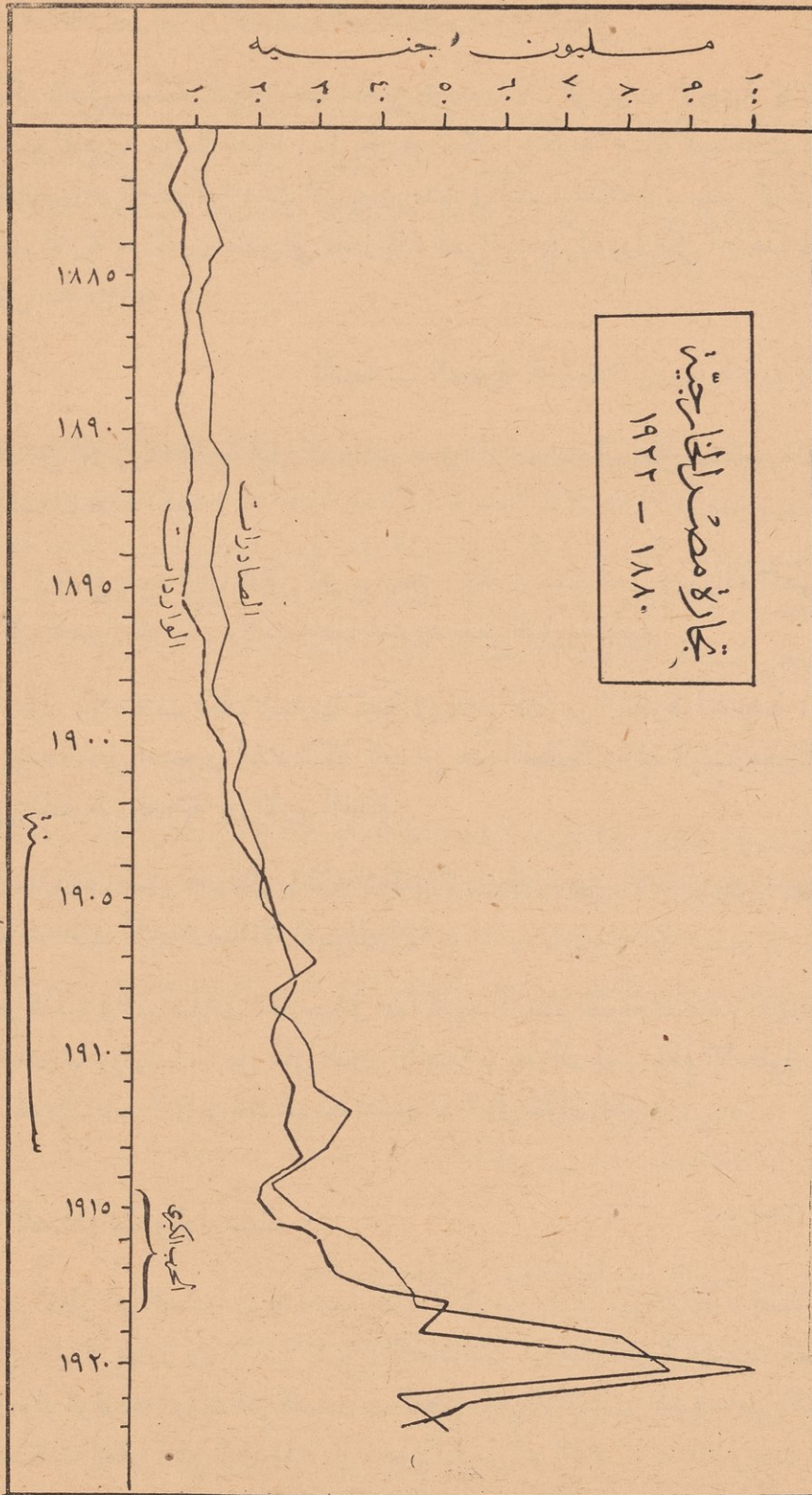
وفي سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بإنشاء السكك الزراعية ، لتسهيل الانتقال بين المدن والقرى . وأنشئت منها طرق كثيرة وسط الأراضي الزراعية .

وأهم ظاهرة في المواصلات الخارجية في هذا العهد أن مصر أصبحت تعتمد اعتمادا كليا — في نقل صادراتها وواردها — على سفن الدول الأجنبية ، بعد أن بيعت قطع الأسطول التجاري المصري المعروف باسم ” وابورات البوستة الخديوية ” إلى شركة إنجليزية .

الصادرات والواردات :

أصبح القطن أهم الصادرات إذ أصبح يكون أكثر من ٧٠٪ من مجموعها ، بعد أن كان في أيام إسماعيل لا يتجاوز ٤٥٪ من مجموع الصادرات . وصار أهم الواردات المنسوجات القطنية ومواد الوقود . أي أن أهم الصادرات القطن وأهم الواردات المنسوجات القطنية . ومن ذلك كانت إنجلترا أكبر البلاد المتعامل معها لأنها من أهم البلاد إنتاجا للمصنوعات القطنية .

وقد زادت الصادرات من ١٣ مليون جنيه في سنة ١٨٨٠، إلى ١٥ مليون جنيه في سنة ١٩٢٢
وزادت الواردات من ٨ مليون جنيه إلى ٤٣ مليون جنيه في نفس المدة .



المُلخَص

من نهاية عصر إسماعيل حتى إعلان الاستقلال

(١٨٨٠ — ١٩٢٢)

أولا — بداية حكم الخديو توفيق

(١٧٨٩ — ١٨٨٠)

الحالة مضطربة من الوجهتين السياسية والمالية :

الحالة السياسية : مضطربة لاضطراب علاقة مصر بتركيا ، واضطراب السياسة الداخلية والتدخل الأجنبي .

علاقة مصر بتركيا : رغبة تركيا في إلغاء فرمان ١٨٧٣ ، تدخل الدول خوفا من زيادة نفوذ تركيا ، تعديل فرمان بتقييد حق مصر في عقد المعاهدات التجارية والقروض وتحديد عدد الجيش بمقدار ١٨ ألف جندي .

السياسة الداخلية : نظارة شريف ، وضع دستور جديد يشرك النواب في سلطة الحكم ، رفض الخديو مشروع الدستور بتخريض من قناصل الدول ، استقالة نظارة شريف . تأليف نظارة رياض .

تدخل الدول : إعادة نظام المراقبة الثنائية . تدخل المراقبين في كل أعمال الحكومة .

الحالة المالية : اجتهاد الحكومة في تحسين مالية البلاد ، بيع حصة مصر في أرباح قناة السويس .

تصفية الديون : (١٨٨٠) تأليف لجنة التصفية من مندوبي الدول الدائنة .

إصدار قانون التصفية : تخصيص جزء من إيرادات الحكومة للصرف على أقساط الدين وفوائده . تقسيم الدين إلى موحد وممتاز وديون الدائرة السنوية وديون الدومين . إلغاء قانون المقابلة وتعويض دافعيها .

ثانياً — الثورة العراقية

(١٨٨١ — ١٨٨٢)

أسباب الثورة : زيادة تدخل الأجانب . حرمان البلاد من الدستور . انتشار التعليم والصحف . اضطهاد الضباط المصريين في الجيش .

حوادث الثورة : شكوى الضباط من ناظر الحربية . إقالة ناظر الحربية وإجابة الحكومة لمطالب الضباط مكروهة . انتهاز الفرص لعقابهم . مظاهرة عابدين وإسقاط النظارة . نظارة شريف ووضع دستور . انعقاد مجلس النواب . اختلافه مع النظار على مناقشة الميزانية .

تدخل الدول : إنجلترا وفرنسا تعرضان مساعدتهما على الخديو . استقالة نظارة شريف . تأليف نظارة البارودي . اختلافها مع الخديو . إرسال الأسطول الإنجليزي والفرنسي للإسكندرية . قبول الخديو المساعدة . استقالة النظارة . ضرب الإنجليز الإسكندرية وانسحاب الفرنسيين . تحصن الجيش عند كفر الدوار وصدده الإنجليز . دخول الإنجليز عن طريق قناة السويس والإسماعيلية . هزيمة العراقيين عند التل الكبير . احتلال الإنجليز البلاد بدون حق شرعي . محاكمة الثوار ونفيهم .

ثالثاً — الحوادث السياسية

قيام الإنجليز بإصلاحات داخلية لتبرير احتلالهم البلاد .

اقتراحات لورد دفرين :

(١) إلغاء المراقبة الثنائية وتعيين مستشار إنجليزي للآلية .

(٢) إشراف الإنجليز على تنظيم الجيش .

(٣) إلغاء مجلس شورى النواب .

(٤) إنشاء المحاكم الأهلية .

تعيين سرافلن بارنج لتنفيذ هذه الاقتراحات .

ثورة المهدي : (١٨٨٣ — ١٨٩٨) :

أسبابها : منع تجارة الرقيق منذ عهد إسماعيل . ظلم موظفي الحكومة المصرية للسودانيين . احتكار الحكومة المصرية بعض المحصولات . قلة عدد الجيش في السودان نتيجة للثورة العراقية .

حوادث الثورة : انتشار دعوى المهدي . هزيمة المصريين بقيادة هكس . سيطرة المهدي على السودان . إخلاء السودان .

ضياح بعض الممتلكات : استيلاء إنجلترا على زيلع وبربرة . استيلاء الحبشة على هرر . إعطاء إنجلترا مصوغ لايطاليا . اقتسام إنجلترا وبلجيكا إقليم خط الاستواء .
إعادة فتح السودان (١٨٩٦) : إرسال حملة بقيادة كتشنر . القضاء على المهدي وأتباعه
سنة ١٨٩٨

اتفاقية السودان (١٨٩٩) : حكومة السودان شركة بين مصر وإنجلترا . إلغاء الامتيازات الأجنبية في السودان . تعيين الحاكم العام من حق مصر بعد موافقة إنجلترا .

الخديو عباس الثاني (١٨٩٢ — ١٩١٤) : محاولته معارضة الإنجليز . تقوية مركز الإنجليز نتيجة لتسوية علاقهم بفرنسا (اتفاق سنة ١٩٠٤) . مصطفى كامل والحركة القومية . المطالبة بالجلء والحكم الدستوري .

السلطان حسين كامل (١٩١٤ — ١٩١٧) : خلع عباس وتولية السلطان حسين عند إعلان الحرب الكبرى الماضية . إعلان الحماية على مصر . إعلان الأحكام العرفية . موت السلطان حسين كامل وتولية السلطان فؤاد .
الثورة المصرية (١٩١٩) :

أسبابها : المطالبة بالاستقلال . ازدياد سلطة الموظفين الإنجليز . نشر مبادئ الدكتور ولسن . حوادث الثورة : مطالبة سعد زغلول والزعماء بالسفر إلى أوربا لعرض قضية استقلال البلاد . رفض الإنجليز . تأليف الوفد المصري . نفى سعد وزملائه إلى مالطة . قيام الثورة . الإفراج عن سعد وزملائه . سفرهم إلى أوربا للدعاية للقضية المصرية . فشل المفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية . نفى سعد وبعض أعضاء الوفد إلى سيشل . إصدار تصريح ٢٨ فبراير .
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ : تحديد العلاقة مؤقتا بين مصر وإنجلترا . إعلان استقلال مصر . احتفاظ إنجلترا بحقوقها في تأمين المواصلات الإمبراطورية وفي الدفاع عن مصر وفي حماية الأجانب والأقليات وفي السودان (التحفظات الأربعة) . إعلان استقلال مصر في ١٥ مارس ١٩٢٢ .

رابعا — نظام الحكم

الخديو رأس الهيئة الحاكمة : إنجلترا ترسم السياسة وتقدمها على شكل نصائح للخديو . الوزراء ينفذون أوامر الخديو .

المجالس النيابية : الغاء مجلس شورى النواب . مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديریات تحل محله . الاستعاضة عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بالجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، آراء المجالس النيابية استشارية .

نظام القضاء : إنشاء المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣

خامسا — الاصلاحات في الصحة والتعليم

الصحة : إنشاء مصلحة الصحة العمومية سنة ١٨٦٦ . مستشفيات . مكافحة الأمراض الوبائية والمتوطنة .

التعليم : التوسع في إنشاء المدارس . الغرض من المدارس تخريج الموظفين . إنشاء الجامعة الأهلية سنة ١٩٠٨ . البدء في نشر التعليم الفنى .

سادسا — الحالة الاقتصادية

ربط مصر بانجلترا من الوجهة الاقتصادية . تشجيع الزراعة (القطن) وإهمال الصناعة . استثمار رؤوس الأموال الأجنبية . عدم إقبال المصريين على المساهمة في الشركات بدوافع دينية . إنشاء شركات المواصلات والأراضى والشركات الصناعية . إنشاء المصارف والبنك الأهلى . الزراعة : نشر الرى الصينى بغرض التوسع في زراعة القطن . إنشاء القناطر والمصارف والترع . زيادة مساحة الأراضى المزروعة .

القطن عماد الثروة المصرية . إهمال زراعة الدخان .

تنظيم الشؤون الزراعية : الملكية الصغيرة . عيوب صغر الملكية :

(١) ارتباك الحالة المالية ورهن الأراضى . إنشاء البنك الزراعى المصرى . قانون الخمسة الأفدنة .

(٢) تأخر الفن الزراعى : وزارة الزراعة . الجمعية الزراعية . جمعيات التعاون .

الصناعة : نشاط الصناعة أثناء الحرب الكبرى الماضية . تكوين لجنة التجارة والصناعة . تقرير اللجنة (خطر الاعتماد على الزراعة . تأخر الصناعات الصغيرة . إمكان قيام الصناعة . حماية الصناعات الناشئة . إنشاء مصلحة للتجارة والصناعة) .

عدم إمكان حماية الصناعة لارتباط مصر بمعاهدات تجارية تنتهى سنة ١٩٣٠ .

التجارة : تقدم التجارة نتيجة لزيادة الإنتاج وزيادة طرق المواصلات .

القطن أهم الصادرات والمنسوجات القطنية أهم الواردات .

الفصل السابع

عهد الاستقلال

أولا — الحوادث السياسية

بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير أعلن استقلال البلاد ، في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، وألفت لجنة من ٣٠ عضوا لوضع الدستور ، وانتهت من وضعه وصدر في أبريل سنة ١٩٢٣ ، وأجريت انتخابات برلمانية ففاز الوفد المصرى بأغلبية . وكانت النتيجة أن أُلِف سعد زغلول ، زعيم الأغلبية ، أول وزارة مصرية دستورية ، وافتتح جلالة الملك فؤاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

علاقة مصر بإنجلترا :

وقد بقيت علاقة مصر بإنجلترا معلقة لوجود التحفظات الأربعة ، التي وردت في تصريح ٢٨ فبراير ، فرغبت الوزارة الدستورية في تسوية هذه التحفظات بالمفاوضة مع الحكومة الإنجليزية ، وسافر سعد زغلول إلى لندن ، ولكن المفاوضات لم تنجح لعدم إمكان الحكومتين الوصول إلى اتفاق يرضى الطرفين .

وفي نوفمبر سنة ١٩٢٤ قتل "مرلى ستاك" سردار الجيش المصرى ، فأرسلت الحكومة البريطانية إنذارا للحكومة المصرية على يد المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وأهم ما جاء فى هذا الإنذار سحب الجيش المصرى من السودان ، ولم يقبل سعد زغلول الإنذار فقدم استقالته .

الوزارات التالية :

وتولت وزارة جديدة برئاسة زيور باشا فقبلت الإنذار البريطانى ، وسحبت الجيش المصرى من السودان ، وعطلت الحياة النيابية .

ثم تكون ائتلاف ، من زعماء الأحزاب المصرية المختلفة ، وعقدوا مؤتمرا طالبوا فيه بعودة الحياة النيابية ، فاضطرت الحكومة إلى إجراء انتخابات جديدة فاز فيها الوفد المصرى بالأغلبية .

وتكونت وزارة ائتلافية برئاسة عدلى باشا يكن ، ثم استقال عدلى باشا ، وخلفه ثروت باشا ، وسافر إلى لندن لاستئناف المفاوضات غير أنه لم ينجح فى مهمته .

وفى هذه الأثناء مات سعد زغلول الزعيم الوطنى وخلفه فى رئاسة الوفد المصرى النحاس باشا .

وبعد ذلك تعاقبت في الحكم وزارات فكانت تقوم الحياة النيابية ، ويتولى الوفد الحكم ، ثم تعطل ، ثم تقوم الحياة النيابية مرة أخرى ثم تعطل ، ولم يصل السياسة إلى اتفاق مع الحكومة الإنجليزية .

وأخيرا اتحد زعماء الأحزاب السياسية وألفوا جبهة وطنية ، للوصول إلى حل للقضية المصرية ، وأبدت الحكومة الإنجليزية استعدادها للوصول إلى اتفاق يرضى الطرفين .

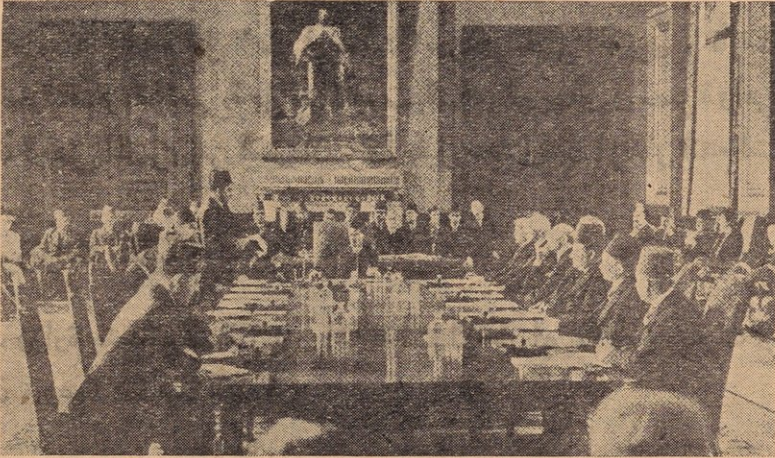
وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ توفي الملك فؤاد الأول ، وأعلن ارتقاء الملك فاروق عرش مصر .

المعاهدة المصرية الإنجليزية :

سافر أعضاء الجبهة الوطنية في صيف سنة ١٩٣٦ إلى لندن للمفاوضة ، بعد محادثات تمهيدية مع المندوب السامي البريطاني ووفد من الانجليز ، وقد انتهت الجبهة إلى الاتفاق مع الحكومة البريطانية على معاهدة تحالف بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وهي معاهدة الزعفران وأهم نصوصها :

(١) انتهاء احتلال مصر عسكريا .

(٢) إذا اشتبك أحد البلدين في حرب كان على البلد الآخر أن يقوم بإنجاده .



جلسة إمضاء المعاهدة الانجليزية المصرية سنة ١٩٣٦

(٣) تترك إنجلترا بجوار قناة السويس قوات لضمان الدفاع عنها ، وذلك حتى يصبح الجيش المصرى قادرا على الدفاع عن القناة .

(٤) تكون إدارة السودان طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩

(٥) تعتبر الحكومة المصرية هي المختصة بحماية الأجانب ، وتعترف لإنجلترا بفساد نظام الامتيازات وتعد بمساعدة مصر على إلغائه .

وفي ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ألغيت الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونتريه (Montreux) وبذلك تحددت علاقة مصر مع إنجلترا وأكملت البلاد استقلالها .

وفي ٢٦ مايو من نفس السنة قبلت مصر عضوا في عصبة الأمم .

ثانيا — خلاصة عن علاقة مصر بالسودان منذ عهد محمد علي

تعتبر مصر والسودان وحدة طبيعية واقتصادية واحدة ويرجع ذلك إلى اعتبارات عديدة أهمها:

(١) أنه لا توجد حدود طبيعية بين مصر والسودان، على حين أن السودان تفصله عن البلاد الأخرى حدود جغرافية : كهضبة الحبشة في الشرق ، وخط تقسيم المياه بين النيل ونهر كنگو في الغرب ، وهضبة البحيرات في الجنوب .

(٢) جريان نهر النيل في كل من البلدين ، واعتماد كل منهما على الزراعة ، يوحد مصالحهما في تنظيم مياه النهر للاستفادة منها في مشروعات الري المختلفة .

(٣) اتفاق سكان البلدين في الظروف الاجتماعية كالجنس والدين واللغة . ولا يختلف السودان عن مصر إلا في الجزء الجنوبي الزنجي . أما الأجزاء الشمالية فمعظم سكانها من العرب المسلمين الذين يتكلمون اللغة العربية .

وعلاقة مصر بالسودان ترجع الى العصور القديمة ، إلا أن هذه العلاقة كانت تفتقر في بعض الأحيان لظروف سياسية ، ثم لا تلبث أن تعود للظهور ثانية . وسوف نعرض بإيجاز للعلاقة الاقتصادية بين البلدين منذ عهد محمد علي .

فتح السودان (١٨٢٠) :

كان الغرض من فتح السودان أن تصبح مصر والسودان وحدة سياسية واقتصادية واحدة . وقد اقتضت العلاقة الاقتصادية بين مصر والسودان ، في عهد محمد علي ، على البحث عن مناجم الذهب ومحاولة استغلالها، وعلى محاولة تجنيد السودانين بغرض استبقاء المصريين للإنتاج الزراعي والصناعي ، الذي كان يتطور بسرعة ويحتاج إلى كثير من الأيدي العاملة . ولم تنجح المحاولتان ، لأن نفقات استخراج الذهب من المناجم السودانية كانت تربي على ثمنه في السوق ، ولأن مناخ مصر لم يلائم الجنود السودانين . غير أن تجارة السودان مع مصر زادت في عهد محمد علي نتيجة لتحسن طرق المواصلات وانتشار الأمن . وكانت مصر ترسل إلى السودان المنسوجات وتستورد العاج ، وريش النعام والجلود ، والصمغ العربي ، والمواشي . هذا إلى تجارة الرقيق التي كانت تعتبر من أهم أنواع التجارة السودانية .

وتجارة الرقيق تجارة قديمة في السودان . ويرجع منشؤها إلى أن بعض السودانين كانوا يشتغلون بصيد الفيلة وتجارة العاج ، فلما قلت أرباح هذه الحرفة ، نظرا لانقراض كثير من قطعان الفيلة ، وجه الصيادون جهدهم لاقتناص العبيد ، وتجارة الرقيق . ومع أن هذه التجارة كانت في حكم^(١) المحظورة منذ فتح السودان ، فإن تجارها لم يبالوا بأوامر الحكومة بل وسعوا نطاق أعمالهم وامتد نفوذهم إلى أقاصي السودان . وكان لكل تاجر شبه جيش مسلح يدافع عنه ، ويقوم باصطياد الأطفال لبيعهم في أسواق الرقيق . وكان العبيد يباعون في مصر لاستخدامهم في الأعمال المنزلية .

وفي أيام عباس لم ينل السودان عناية تذكر . غير أنه لما تولى سعيد عني بأمر السودان وقام بإصلاحات في النظم الإدارية وفي طرق المواصلات وغيرها .

عهد إسماعيل :

لما تولى إسماعيل حكم مصر عني بتقدم السودان الاقتصادي ، فتقدمت حالة هذه البلاد من الوجهات الزراعية والصناعية والتجارية .

فاما من حيث الزراعة فقد أدخل المصريون زراعة القطن والدخان ، في المديرية الشرقية ، وكان الدخان السوداني يرتفع في الجودة الى مرتبة الدخان التركي . وإلى جانب القطن والدخان زاد غرس النخيل وبخاصة في دنقلة . وقد بقي تقدم الزراعة في السودان محدودا وذلك لقلة كثافة السكان .

أما من حيث الصناعة فقد أصلحت الحكومة ترسانة الخرطوم ، التي أنشئت في عهد محمد علي ، وأنشأت مصنعين لحلج القطن ، أحدهما في كسلا والآخر في الخرطوم .

وعنى إسماعيل بطرق المواصلات فهدد طرق القوافل . وبدأ في انشاء خط حديدى من وادى حلفاء إلى داخل السودان ، ومد منه نحو ٥٧ كيلومترا ، ولكن العمل في هذا الخط وقف سنة ١٨٧٨ نتيجة لارتباك أحوال مصر المالية .

ولتسهيل المواصلات بين مصر والسودان نسفت الصخور القائمة في عرض النيل جنوبى وادى حلفاء ، وصار من الممكن أن تتصل مصر بالسودان بالبواخر النيلية أو المراكب الشراعية . وفوق ذلك أنشئت عدة مكاتب بريد كما أنشئ نحو ٢٠٠٠ كيلومتر من الخطوط البرقية .

وعمل إسماعيل على منع تجارة الرقيق فأصبح الاتجار به (في سنة ١٨٧٥) جريمة يعاقب عليها القانون .

(١) كان منع تجارة الرقيق في السودان في عهد محمد علي اسميا ، لأنه كان يباح بيع الرقيق في مصر .

ومن عهد محمد على حتى نهاية عهد اسماعيل كانت مصروفات حكومة السودان تربي على إيراداتها ، وذلك لأن البلاد كانت لا تزال في حاجة الى كثير من الأعمال العامة ، ولأن إنتاجها لا يزال قليلا بحيث لا يمكن أن يتحمل زيادة في عبء الضرائب المفروضة .

ثورة المهدي (١٨٨٢) :

كان من أهم أسباب ثورة المهدي منع تجارة الرقيق (سنة ١٨٧٥) . وقد رأينا أنه لما نصحت الحكومة الإنجليزية بإخلاء السودان لم يقتنع شريف باشا بهذا الرأي لأنه كان يرى أنه من الممكن الاحتفاظ بالسودان ، كما أنه كان يرى أن في إخلاء السودان قضاء على الجالية المصرية ، التي كان معظم أفرادها يزاولون التجارة في مديريات السودان المختلفة .

إعادة فتح السودان (١٨٩٨) :

لما أعيد فتح السودان زاد فيه النفوذ الإنجليزي وابتدأت شئون السودان الاقتصادية توجه لخدمة المصالح الإنجليزية . وعينت حكومة السودان بنشر زراعة القطن ، وبخاصة في منطقة الجزيرة ، بين البحرين الأبيض والأزرق ، كما عنت بضمان الري الدائم لهذه المنطقة فابتدأت في إنشاء سد مكوار ، على البحر الأزرق ، في سنة ١٩١٤ ، إلا أنه لم يتم إلا في سنة ١٩٢٥ . وانتشرت زراعة القطن في كسلا وطوكر أيضا . وأهم المحصولات الأخرى التي زادت غلاتها منذ إعادة فتح السودان هي الذرة العويجة والدخن والسمسم . هذا وقد تم ربط أهم مراكز الإنتاج بوساطة السكك الحديدية .

وقد بقيت مصر من أهم البلاد التي تتجر مع السودان : فهي تصدر له السكر والمنسوجات القطنية والسجائر ، وتستورد منه السمسم . وتبلغ قيمة كل من الصادرات والواردات بين مصر والسودان نحو مليون جنيه سنويا ، وتأتى مصر بعد إنجلترا في تجارة الواردات والصادرات السودانية .

ثالثا — نظام الحكم في عهد الاستقلال

أصبحت مصر دولة مستقلة حكومتها ملكية وشكلها نيابي ، والبيت المالك فيها هو بيت محمد على .

وصدر الدستور المصرى في سنة ١٩٢٣ . والغرض منه تحديد القواعد والنظم التي تتبع في حكم البلاد . ويتلخص نظام الحكم في أن الأمة هي مصدر السلطات جميعها ، وأن الملك هو رئيس الدولة الأعلى ، وحلقة الاتصال بين سلطات الحكم الثلاث ، وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية .

وهذه السلطات الثلاث منفصلة ومستقلة ، لكل منها عمل خاص ، ولكنها كلها متعاونة : فالسلطة التشريعية تقرر ما يجب أن تقوم الدولة بعمله ، والسلطة التنفيذية تنفذ ما تقرره السلطة التشريعية . والسلطة القضائية تشرح معنى التشريع حين يلتبس الأمر ويحتاج إلى تفسير . والملك هو رأس هذه السلطات جميعا .

ويقوم بالسلطة التشريعية الملك بالاشتراك مع برلمان يتكوّن من مجلسين ”مجلس الشيوخ ومجلس النواب“ فأما مجلس الشيوخ فيتكوّن من عدد من الأعضاء ، يعين الملك خمسينهم وتنتخب الثلاثة الأخرى بالاقتراع العام . أما مجلس النواب فينتخب أعضاؤه جميعا بالاقتراع العام . ويقوم بالسلطة التنفيذية الملك عن طريق الوزراء . وفي البلد وزارات ، كل وزارة للإشراف وإدارة مرفق من مرافق الدولة .

أما السلطة القضائية فتقوم بها المحاكم المختلفة وتصدر هذه المحاكم أحكامها باسم الملك . والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون . وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا .

المالية في الدستور المصري :

عنى الدستور المصرى بالمالية فخص لها بابا مستقلا أهم ما جاء فيه :

(١) لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالى شيئا من الأموال أو الرسوم إلا فى حدود القانون .

(٢) لا يجوز إعفاء أحد من الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون .

(٣) لا يجوز تقرير معاش على خزينة الحكومة أو تعويض أو إعانات أو مكافآت إلا فى حدود القانون .

(٤) لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة ، فى سنة أو سنوات مقبلة ، إلا بموافقة البرلمان . وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية ، أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة ، لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود .

ويشترط اعتماد البرلمان مقدّما فى إنشاء وإبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية ، وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك لدولة .

(٥) الميزانية الكاملة لإيرادات ومصروفات الحكومة يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية ، بثلاثة شهور على الأقل ، وذلك لفحصها واعتمادها (تبتدى السنة المالية فى أول مايو) .

- (٦) تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا .
- (٧) لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .
- (٨) اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولي .
- (٩) كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به به البرلمان .
- (١٠) الحساب الختامي ، للإدارة المالية عن العام المنقضى ، يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور إنعقاد عادي لطلب اعتماده .
- والميزانية هي عبارة عن كشف تقديري بأنواع الإيرادات ، التي ينتظر الحصول عليها ، والمصروفات التي ينتظر إنفاقها في سنة مقبلة . وتقدم الحكومة الميزانية للبرلمان للموافقة عليها . والحساب الختامي عبارة عن الإيرادات التي جمعت ، والمصروفات التي أنفقت فعلا ، في سنة ماضية . ويجب أيضا تقديم الحساب الختامي ليوافق عليه البرلمان .
- ومن هذا نرى أن البرلمان هو السلطة المشرفة على حياة البلد السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية .

رابعا — سياسة الحكومة في الإصلاحات الداخلية

من واجب الحكومات في البلاد المستقلة أن تعمل على تحقيق أكبر منفعة لأكبر عدد من الناس : أى أن ترتب المرافق العامة بحسب أهميتها ، وتعمل على الصرف على كل من هذه المرافق بحسب أهميته .

غير أن مصر ، في عهد الاستقلال ، لم تتمتع بعد بالاستقرار السياسي اللازم لرسم سياسة إصلاحية والسير عليها . ومع ذلك فقد قامت الحكومات المتتابعة بإصلاحات في النواحي المختلفة .

ومن أمثلة هذه الإصلاحات تطور التعليم بتعديل برامجه بما يوافق الظروف الحاضرة وإنشاء الجامعة المصرية الأميرية في سنة ١٩٢٥ ، وإعادة تنظيم الأزهر ، والتوسع في التعليم الفني ، وانتشار التعليم الإلزامي ، وزيادة عدد مدارس البنات . غير أن الإصلاحات في التعليم لاتعدو أن تكون تجارب يقصد منها الوصول إلى سياسة تعليمية دائمة .

ومن وجهة الصحة العامة زار عدد المستشفيات ، وأسست مراكز رعاية الطفل (سنة ١٩٣٧) للعناية بتحسين صحة الأطفال وإرشاد الأمهات ، كذلك اشترطت الحكومة اشتراطات صحية خاصة على من يقومون بفتح المصانع أو الاتجار في المواد الغذائية ، وذلك محافظة على صحة العمال والجمهور . وروعي في المدن إنشاء المجارى وتوسيع الشوارع وبناء المصانع خارج المدينة وإنشاء الحدائق والمتنزهات .

خامسا — السياسة الاقتصادية

تغيرت سياسة الحكومة الاقتصادية نظرا لتغير ظروف البلاد. وتتلخص هذه السياسة الجديدة في تشجيع وحماية الإنتاج في الزراعة والصناعة والتجارة. وقد كانت مصر قبل ذلك تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة، وتتبع نظام الزراعة الواحدة باعتمادها اعتمادا كبيرا على محصول القطن.

وتتجه السياسة الجديدة نحو الاستقلال الاقتصادي. وقد دعا لاتباع هذه السياسة:

(١) أن اعتماد مصر على الزراعة، وعلى محصول القطن، يعرضها للأزمات في حالة هبوط أسعار المحصولات الزراعية، وبخاصة محصول القطن، أو في حالة قيام حرب تؤدي إلى قطع العلاقات التجارية بين مصر والبلاد التي تتعامل معها.

(٢) أنه قد بدأت تظهر في مصر مشكلة البطالة نتيجة لزيادة عدد السكان، فقد كانوا في سنة ١٩٢٧ نحو ١٤ مليون نسمة، فأصبحوا في سنة ١٩٣٧ نحو ١٦ مليون نسمة. ومساحة الأراضي الزراعية في الوقت الحاضر نحو ٥١/٢ مليون فدان، ولا يمكن زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالسرعة التي يزايد بها السكان.

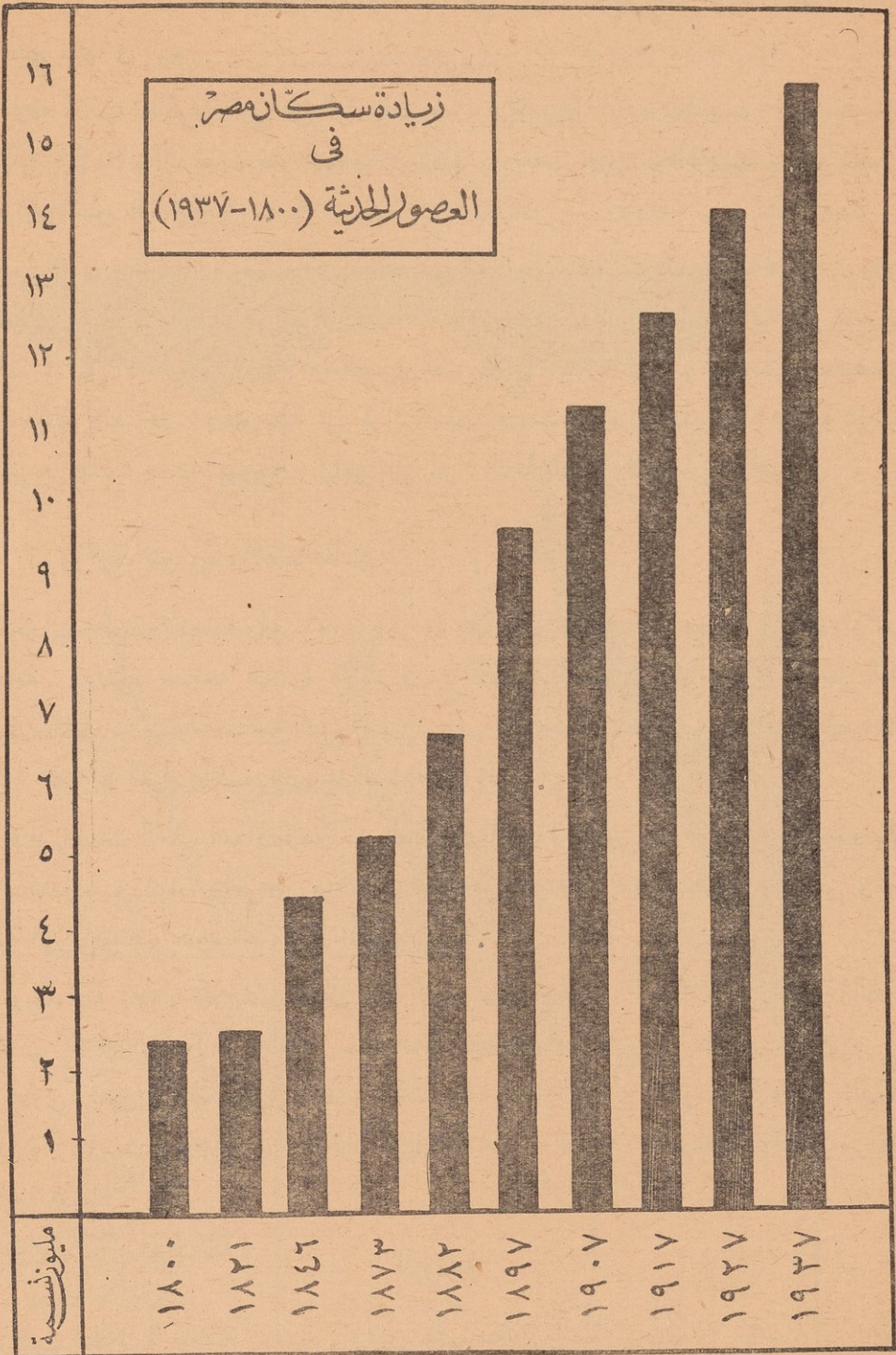
وفوق ذلك فإن مستوى معيشة السكان مستمر في الارتفاع، مما يؤدي إلى عدم كفاية ثروة البلد الزراعية لمطالب السكان المتزايدة.

وإذا أضفنا إلى هذا أن الآلات ابتدأت تستعمل في الزراعة، وتدعو إلى عطلة بعض العمال الزراعيين، تبيّن أن اقتصار مصر على الزراعة يعرضها لمشكلة البطالة في وقت قريب.

الاستقلال الاقتصادي:

يمكن تحقيق الاستقلال الاقتصادي بأن تنوع موارد الإنتاج بدل الاعتماد على الزراعة وعلى محصول زراعي واحد. ويمكن الوصول إلى هذا بالتوسع في زراعة المحصولات الأخرى، وبخاصة المحصولات التي تصلح للتصدير كالخضروات والفواكه. هذا في الزراعة، أما في الصناعة فتجب العناية بالصناعات الموجودة والعمل على إدخال صناعات جديدة. أما في التجارة فيجب إعداد المصريين ليحلوا محل الأجانب الذين احتكروا معظم الأعمال التجارية.

وقد اتجهت الحكومة نحو الاستقلال الاقتصادي بتعديل التعريفة الجمركية، وتحويل مصلحة التجارة والصناعة إلى وزارة تعمل على حماية وتشجيع الإنتاج الأهلى.



التعريفية الجمركية (سنة ١٩٣٠) :

تستعمل الضرائب الجمركية في حماية الإنتاج الأهلئ، وذلك بفرض ضرائب عالية على الواردات التي ينتج مثلها في البلد .

وقد كانت الحكومة تجبي على الواردات ضريبة تقدر في العادة بمقدار ٨٪ من قيمتها . ولم يكن في إمكانها أن تعدل هذا النظام لارتباطها مع بعض الدول بمعاهدات تجارية تنص على عدم اجراء مثل هذا التعديل .

ولكن في سنة ١٩٣٠ انتهت آخر المعاهدات التجارية ، فعدلت التعريفية الجمركية . وروعي في تعديلها حماية الإنتاج الأهلئ بفرض ضرائب على الواردات الزراعية والصناعية التي ينتج مثلها في البلد ، مثل الفاكهة والأرز . وخفضت الضريبة على الواردات بأن أصبحت منخفضة على المواد الخام كالصوف ، ومتوسطة على المواد نصف المصنوعة كغزل الصوف ، وعالية على المواد المصنوعة كالمنسوجات الصوفية ، وأعلى على المواد التامة الصنع كالملابس الجاهزة .

وزارة التجارة والصناعة :

حولت مصلحة التجارة والصناعة إلى وزارة وقسمت مصطلحتين : مصلحة للتجارة ، وأخرى للصناعة . وتقوم مصلحة التجارة بالإشراف على الشؤون التجارية كالأسواق وسواحل الغلال والغرف التجارية . وتقوم مصلحة الصناعة بالإشراف على أحوال الصناعة ، وبها أقسام للصناعات المختلفة كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الدباغة وما إليها .

وقد نظمت أعمال أسواق وسواحل الغلال (في الجزيرة وأثر النني وروض الفرج وغمرة وبولاق والإسكندرية ورشيد) والغرض من هذه السواحل مراقبة أعمال التفريغ والشحن والقيام بعملية الوزن وتنظيم عقود التعامل في المحصولات .

ومنذ سنة ١٩٣٠ تكونت في معظم مدن القطر غرف تجارية ، أعضاؤها من التجار والصناع وأصحاب زعوس الأموال . والغرض منها حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم ، وتكوين رأي عام تجارى تهتدى به الحكومة في تعرف ما تحتاج اليه التجارة ، ونشر المعلومات الخاصة بالصناعة والتجارة . وفي سنة ١٩٣٧ صدر قانون الغرف التجارية لتحديد اختصاصها وتنظيم مراقبة الحكومة لها .

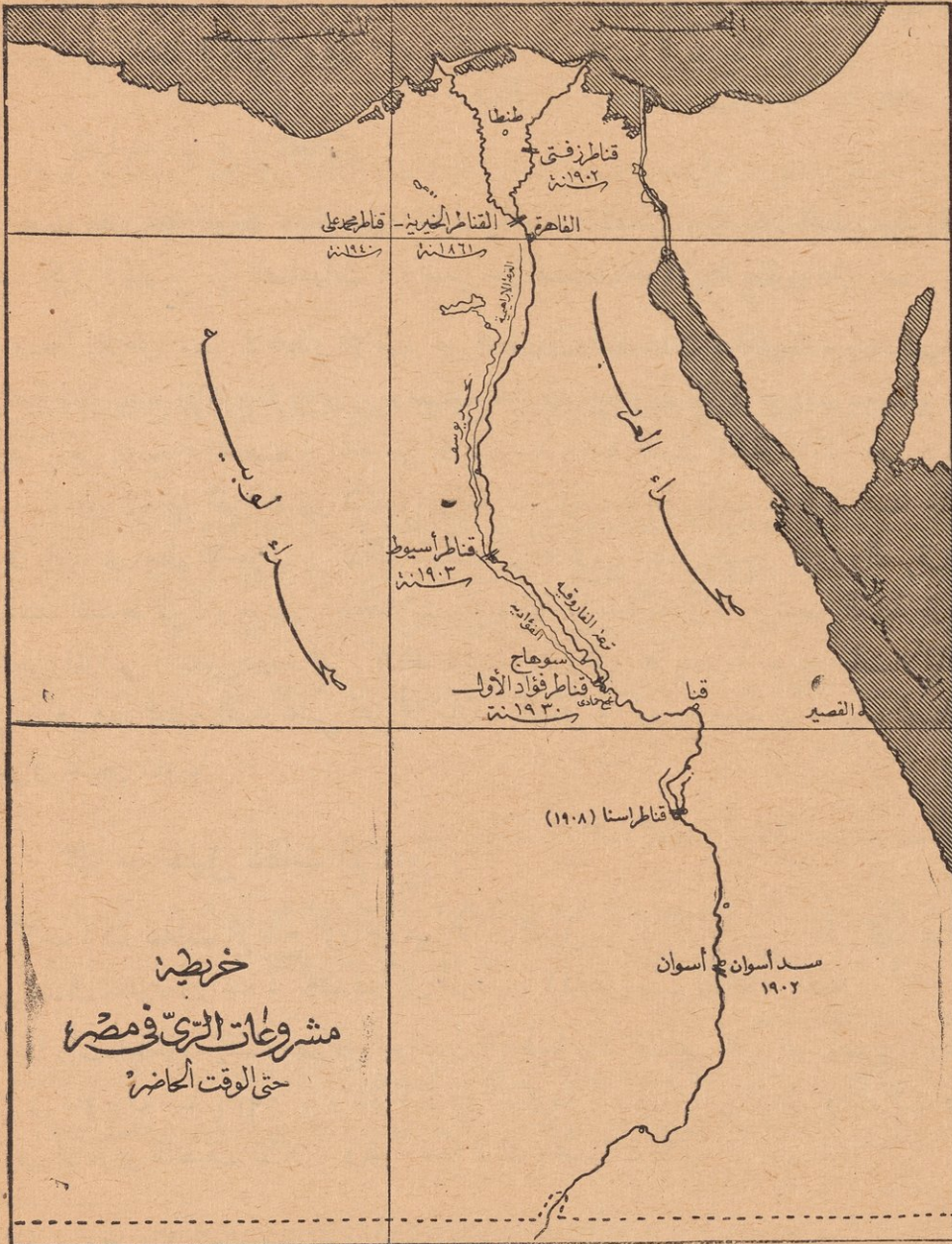
الزراعة

رسمت الحكومة سياسة زراعية ، ونعني بالسياسة الزراعية الخطة التي تتبع لإزاء الإنتاج الزراعي . وترمي هذه الخطة إلى تحقيق زيادة الإنتاج ، وتنويع المنتجات ، وتقليل نفقات الإنتاج ، وتسهيل تصريف المنتجات ، والعناية بالحالة الاجتماعية للفلاح .

أولاً - زيادة الإنتاج :

يمكن الوصول إلى زيادة الإنتاج بطريقة من الطرق الآتية :

(١) زيادة مساحة الأراضي المزروعة بتحسين وسائل الري والصرف . وأهم أعمال الري التي تمت في هذه الفترة هي : قناطر فؤاد الأول بنجع حمادى ، التي تم إنشاؤها في سنة ١٩٣٠ ، لتحويل الأراضي المجاورة لها من رى الحياض إلى الري الدائم ، ثم تعلية خزان أسوان للمرة الثانية وقد تمت هذه التعلية في سنة ١٩٣٣ ، وابتدأت البلاد تبتفع بالمياه الزائدة التي سملت المناوبات الصيفية .



(٢) محاربة الآفات الزراعية ، التي تفتك بالمزروعات ، وتلف كثيرا من المحصولات .
وقد قامت وزارة الزراعة بمكافحة هذه الآفات ، سواء مكافحة مباشرة كما هي الحالة في تبخير الموالح وإبادة ديدان لوز القطن ، أو مكافحة غير مباشرة باستنابت أنواع جديدة من النبات ذات مناعة ضد الآفات .

(٣) اتباع قواعد الفن الزراعى التى تقضى ، مثلا ، بانتقاء البذور الجيدة ، واستعمال الأسمدة المناسبة ، وزراعة كل غلة في التربة الملائمة لها ، واتباع الدورات الزراعية . وقد قامت وزارة الزراعة بمجهود محمود في فحص أنواع البذور المختلفة ، والأسمدة ، وفي اختبار التربة وبحث نظام الدورات الزراعية . وهى تنشر أبحاثها على جمهور الزراع في نشرات ورسائل وتقارير كما تنشرها في "المجلة الزراعية" ومجلة "زميل الفلاح" و"النشرة البيطرية" .

ثانيا - تنويع المنتجات :

بقيت مصر مدة طويلة تعتمد اعتمادا كبيرا على محصول القطن : إذ كان القطن حتى وقت قريب يكون أكثر من $\frac{3}{4}$ الصادرات ، ويشغل نحو ثلث مساحة الأرض المزروعة .

ودفعا لتعرض مصر لأخطار الاعتماد على محصول واحد رأت الحكومة توجيه السياسة الزراعية نحو تنويع الإنتاج الزراعى . وقد نجح هذا التوجيه : إذ أنه بفرض ضريبة عالية على الوارد^(١) من القمح ، اتسعت زراعته حتى كادت تسد حاجة السوق المحلية . كذلك أدت زيادة الضرائب الجمركية على الفواكه إلى تشجيع زراعة الفاكهة : وحاصلات الفواكه تسد حاجة السوق المحلية في معظم الأحوال . كذلك نشطت زراعة الأرز بفضل تحسين الري والصرف . وقد امتد النشاط في التنويع إلى الحاصلات الحيوانية المتصلة بالزراعة فزادت العناية بتربية الدواجن والمواشى والنحل ودودة القز . كذلك عنيت وزارة الزراعة بصناعة مستخرجات الألبان . ومن مظاهر هذه العناية إنشاء مجلس أعلى للألبان ، للعمل على ترويج منتجات هذه الصناعة والنظر في تحسين شئونها .

ثالثا - تقليل نفقات الإنتاج :

كانت أكثر نفقات الإنتاج الزراعى هى عملية التمويل ، إذ أن الزارع ، حين كان يحتاج لبعض المال لشئون زراعته ، كان يلجأ إلى المربين ، فيقترض منهم بفائدة مرتفعة . لهذا رأت الحكومة إنشاء مصرفين زراعيين : أولهما بنك التسليف الزراعى المصرى ، وقد تأسس في ٣٠ يولييه سنة ١٩٣١ ، واشتركت فيه الحكومة بنصف رأس المال واشتركت فيه المصارف الأخرى بالنصف الآخر . ويقوم هذا البنك بالعمليات الآتية :

(١) لم تتعرض للحالة الاستثنائية الناشئة عن الحرب الحالية .

- (١) السلف القصيرة الأجل : سواء بتوزيع البذور والأسمدة ، أو إعطاء نفقات الزراعة والحصاد وغيرها (ومدة هذه السلف لا تتجاوز ١٤ شهرا) .
- (٢) السلف المتوسطة الأجل : لشراء المواشى والآلات ، لصغار الملاك أو جماعات التعاون الزراعية ، ومدتها لا تتجاوز عشر سنوات .
- (٣) السلف الطويلة الأجل : لإصلاح الأراضي الزراعية ، وتعطى لصغار الملاك والجمعيات التعاونية لمدة طويلة .
- ثم أنشأت الحكومة (بنفس الطريقة في سنة ١٩٣٢) البنك الزراعى العقارى المصرى الذى اختص بالسلفيات الطويلة الأجل .

رابعا — تصريف المنتجات الزراعية :

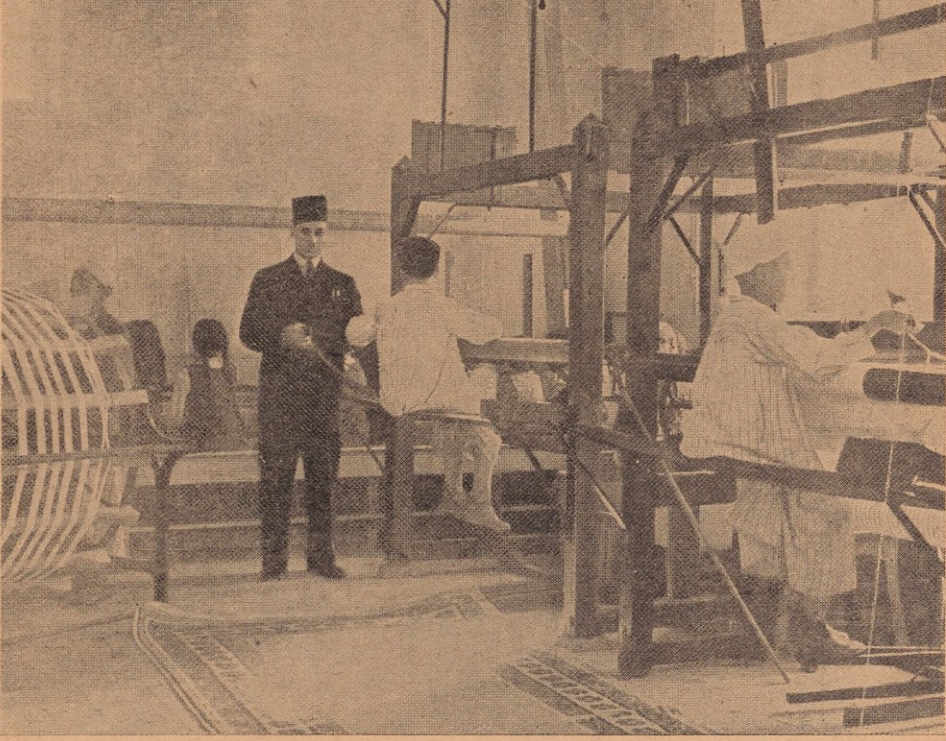
- عملت الحكومة على تسهيل تصريف المنتجات فى داخل البلاد وخارجها . فأما فى السوق المحلية فقد نظمت الحكومة التعامل بإنشاء أسواق جديدة للخضر والفاكهة والغلال وعملت على منع الغش التجارى ، بوضع القوانين الخاصة بذلك .
- أما فى السوق الخارجية فقد عمدت الحكومة الى :
- (١) العناية بلف بعض المنتجات وحزمها . وقد اقتضى ذلك إقامة دور التعبئة للخضر والفاكهة .
- (٢) إنشاء مكاتب مراقبة الصادرات فى الموانئ المصرية . وتقوم هذه المكاتب بفحص المنتجات قبل تصديرها ، لتحقيق من مقدار صلاحيتها للتصدير ، ولإحفاظة على سمعة الحاصلات المصرية فى الأسواق الأجنبية . وتراقب حتى الآن صادرات البصل والبيض والأرز .
- (٣) إعطاء الإعانات المالية لبعض أصناف الصادرات ، وبخاصة الفواكه والخضروات حتى تتمكن من منافسة مثيلاتها فى الخارج .

خامسا — تحسين حالة الفلاح الاجتماعية :

- أهم ما عمل حتى الآن لتحسين حالة الفلاح المادية والاجتماعية هو إنشاء جمعيات التعاون الزراعية . وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية نحو ٧٠٠ جمعية ، رأس مالها نحو ١/٤ مليون جنيه ، وتضم نحو ١٠٠ ألف عضو .
- وقد أنشئ فى وزارة الزراعة قسم للتعاون ^(١) للإشراف على الحركة التعاونية فى البلد ، وذلك عقب صدور قانون التعاون فى سنة ١٩٢٣ ، ثم أعيد تنظيمه بصدور قانون التعاون الجديد ١٩٣٧ .

(١) ضم هذا القسم الى وزارة المالية ثم ضم أخيرا الى وزارة الشؤون الاجتماعية .

وعمل هذا القسم هو تسجيل عقود الجمعيات التعاونية ، وتنظيم أعمالها ومراجعة حساباتها ، ونشر الدعوة التعاونية . وقد قرر قانون التعاون تضامن الحكومة مع الشعب في تسيير الحركة التعاونية . ويعطى القانون الجمعيات التعاونية امتيازات كثيرة منها : الإعفاء من بعض الرسوم القضائية والجمركية والإدارية ، والسماح بخصم في أجور النقل على السكك الحديدية ، وفي رسوم التحليل في المعامل الكيماوية ، وفي أثمان البنود والسماد التي تشتري من وزارة الزراعة .



(جمعيات التعاون) معمل النسيج الذي أنشأته جمعية درشابه (بحيرة) لتعليم أولاد القرية هذه الصناعة

الأراضي المزروعة والمحصولات الزراعية :

بلغت مساحة الأراضي المزروعة نحو ٥,٥ مليون فدان : يروى منها راي دائماً ٣,٣ مليون في الوجه البحري ، و١,٢ مليون فدان في الوجه القبلي . ويروى منها بالحياض ١,٣ مليون فدان في جنوبى الوجه القبلي بين أسوان وديروط .

ويزرع قطناً نحو ١,٧ مليون فدان . ويزرع ذرة نحو ١,٨ مليون فدان ، ويزرع قمحاً نحو ١,٥ مليون فدان . ويبلغ متوسط محصول القطن السنوى نحو ٨ مليون قنطار ، ومتوسط محصول الذرة نحو ١٢ مليون إردب ، ومتوسط محصول القمح ٨ مليون إردب . وبلى هذه المحصولات في الأهمية ، من حيث مساحة الأرض المزروعة ، الأرز والفول والشعير والحلبة والعدس وقصب السكر والبصل .

الصناعة

ابتدأت الصناعة تنهض وتتقدم بسرعة بعد أن بقيت سنين طويلة راكدة ركودا شديدا ، وقد عمل على إنعاش الصناعة تغيير سياسة الحكومة الجمركية ، باصدار التعريفة الجمركية الجديدة (١٩٣٠) وانتشار التعليم الصناعى ، والاعانات المالية ، والتسليف الصناعى ، والمعارض .

١ - التعليم الصناعى :

كملت فى البلاد حلقات التعليم الصناعى ، فأصبح يوجد من المعاهد الصناعية : كلية الهندسة لتخريج طبقة المهندسين ، ومدرسة الهندسة التطبيقية والفنون التطبيقية لتخريج طبقة رؤساء الصناع ، والمدارس الصناعية لتخريج طبقة الصناع . وقد قامت الحكومة بتعديل برامج التعليم الصناعى ، حتى يصبح ملائما لتطور الصناعة فى البلاد ، كما جعلت هذا التعليم فى مراحل الأولى بالمجان .

٢ - الإعانات المالية :

عمدت الحكومة إلى منح إعانات مالية لبعض الصناعات ، حتى يمكن تقليل نفقات إنتاجها ورواج منتجاتها فى السوق . ومن أمثلة الإعانات الإعانة التى منحت لشركة الغزل الأهلية بالاسكندرية وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (بمقتضى المرسوم الملكى الصادر فى مايو سنة ١٩٣١) ويبلغ الحد الأقصى للإعانة ٢٠٠ مليم عن كل قطار من القطن تستعمله مصانع كل من الشركتين ، وذلك بشرط أن يكون صافى الربح أقل من ٥ ٪ من قيمة رأس المال المدفوع .

وهناك إعانات أخرى غير مباشرة : كتخفيض أجور النقل على السكة الحديد لشركات الغزل والنسيج ، وبيع الأنوال اليدوية ، والأنوال التى تدار بالقدم ، بوساطة وزارة التجارة ، لخريجي المدارس الصناعية ، ولمصانع النسيج الصغيرة ، على أن يدفع ثمنها على أقساط ممدد طويلة .

٣ - التسليف الصناعى :

قررت وزارة المالية (٢٦ يونيه ١٩٢٢) تخصيص مبلغ ١٠٠ ألف جنيه للسلف الصناعية وأودعتها بنك مصر ، لاقتراض أصحاب المصانع الصغيرة ، على ألا تتجاوز السلفة الواحدة ألف جنيه ، يستحق سدادها بعد ٥ سنوات على الأكثر . وزيد المبلغ المخصص للسلف بالتدريج حتى وصل إلى مليون جنيه . وأعطى للمصانع الكبيرة أيضا حق الاقتراض من هذا المبلغ .

٤ - المعارض :

تقام معارض تعرض فيها السلع المختلفة لبيان ما وصلت اليه حالة الصناعة ، ولإعلان عن المصنوعات والصناع وتنشيط الحركة الاقتصادية . ومن المعارض التي أقيمت في مصر المعرض الزراعى الصناعى ، وهو معرض دورى يقام كل خمس سنوات ، وقد أقيم فى سنة ١٩٢٦ و ١٩٣١ و ١٩٣٦ .

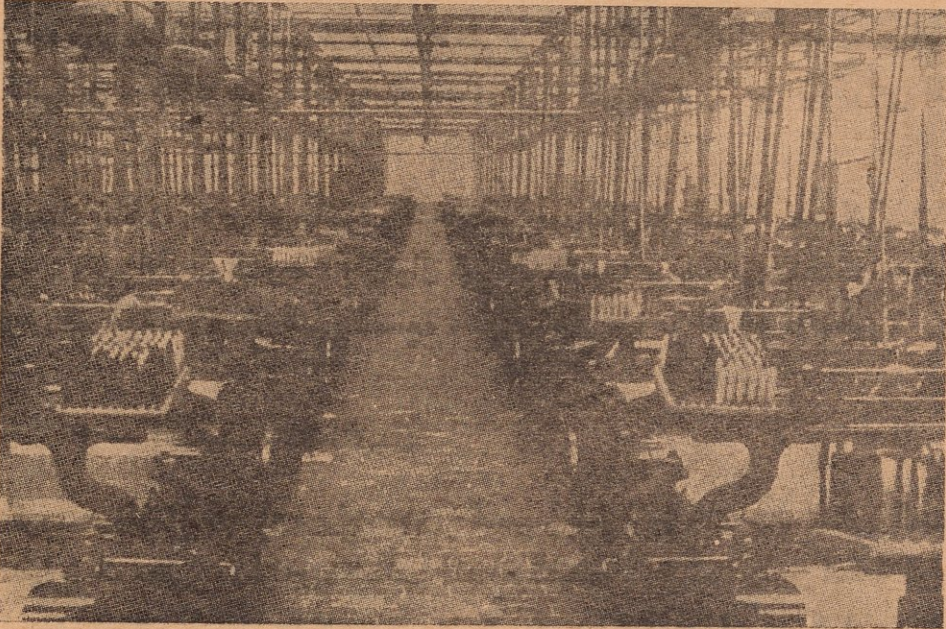
وتقيم الغرف التجارية معارض دائمة ، لعرض مصنوعات المصانع وبيعها لحساب أصحابها .

أهم الصناعات ومراكز الصناعة :

تكونت عدة شركات صناعية . ويتميز هذا العهد بإقبال المصريين على المساهمة فى المشروعات الصناعية الجديدة ، التى أنشئ بعضها برؤوس أموال مصرية بحتة .

ومن الشركات المصرية التى تكونت شركة مصر للغزل والنسيج (٢٦ أغسطس ١٩٢٧) . وبدأت هذه الشركة فى بناء مصانعها بالمحلة الكبرى فى سنة ١٩٢٨ . واختارت الشركة المحلة الكبرى لرطوبة الجو فى هذه المنطقة ، ولشهرتها القديمة بصناعة الغزل والنسيج ، ولسهولة الحصول على القطن ، إذ أن المحلة من أكبر المراكز التى تتجمع فيها الأقطان .

ومن الشركات الأخرى شركة مصر لنسيج الحرير وشركة مصر للكتان .



قسم الأنوال (مصنع شركة مصر للغزل والنسيج)

وفي سنة ١٩٣٠ قام بعض الشبان المصريين بحركة الغرض منها إنهاض الصناعات المصرية . وقامت هذه الحركة على جمع قروش من أفراد الشعب ، على أن يستفاد من القروش في إنشاء المصانع ، الواحد تلو الآخر . وقد جمعت مبالغ تقرر أن يقام بها مصنع للطرايش . وسمى هذا المشروع "مشروع القرش" وقامت جمعية القرش بوضع المجلد الأساسي لمصنع الطرايش بالعباسية في أكتوبر سنة ١٩٣٢ . وفي يولييه سنة ١٩٣٤ رفعت الحكومة الضرائب الجمركية على الطرايش الواردة لحماية منتجات مصنع القرش .

هذا عن الصناعات النسيجية . ولكن صناعات أخرى كثيرة زادت نشاطها نتيجة للحماية الجمركية . ومن هذه الصناعات صناعة الكبريت والزجاج والصابون والزيوت والأثاث وغيرها .

التجارة

يقع للقطن مركزه الممتاز في تجارة مصر . وأنه من السهل أن نتبين مركز مصر التجاري : فثلاثة أرباع السكان يشتغلون بالزراعة التي يعتبر القطن أهم منتجاتها . ويصدر القطن كله تقريباً (فيما عدا نحو مليون قنطار تستهلكها المصانع المحلية) وبثمنه تشتري مصر ما يلزمها من المنتجات الأجنبية كما تسدد ما عليها لدائها . وعلى ذلك فأرقام الواردات ، أو المقدرة على الشراء ، تتجه نحو الارتفاع أو الهبوط تبعاً لكمية القطن وأسعاره .

الصادرات والواردات :

تبلغ أرقام كل من الصادرات والواردات نحو ٣٠ مليون جنيه ، في المتوسط ، كل عام . وفي معظم السنين تزيد الصادرات على الواردات . ومن الفرق تتمكن مصر من دفع ما عليها من فوائد الديون ، وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية ، المستثمرة في البلاد ، وأجور النقل على البواخر الأجنبية .

ويكون القطن نحو $\frac{3}{4}$ الصادرات ويليه في الأهمية بذرة القطن والفلال والخضر . أما الواردات فأهمها المنسوجات القطنية والوقود المعدني (الفحم وزيت البترول) والأسمدة والمعادن والأخشاب والآلات .

المواصلات :

أصبحت شبكة السكك الحديدية كافية لحاجات البلاد . وهي تربط معظم مراكز الإنتاج الهامة . غير أن الطرق الزراعية لم تلق حتى الآن عناية كافية ، فمع أن طول هذه الطرق يبلغ نحو ٨ آلاف كيلو متر فإن نسبة الطرق المرصوفة إلى مجموع الطرق لا تتعدى ٨٪ ، أي حوالي ٦٤٠ كيلومتراً . معظمها حول مدينتي القاهرة والإسكندرية .

وقد نصت المعاهدة المصرية الإنجليزية (٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦) على إنشاء طرق جديدة الغرض منها تأمين المواصلات وسرعتها في حالة الحرب . وتم بعض هذه الطرق وهي تستعمل ، الى جانب استعمالها للأعمال العسكرية ، في الأغراض المدنية .

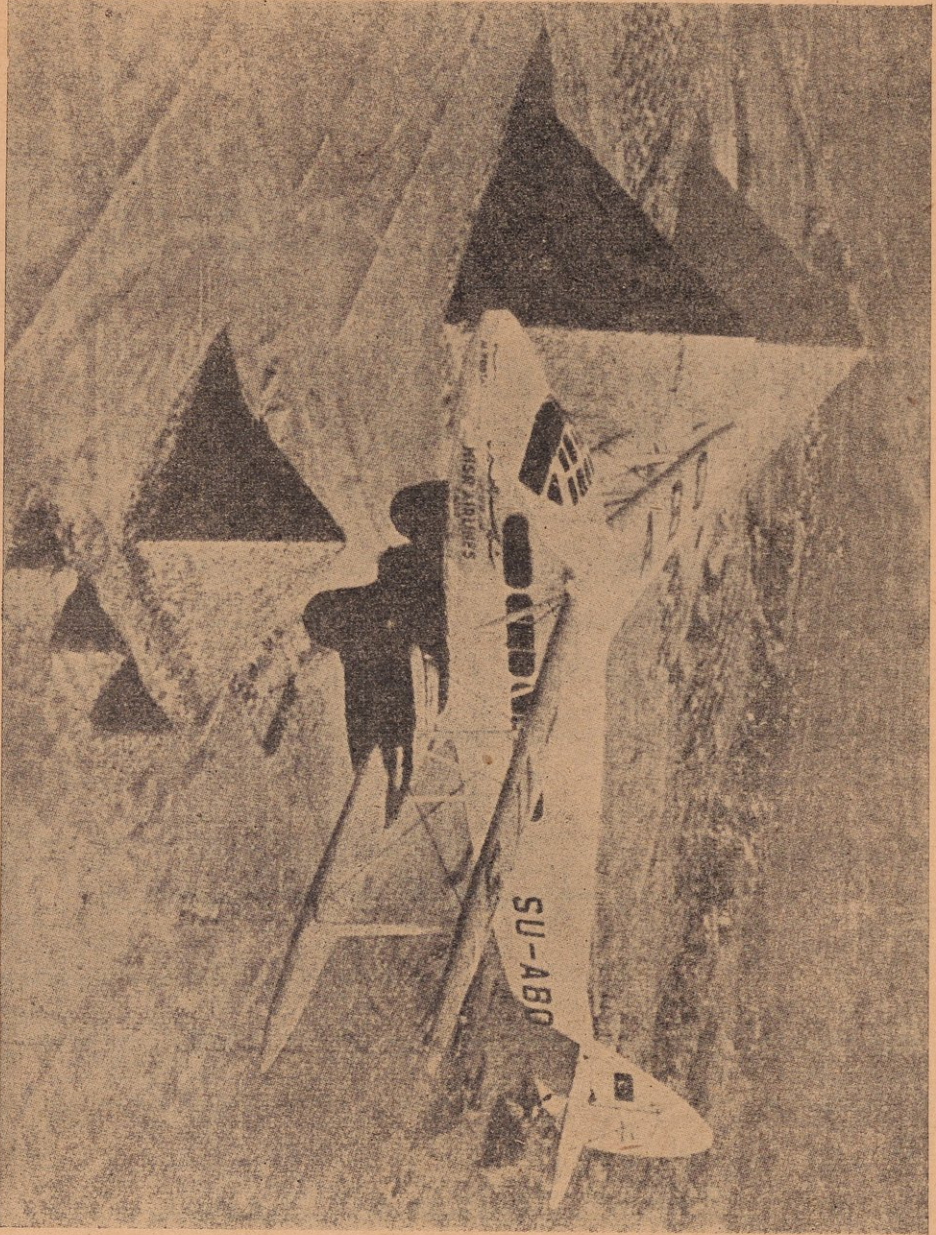
أما بالنسبة لنقل الجوى فقد أنشئت شركة مصر للطيران (مايو ١٩٣٢) ولها الآن عدة خطوط تقوم بنقل المسافرين في الداخل والخارج .

الأعمال التجارية :

ابتدأ المصريون يحلون محل الأجانب في استثمار موارد البلاد التجارية . وقد نبه انتشار البطالة المتعلمين الى ضرورة استغلالهم موردا من موارد البلاد كاد يكون احتكارا للأجانب . وكان من نتيجة انتشار الروح القومية أن رغب المصريون في التخلص من الاحتلال الأجنبي للمرافق الصناعية والتجارية بعد أن تخلصوا من الاحتلال السياسي . وقد أدى افتاء العلماء بتبرير الفائدة من الوجهة الدينية ، والتفريق بينها وبين الربا ، إلى إقبال المصريين على المساهمة في المشروعات التجارية .

وفي سنة ١٩٢٠ تأسس بنك مصر ، ويختلف عن جميع المصارف الأخرى في أنه أنشئ برأس مال مصرى بحت ، اذ لا يسمح بامتلاك أسهمه لغير المصريين . وقد زاد رأس مال البنك حتى وصل إلى مليون جنيه . ويقوم البنك ، إلى جانب الأعمال المصرفية ، بتعصيد كثير من الشركات الصناعية والتجارية التي يشرف عليها .

وبعد أن بقيت مصر مدة طويلة محرومة من الاعتماد على نفسها ، في نقل صادراتها الى الخارج ، أنشئت شركة مصر للملاحة البحرية واشترت بعض السفن ، التي تعتبر نواة الأسطول التجارى الجديد .



(إحدى طائرات شركة الطيران تخلق فوق الأهرام)

الملخص

عهد الاستقلال

أولا — الحوادث السياسية

وضع الدستور . إجراء الانتخابات . فوز الوفد بالأغلبية . سعد زغلول باشا رئيسا للوزارة .
علاقة مصر بإنجلترا : محددة بتصریح ٢٨ فبراير . قتل سردار الجيش المصرى . الإنذار
البريطانى . سحب الجيش من السودان .

الوزارات التالية : تعطيل الحياة النيابية . وقبول الإنذار البريطانى . ائتلاف الزعماء . تكوين
وزارة ائتلافية . المفاوضات مع إنجلترا . موت سعد زغلول . تعاقب الوزارات وتعطيل الحياة
النيابية أحيانا .

المعاهد المصرية الإنجليزية : تأليف الجبهة الوطنية من الزعماء للوصول الى حل للقضية
المصرية . موت الملك فؤاد وتولية الملك فاروق . المعاهدة المصرية الإنجليزية سنة ١٩٣٦ (انتهاء
الاحتلال . تحالف البلدين . ترك جيش انجليزى بجوار قناة السويس . إدارة السودان طبقا
لاتفاقية ١٨٩٩ . اعتراف إنجلترا بفساد نظام الامتيازات) إلغاء الامتيازات سنة ١٩٣٧ ودخول
مصر عصبة الأمم .

ثانيا — خلاصة عن العلاقة بين مصر والسودان

وحدة مصر والسودان الجغرافية والاقتصادية .
فتح السودان سنة ١٨٢٠ فى عهد محمد على : مناجم الذهب . تجنيد السودانين . تجارة الرقيق .
التوسع فى السودان فى عصر إسماعيل : زراعة القطن والدخان . تقدم المواصلات . منع
تجارة الرقيق .

إخلاء السودان بعد ثورة المهدي وضياع الملحقات .
إعادة فتح السودان سنة ١٨٩٨ . واتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ . توجيه السودان لخدمة
المصالح الانجليزية .

سحب الجيش المصرى عقب مقتل السردار .
العودة إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩ فى المعاهدة المصرية الإنجليزية .

ثالث — نظام الحكم في عهد الاستقلال

صدور الدستور المصرى. الملك حلقة الاتصال بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

رابعاً — سياسة الحكومة فى الإصلاحات الداخلية

تحقيق أكبر منفعة لأكبر عدد من السكان . عدم استقرار الحالة السياسية الداخلية .

خامساً — السياسة الاقتصادية

الاتجاه نحو الاستقلال الاقتصادى للأسباب الآتية :

(١) خطر الاعتماد على الزراعة .

(٢) ظهور مشكلة البطالة .

الاستقلال الاقتصادى : تعديل التعريف الجمركى سنة ١٩٣٠ بقصد حماية الانتاج الأهلى .

الزراعة : السياسة الزراعية تقوم على : زيادة الانتاج الزراعى . تنويع المنتجات . تقليل نفقات الانتاج . تصريف المنتجات . تحسين حالة الفلاح الاجتماعية والتعاون الزراعى .

الصناعة : حماية الصناعة بالتعريف الجمركى الجديدة . التعليم الصناعى . الإعانات المالية . التسليف الصناعى . المعارض . إنشاء الشركات الصناعية واشترك المصريين فيها .

التجارة : مركز القطن فى تجارة مصر لا يزال عظيماً .

الصادرات والواردات : القطن أهم الصادرات ، أهم الواردات المنسوجات القطنية والمعادن والأسمدة .

الأعمال التجارية : حلول المصريين محل الأجانب تدريجياً فى السيطرة على مرافق التجارة . بنك مصر . شركات الملاحة والأسطول التجارى .

ملحق إحصائي

الجدول الأول : تطور الحكومة المصرية :

- (١) تطور الحكومة المصرية قبل الفتح العثماني .
- (ب) الحكومة المصرية منذ عهد محمد علي .

الجدول الثاني : سكان مصر منذ سنة ١٨٠٠ :

الجدول الثالث : مساحة الأراضي الزراعية :

الجدول الرابع : محصول القطن المصري :

- (١) عصر محمد علي .
- (ب) عهد عباس الأول وسعيد وإسماعيل .
- (ج) من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩١٣
- (د) من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٧

الجدول الخامس : تجارة مصر الخارجية :

- (١) من سنة ١٨٠٠ إلى نهاية عصر إسماعيل .
- (ب) من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩١٣
- (ج) من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٧

الجدول السادس : ديون مصر في عهد إسماعيل :

الجدول الأول

تطور الحكومة المصرية

(١) تطور الحكومة المصرية قبل الفتح العثماني^(١)

الحكومة	مدتها حوالى	من سنة	الى سنة
حكومة الفراعنة	٣٠٠٠	٣٤٠٠ ق.م	٥٢٥ ق.م
» الفرس	٢٠٠	٥٢٥ ق.م	٣٣٢ ق.م
» الإسكندر والبطالسة	٣٠٠	٣٣٢ ق.م	٣٠ ق.م
» الرومان	٧٠٠	٣٠ ق.م	٦٣٩ م
» العرب	٢٠٠	٦٤٠ م	٨٦٨ م
» الدول الإسلامية (الطولونية والإخشيدية والفاطمية والايوبية)	٤٠٠	٨٦٨ م	١٢٥٠ م
» المماليك البحرية	١٠٠	١٢٥٠ م	١٣٨٢ م
» الشراكسة	١٠٠	١٣٢ م	١٥١٧ م

(١) تبلغ المدة التي قضاها العثمانيون يحكمون مصر، حتى عهد محمد على، نحو ٣٠٠ سنة (من ١٥١٧ إلى ١٨٠٥) هذا إذا غرضنا النظر عن فترتين :

(أ) فترة استقلال مصر في عهد على بك الكبير، ومدتها نحو ٤ سنوات (من سنة ١٧٦٩ إلى سنة ١٧٧٣) .

(ب) فترة الحملة الفرنسية ومدتها نحو ٣ سنوات (من سنة ١٧٩٨ إلى سنة ١٨٠١) .

(ب) الحكومة المصرية منذ عهد محمد علي^(١)

عهد	مدته	من سنة	إلى سنة
محمد علي	٤٣ سنة	١٨٠٥	١٨٤٨
إبراهيم	٨ شهور	١٨٤٨	١٨٤٨
عباس الأول	٦ سنوات	١٨٤٨	١٨٥٤
سعيد	٩ سنوات	١٨٥٤	١٨٦٣
إسماعيل	١٦ سنة	١٨٦٣	١٨٧٩
توفيق	١٣ سنة	١٨٧٩	١٨٩٢
عباس الثاني	٢٢ سنة	١٨٩٢	١٩١٤
حسين كامل	٣ سنوات	١٩١٤	١٩١٧
فؤاد الأول	١٩ سنة	١٩١٧	١٩٣٦
فاروق	—	١٩٣٦	—

(١) احتل الإنجليز البلاد لمدة ٤٠ سنة (من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢) .

وأعلن استقلال مصر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وسويت العلاقات بين مصر وإنجلترا بالمعاهدة المصرية الانجليزية (١٩٣٦) .

الجدول الثاني

سكان مصر منذ سنة ١٨٠٠

(الأرقام مقربة لأقرب نصف مليون)

السنة	عدد السكان	معدل الزيادة السنوى فى الألف	مصدر الإحصائية
١٨٠٠	٢,٥ مليون	—	جومار (أحد علماء الحملة) فى كتاب وصف مصر .
١٨٢١	٢,٥ »	١,٥	كشوف الضرائب فى عهد محمد على .
١٨٤٦	٤,٥ »	٢٣,٠	تعداد المساكن فى عهد محمد على .
١٨٨٢	٧,٠ »	١١,٨	تعداد السكان فى بداية عهد الاحتلال الانجليزى .
١٨٩٧	٩,٥ »	٢٣,٩	تعداد السكان
١٩٠٧	١١,٥ »	١٤,٩	» »
١٩١٧	١٣,٠ »	١٢,٣	وتقوم به مصلحة الإحصاء
١٩٢٧	١٤,٠ »	١١,٥	كل ١٠ سنوات
١٩٣٧	١٦,٠ »	١١,٩	» »

ويتضح من هذا الجدول ما يلى :

(١) كان عدد المصريين أثناء الحملة قليلا لا يتعدى ٢,٥ مليون نسمة . ويرجع ذلك الى قلة الإنتاج أثناء العهد العثمانى ، نتيجة لإهمال مشروعات الرى ، وتأخر الصناعة ، وتحول التجارة إلى طريق الرجاء الصالح .

(٢) زاد معدل الزيادة السنوى بدرجة كبيرة بين سنتى ١٨٢١ و ١٨٤٦ (فى عصر محمد على) نتيجة لزيادة الإنتاج زيادة عظيمة فى هذا الوقت .

(٣) إن معدل الزيادة هبط مرة أخرى ، بين سنتى ١٨٤٦ و ١٨٨٢ ، نتيجة للركود الاقتصادى الذى أصاب البلاد بعد عهد محمد على .

(٤) إن معدل الزيادة ارتفع فى بداية عهد الاحتلال نتيجة لتنظيم شئون الرى ، وزيادة محصول القطن .

(٥) إن معدل الزيادة السنوى بعد ذلك يكاد يكون ثابتا ، ويقدر بنحو ١٢ فى الألف ، ومعنى ذلك أنه فى السنين العادية يزيد كل ألف من السكان بمعدل ١٢ نسمة فى السنة .

الجدول الثالث

مساحة الأراضي الزراعية^(١)

السنة	الأراضي المزروعة	عصر	السنة	الأراضي المزروعة	عصر
١٨٢١	٢ مليون فدان	محمد علي	١٨٩٥	٤,٩ مليون فدان	عباس الثاني
١٨٣٥	٣,٥ » »	» »	١٩٠٠	٥,٣ » »	» »
١٨٤٠	٣,٩ » »	» »	١٩٠٥	٥,٣ » »	» »
١٨٥٢	٤,٢ » »	عباس الأول	١٩١٠	٥,٣ » »	» »
١٨٦٢	٤,١ » »	سعيد	١٩١٥	٥,٤ » »	حسين كامل
١٨٧٧	٤,٧ » »	إسماعيل	١٩٢٠	٥,٤ » »	السلطان فؤاد
١٨٨٠	٤,٧ » »	توفيق	١٩٢٥	٥,٤ » »	الملك فؤاد
١٨٨٥	٤,٨ » »	»	١٩٣٠	٥,٤ » »	» »
١٨٩٠	٤,٩ » »	»	١٩٣٥	٥,٤ » »	» »

ويتضح من الجدول أن :

(١) الأراضي الزراعية كانت ، في بداية عصر محمد علي ، نحو ٢ مليون فدان ، وأنها زادت في أواخر هذا العصر إلى نحو ٤ مليون فدان ، نتيجة للعناية بمشروعات الري .

(٢) أن الأراضي الزراعية زادت تدريجاً ، حتى وصلت إلى نحو ٥ ½ مليون فدان في الوقت الحاضر .

(٣) أن معدل الزيادة في السنين الأخيرة قليل ، مع اهتمام الحكومة بتحسين وسائل الري ، مما يدل على صعوبة إدخال أراض جديدة ضمن نطاق الأراضي المزروعة في الوقت الحاضر .

(١) كرونشلي : التطور الاقتصادي في مصر الحديثة .

الجدول الرابع

محصول القطن المصرى منذ سنة ١٨٢١

(١) عصر محمد على (١)

(المحصول مقرب لأقرب ألف قنطار والأسعار مقربة لأقرب ريال)

السنة	المحصول بالقنطار	السعر بالريال	السنة	المحصول بالقنطار	السعر بالريال
١٨٢١	٩٤٤	١٦	١٨٣٥	٢١٤٠٠٠	٢٥
١٨٢٢	٣٥٠٠٠	١٦	١٨٣٦	٢٤٣٠٠٠	١٩
١٨٢٣	١٥٩٠٠٠	١٦	١٨٣٧	٣١٥٠٠٠	١٣
١٨٢٤	٢٢٨٠٠٠	١٧	١٨٣٨	٢٣٩٠٠٠	١٥
١٨٢٥	٢١٢٠٠٠	١٦	١٨٣٩	١٣٤٠٠٠	١٨
١٨٢٦	٢١٦٠٠٠	١٣	١٨٤٠	١٥٩٠٠٠	١٣
١٨٢٧	١٦٠٠٠٠	١٣	١٨٤١	١٩٤٠٠٠	١٣
١٨٢٨	٥٩٠٠٠	١٣	١٨٤٢	٢١١٠٠٠	١٠
١٨٢٩	١٠٥٠٠٠	١٢	١٨٤٣	٢٦١٠٠٠	٨
١٨٣٠	٢١٤٠٠٠	١٢	١٨٤٤	١٥٣٠٠٠	١٨
١٨٣١	١٨٧٠٠٠	١١	١٨٤٥	٣٤٥٠٠٠	٦
١٨٣٢	١٣٦٠٠٠	١٥	١٨٤٦	٢٠٢٠٠٠	١٠
١٨٣٣	٥٦٠٠٠	٢٥	١٨٤٧	٢٥٧٠٠٠	١٠
١٨٣٤	١٤٤٠٠٠	٤٠	١٨٤٨	١٢٠٠٠٠	٧

ويلحظ من الجدول أن المحصول كان يتراوح بين الارتفاع والهبوط، ويرجع ذلك فى الغالب الى الأحوال المناخية والآفات الزراعية .

أما سعر القطن فلم يكن لمصر دخل فى تحديده، لأن الولايات المتحدة هى التى تنتج معظم محصول القطن ، وعلى هذا فأسعار القطن تتبع فى الارتفاع والهبوط ظروف زراعة القطن فى أمريكا .

(١) أمين سامى باشا : تقويم النيل .

محصول القطن المصرى^(١)

(ب) عهد عباس الأول وسعيد وإسماعيل

(الأسعار مقربة لأقرب ريال)

السنة	المحصول بآلاف القناطير	السعر بالريال	السنة	المحصول بآلاف القناطير	السعر بالريال
١٨٤٨	١٢٠	٧	١٨٦٤	١٧١٩	٣٦
١٨٤٩	٢٥٨	١٠	١٨٦٥	٢٠٠١	٤٥
١٨٥٠	٣٦٥	١٢	١٨٦٦	١٢٨٩	٢١
١٨٥١	٣٨٤	٩	١٨٦٧	١٢٦١	٣٥
١٨٥٢	٦٧٠	١٠	١٨٦٨	١٢٥٣	٢٣
١٨٥٣	٤٧٧	١٠	١٨٦٩	١٢٩٠	١٩
١٨٥٤	٤٧٨	٩	١٨٧٠	١٣٥٢	٣٣
١٨٥٥	٥٢١	٩	١٨٧١	١٩٦٦	٢٠
١٨٥٦	٥٤٠	٩	١٨٧٢	٢١٠٩	١٦
١٨٥٧	٤٩١	١١	١٨٧٣	٢٠١٣	٢١
١٨٥٨	٥٢٠	١٦	١٨٧٤	٢٥٧٦	١٩
١٨٥٩	٥٠٣	١٣	١٨٧٥	٢٢٠٦	٢٠
١٨٦٠	٥٠١	١٢	١٨٧٦	٣٠٠٨	١٦
١٨٦١	٥٩٦	١٢	١٨٧٧	٢٤٣٩	١٣
١٨٦٢	٧٢١	١٣	١٨٧٨	٢٥٨٣	١٣
١٨٦٣	١١٨٢	٢٣	١٨٧٩	١٦٨١	١٧

أهم ما يلحظ في الجدول :

(١) الزيادة التدريجية في محصول القطن حتى سنة ١٨٦١ .

(٢) زيادة المحصول زيادة عظيمة، وارتفاع أسعاره، في إبان الحرب الأهلية الأمريكية

(١٨٦١ - ١٨٦٥) .

(٣) هبوط محصول القطن وأسعاره بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، ثم عودة المحصول

للزيادة التدريجية بعد ذلك .

(١) جون طود (Todd) : محصولات قطن العالم .

محصول القطن المصرى

(ج) من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩١٣

السنة	المحصول بآلاف القناطير	السعر بالريال	السنة	المحصول بآلاف القناطير	السعر بالرطل
١٨٨٠	٢٧٨٢	١٤	١٨٩٧	٦٥٤٤	٧
١٨٨١	٢٨٤٦	١٤	١٨٩٨	٥٥٨٨	٨
١٨٨٢	٢٢٩٣	١٥	١٨٩٩	٦٥١٠	١١
١٨٨٣	٢٦٨٦	١٤	١٩٠٠	٥٤٣٥	١٠
١٨٨٤	٣٥٩١	١٢	١٩٠١	٦٣٣٠	١٤
١٨٨٥	٢٧٩٢	١٢	١٩٠٢	٥٨٣٩	١٤
١٨٨٦	٢٨٧٢	١٢	١٩٠٣	٦٥٠٩	١٢
١٨٨٧	٢٩٩٦	١٢	١٩٠٤	٦٣١٣	١٥
١٨٨٨	٢٧٢٣	١٣	١٩٠٥	٥٩٦٠	١٧
١٨٨٩	٣٢٣٨	١٣	١٩٠٦	٦٩٤٩	١٤
١٨٩٠	٤١٥٩	١٢	١٩٠٧	٧٢٣٥	١٣
١٨٩١	٤٧٦٥	٩	١٩٠٨	٦٧٥١	٢١
١٨٩٢	٥٢٢١	٩	١٩٠٩	٥٠٠١	١٨
١٨٩٣	٥٠٣٣	٨	١٩١٠	٧٥٠٥	١٧
١٨٩٤	٤٦١٩	٨	١٩١١	٧٣٨٦	١٨
١٨٩٥	٥٢٧٦	١٠	١٩١٢	٧٤٩٩	١٩
١٨٩٦	٥٨٧٩	٩	١٩١٣	٧٦٦٤	١٢

نلاحظ الزيادة التدريجية من نحو ٣ مليون قنطار فى سنة ١٨٨٠ إلى نحو ٧ ½ مليون قنطار قبل الحرب العظمى الماضية .

(المحصول مقرب لأقرب ألف قنطار والأسعار المذكورة هى متوسط الأسعار مقربة لأقرب ريال) .

محصول القطن المصرى

(د) من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٧

(الأسعار المذكورة مقربة لأقرب ريال)

السنة	المحصول بآلاف القناطير	السعر بالريال	السنة	المحصول بآلاف القناطير	السعر بالريال
١٩١٤	٦٤٥١	١٢	١٩٢٦	٧٦٥٢	٢٢
١٩١٥	٤٧٧٥	١٩	١٩٢٧	٦٠٧٨	٣٠
١٩١٦	٥٠٦٠	٣٨	١٩٢٨	٨٠٨٦	٢٦
١٩١٧	٦٢٩٣	٣٩	١٩٢٩	٨٥٣١	٢٠
١٩١٨	٤٨٢١	٣٧	١٩٣٠	٨٢٧٦	١٢
١٩١٩	٥٥٨٢	٨٨	١٩٣١	٦٣٥٧	١٠
١٩٢٠	٦٠٣٦	٣٥	١٩٣٢	٤٩٥٦	١٢
١٩٢١	٤٣٥٣	٣٤	١٩٣٣	٨٥٧٥	١١
١٩٢٢	٦٧١٣	٣١	١٩٣٤	٧٥٥٥	١٣
١٩٢٣	٦٥٣١	٤٠	١٩٣٥	٨٥٣٥	١٤
١٩٢٤	٧٤٧٢	٣٩	١٩٣٦	٩١٠٧	١٦
١٩٢٥	٧٩٦٥	٣٠	١٩٣٧	١١٠١٢	١٦

ويتضح من الجدول ما يلى :

(١) ارتفاع الأسعار ارتفاعا شديدا فى سنة ١٩١٩ ، بعد الحرب الكبرى الماضية مباشرة ، وذلك لزيادة الطلب على القطن بعد إعادة فتح مصانع القطن بعد الحرب .

(٢) هبوط الأسعار فجأة بعد سنة ١٩١٩ لعودة الأمور الى الحالة الطبيعية .

(٣) » » فى سنة ١٩٢٩ وما بعدها نتيجة للأزمة العالمية .

(٤) إن محصول القطن فى السنين الأخيرة يبلغ فى المتوسط نحو ٨ مليون قنطار سنويا .

الجدول الخامس

تجارة مصر الخارجية^(١)

(١) من سنة ١٨٠٠ إلى نهاية عصر إسماعيل (١٨٧٩)

(الأرقام بملايين الجنيهات . وعلامة + تدل على زيادة الصادرات على الواردات .
وعلى العكس علامة -)

الفرق	الواردات	الصادرات	السنة	الفرق	الواردات	الصادرات	السنة
مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه		مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
١—	٢,٦	٢,٤	١٨٦١	٠٠٠	٣	٣	١٨٠٠
٢,٥+	٢,٠	٤,٥	١٨٦٢	٨+	٧	١,٥	١٨٢٣
٣,٩+	٥,١	٩,٠	١٨٦٣	١,١+	١,٠	٢,١	١٨٢٤
٩,١+	٥,٣	١٤,٤	١٨٦٤	٨+	٧	١,٥	١٨٢٦
٧,٣+	٥,٧	١٣,٠	١٨٦٥	١+	١,٥	١,٦	١٨٣١
٥,٠+	٤,٧	٩,٧	١٨٦٦	٥—	٢,٦	٢,١	١٨٣٦
٤,٣+	٤,٤	٨,٦	١٨٦٧	٧+	١,٠	١,٧	١٨٤٥
٣,٥+	٤,٦	٨,١	١٨٦٨	١+	١,٥	١,٦	١٨٤٨
٥,١+	٤,٠	٩,١	١٨٦٩	٢+	١,٥	١,٧	١٨٤٩
٣,٦+	٤,٥	٨,١	١٨٧٠	٤+	١,٦	٢,٠	١٨٥٠
٥,٧+	٤,٥	١٠,٢	١٨٧١	٥+	١,٧	٢,٢	١٨٥١
٨,٣+	٥,٠	١٣,٣	١٨٧٢	٧+	١,٦	٢,٣	١٨٥٢
٨,١+	٦,١	١٤,٢	١٨٧٣	٢—	٢,٠	١,٨	١٨٥٣
٨,١+	٥,١	١٣,٤	١٨٧٤	٠٠٠	٢,١	٢,١	١٨٥٤
٧,٧+	٥,٦	١٣,٣	١٨٧٥	٨+	٢,٥	٣,٣	١٨٥٥
٩,٣+	٤,٣	١٣,٦	١٨٧٦	١,٤+	٢,٦	٤,٠	١٨٥٦
٩,٣+	٤,٥	١٣,٨	١٨٧٧	٠٠٠	٣,١	٣,١	١٨٥٧
٨,٠+	٤,٨	١٢,٨	١٨٧٨	٢—	٢,٧	٢,٥	١٨٥٨
٢,٠+	٦,١	٨,١	١٨٧٩	١+	٢,٥	٢,٦	١٨٥٩
				١—	٢,٦	٢,٥	١٨٦٠

(١) كروتشلي : التطور الاقتصادي في مصر الحديثة .

ويلحظ من الجدول :

(١) أنه حتى نهاية عصر محمد علي (١٨٤٨) كانت كل من الصادرات والواردات حوالى ١,٥ ملون جنيه سنويا . وذلك لأنه مع زيادة إنتاج البلاد ، فإنها كانت تكفى معظم حاجاتها بنفسها . وذلك يقلل من الصادرات والواردات .

(٢) أنه فى بداية عصر إسماعيل (١٨٦٣) زادت الصادرات والواردات زيادة عظيمة . ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار القطن المصرى نتيجة للحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ — ١٨٦٥).

(٣) أنه بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية هبطت قيمة الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار القطن المصرى ، ثم ابتدأت بعد ذلك فى الزيادة التدريجية نتيجة لزيادة محصول القطن .

(٤) أنه فى معظم السنين كانت الصادرات تزيد على الواردات .

تجارة مصر الخارجية

(ب) من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩١٣

(الأرقام بملايين الجنيهات ، ومقربة لأقرب ١٠٠ ألف جنيه) .

السنة	الصادرات	الواردات	الفرق	السنة	الصادرات	الواردات	الفرق
١٨٨٠	١٣,٩	٧,٩	٦,٠ +	١٨٩٧	١٢,٨	١٠,٦	٢,٢ +
١٨٨١	١٣,٢	٨,٢	٥,٠ +	١٨٩٨	١٢,٣	١١,٠	١,٣ +
١٨٨٢	١١	٦,٤	٤,٦ +	١٨٩٩	١٥,٩	١١,٤	٤,٥ +
١٨٨٣	١٢,٣	٨,٠	٤,٣ +	١٩٠٠	١٧,٤	١٤,١	٣,٣ +
١٨٨٤	١٢,٧	٨,٢	٤,٥ +	١٩٠١	١٦,٤	١٥,٢	١,٢ +
١٨٨٥	١١,٧	٩,٠	٢,٧ +	١٩٠٢	١٨,٣	١٤,٨	٣,٥ +
١٨٨٦	١٠,٥	٧,٨	٢,٧ +	١٩٠٣	١٩,٨	١٦,٧	٣,١ +
١٨٨٧	١١,٣	٨,١	٣,٢ +	١٩٠٤	٢١,١	٢٠,٥	٠,٦ +
١٨٨٨	١٠,٨	٧,٧	٣,١ +	١٩٠٥	٢٠,١	٢١,٥	١,٤ -
١٨٨٩	١٢,٣	٧,٠	٥,٣ +	١٩٠٦	٢٥,٣	٢٤,٠	١,٣ +
١٨٩٠	١٢,٢	٨,١	٤,١ +	١٩٠٧	٢٨,٥	٢٦,١	٢,٤ +
١٨٩١	١٤,٢	٩,٢	٥,٠ +	١٩٠٨	٢١,٧	٢٥,١	٣,٤ -
١٨٩٢	١٣,٧	٩,١	٤,٦ +	١٩٠٩	٢٦,٤	٢٢,٢	٤,٢ +
١٨٩٣	٢٣,١	٨,٧	٤,٤ +	١٩١٠	٢٩,٣	٢٣,٥	٥,٨ +
١٨٩٤	١٢,٢	٩,٣	٢,٩ +	١٩١١	٢٨,٩	٢٧,١	١,٨ +
١٨٩٥	١٢,٩	٨,٤	٤,٥ +	١٩١٢	٣٤,٩	٢٥,٩	٩,٠ +
١٨٩٦	١٣,٦	٩,٨	٣,٨ +	١٩١٣	٣٢,١	٢٧,٩	٤,٢ +

أهم ما يتضح من الجدول :

(١) الزيادة التدريجية في الصادرات والواردات ، وزيادة الصادرات إلى أكثر من ضعفين والواردات إلى أكثر من ٣ أضعاف ، ويرجع ذلك لزيادة الإنتاج الزراعي ، وبخاصة محصول القطن .

(٢) زيادة الصادرات على الواردات . في كل السنين تقريبا ، وذلك لأن مصر تدفع من الفرق فوائد الديون وأرباح رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة في داخل البلاد .

تجارة مصر الخارجية

(ج) من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٧

(الأرقام بملايين الجنيهات . ومقربة لأقرب ١٠٠ ألف جنيه)

السنة	الصادرات	الواردات	الفرق	السنة	الصادرات	الواردات	الفرق
١٩١٤	٢٤,٢	٢١,٧	٢,٥+	١٩٢٦	٤٢,٧	٥١,٩	٩,٢—
١٩١٥	٢٦,٩	١٩,٤	٧,٥+	١٩٢٧	٤٩,٢	٤٨,٣	,٩+
١٩١٦	٣٧,٩	٣١,١	٦,٨+	١٩٢٨	٥٦,٥	٥١,١	٥,٤+
١٩١٧	٤١,٥	٣٣,٣	٨,٣+	١٩٢٩	٥٢,٤	٥٥,٣	٢,٩—
١٩١٨	٤٦,٧	٥١,٢	٤,٥—	١٩٣٠	٣١,١	٤٧,٠	١٤,٩—
١٩١٩	٨٠,٢	٤٧,٤	٣٢,٨+	١٩٣١	٢٦,٤	٣١,٣	٤,٩—
١٩٢٠	٨٨,٠	١٠١,٢	١٣,٢+	١٩٣٢	٢٦,٠	٢٧,٣	١,٣—
١٩٢١	٤٢,٥	٥٥,٥	١٣,٠—	١٩٣٣	٢٨,٨	٢٦,٨	٢,٠+
١٩٢٢	٥١,٤	٤٣,٣	٤٣,٣+	١٩٣٤	٣١,٦	٢٩,٢	٢,٤+
١٩٢٣	٥٩,٨	٤٥,٢	٤٥,٢+	١٩٣٥	٣٤,٠	٣٢,٢	١,٨+
١٩٢٤	٦٧,٢	٥٠,٢	٥٠,٢+	١٩٣٦	٣٣,٠	٣١,٥	١,٥+
١٩٢٥	٦٠,٥	٦٧,٦	٧,١—	١٩٣٧	٣٨,٧	٣٨,٠	,٧+

أهم ما يتضح من الجدول :

(١) زيادة الصادرات زيادة عظيمة في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ نتيجة لارتفاع أسعار القطن المصرى بعد الحرب الكبرى الماضية مباشرة .

(٢) زيادة الواردات زيادة عظيمة في سنة ١٩٢٠ نتيجة لزيادة قوة البلاد الشرائية بارتفاع أسعار القطن .

(٣) عودة الصادرات والواردات إلى المستوى العادى بعد عودة أسعار القطن إلى مستواها العادى .

الجدول السادس

ديون مصر في عهد إسماعيل^(١)

(المبالغ بملايين الجنيهات ومقربة لأقرب مائة ألف جنيه)

السنة	اسم البنك	القيمة الاسمية	المبلغ الوارد فعلا	سعر الفائدة في المائة
١٨٦٢	فرهليج وجوشن	٣,٣	٢,٦	٧
١٨٦٤	(Fruhling & Goschen)	٥,٧	٤,٩	٧
١٨٦٥	الأنجلو إيجبشن ... (Anglo-Egyptian)	٣,٤	٢,٨	٧
١٨٦٦	فرهليج وجوشن	٣,٠	٢,٦	٧
١٨٦٧	العثماني	٢,٠	١,٧	٩
١٨٦٨	أوبنيم (Oppenheim)	١١,٩	٧,٢	٧
١٨٧٠	بشفشيم (Bischoffsheim)	٧,١	٥,٠	٧
١٨٧٣	أوبنيم	٣٢,٠	٢٠,٠	٧
	المجموع	٦٨,٤	٤٦,٨	

يرجع الدين الأول (١٨٦٢) إلى عهد سعيد .

ويلحظ :

(١) أن الفائدة مرتفعة لا تقل عن ٧ ٪ .

(٢) أن الخسارة في إصدار القروض تبلغ نحو ٢٢ مليون جنيه ، أي نحو ثلث المبالغ المقترضة .

(٣) بلغت القروض في مجموعها نحو ٦٨ مليون جنيه . هذا فضلا على الديون السائرة

(المبالغ المدينة بها الحكومة لأصحاب الأعمال نتيجة للشروعات العامة وغيرها) التي بلغت حوالي

٣٠ مليون جنيه ، فيكون مجموع الديون نحو ٩٨ مليون جنيه .

(١) جون طود : الاقتصاد السيامي للطلبة المصريين .

تم طبع هذا الكتاب في يوم ٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣

(٣٠ من مايو سنة ١٩٤٤)

مدير المطبعة الأميرية

محمد كبرى

330.962:K88tA:c.1

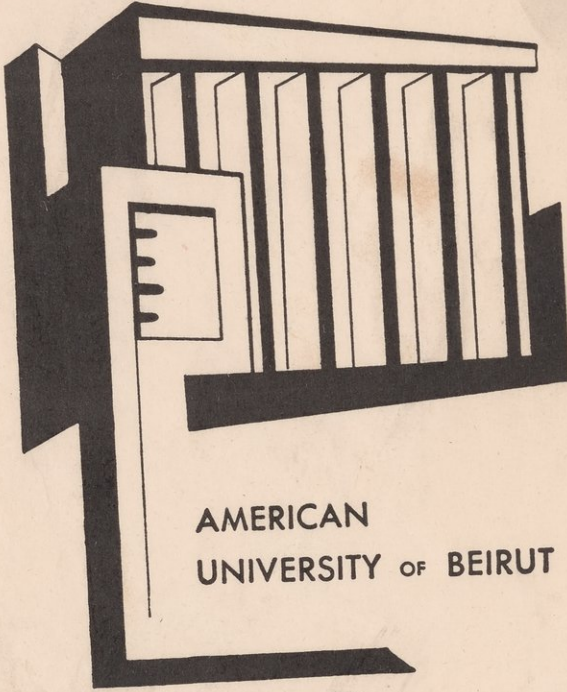
الفنّي، مصطفى

تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014392



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

